مجلة الزراعة الحضريّة

العدد العاشر / ايلول ـ سبتمبر ٢٠٠٩

١٠

ربط أعمال الإغاثة بإعادة التأهيل والتنمية:
ما هو دور الزراعة الحضرية؟

دور الزراعة الحضرية في مدينة كركوك، العراق

تقييم المخاطر الصحية للأطفال المعرضين الى المياه الرمادية في مخيم جرش للاجئين الفلسطينين في الأردن

غزة ما بعد الحرب:
أي استراتيجية للتنمية الزراعية ...

website: www.urbanagriculture-mena.org
www.esdu-aub.org

١٠ الزراعة الحضريّة
مجلة

في هذا العدد

- ربط أعمال الإغاثة بإعادة التأهيل والتنمية: ما هو دور الزراعة الحضرية؟ ٣
- من الإتكال على الغير الى الإعتماد الذاتي : خبرات من شمال أوغندا ١٠
- تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الموجودة في مخيمات اللاجئين في أثيوبيا ١٣
- نحو مقاربة أكثر رسمية لقيام اللاجئين بزرع الحدائق بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ١٥
- دور الزراعة الحضرية في مدينة كركوك، العراق ١٧
- نتائج زلزال التسونامي: إنشاء حديقة منزلية للنباتات الأصلية في باندا أتشي ٢٠
- المبادئ التوجيهية لمشروع اسفير ٢٣
- تقييم المخاطر الصحية للأطفال المعرضين إلى المياه الرمادية في مخيم جرش للاجئين الفلسطينيين في الأردن ٢٤
- غزة ما بعد الحرب: أي استواتيجية للتنمية الزراعية ... ٢٧

دور الزراعة الحضرية في مدينة كركوك، العراق.

تقييم المخاطر الصحية للأطفال المعرضين الى المياه الرمادية في مخيم جرش للاجئين الفلسطينين في الأردن.

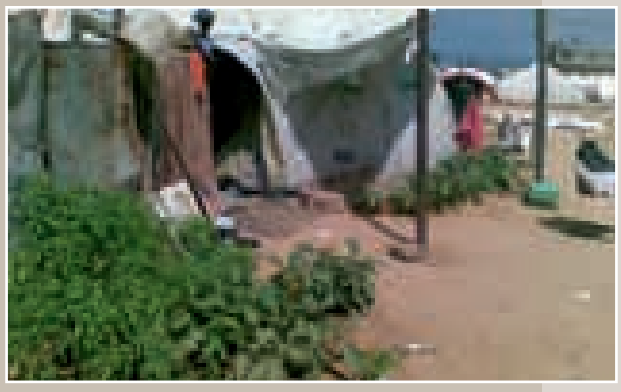

غزة ما بعد الحرب:
أي استراتيجية للتنمية الزراعية ...

الغلاف

يمكث العديد من النازحين داخليا في مخيمات للاجئين لفترات مطولة أو يقيمون (غالبا بوجه غير شرعي) في المناطق الحضرية وحولها حيث يحاولون تحسين أمنهم الغذائي بتأسيس شكل من أشكال الزراعة الحضرية أو بزراعة الحدائق على مستوى صغير على أرض ومياه محدودة.

(تعيش الأسر المهجرة في الخيم وتواصل ممارسة الزراعة على قطع أرض صغيرة) غزة ـ فلسطين.

ربط أعمال الإغاثة بإعادة التأهيل والتنمية: ما هو دور الزراعة الحضرية؟

A. Adam-Bradford, University of Sheffield
Email: urbanag@adambradford.eu

Femke Hoekstra, ETC-RUAF
René van Veenhuizen, ETC-RUAF

تواصل المخاطر الطبيعية والصراعات المدنية والحروب والأزمات الاقتصادية توليدَ ظروف غير آمنة وغير مستقرة تشكلُ ضغطا هائلا على المجتمعات وسبل العيش المحلية. وغالبا ما تدفع الحالات الطارئة هذه الناس إلى الفرار من منازلهم إلى مناطق أخرى أو إلى عبور الحدود إلى بلدان مجاورة فيما يُعرف بحالات لجوء جماعية تُجبر العديد من هؤلاء اللاجئين أو النازحين داخليا إلى البقاء في مخيمات للّاجئين لفترات مطولة أو إلى الإقامة في المناطق الحضرية وحولها (غالبا بطريقة غير شرعية).

من الطبيعي أن يحاول الكثير ممن يعيشون في ظل الظروف القاسية التي تتصف بها حياة اللاجئين تحسينَ أمنهم الغذائي عبر تأسيس نوع من الزراعات مثل زراعة الحدائق على مستوى صغير في مخيمات اللاجئين أو في الباحات الخلفية أو في المساحات المفتوحة خارج الأماكن التي استقروا بها. أما في حال توافرت الأرض بدرجة محدودة، فمن الممكن أن يلجأوا إلى استخدام التقنيات الصغرى مثل الزراعة في أحواض توضع في الحدائق أو على الرفوف أو الزراعة في سلال معلقة.

أضاءت الأعداد السابقة من مجلة الزراعة الحضرية على الوظائف المتعددة للزراعة الحضرية ومن ضمنها الدور الذي تلعبه في بناء المجتمعات المحلية والبيئات المستدامة، كما ناقشت عملية الابتكار التقني والتنظيمي والمؤسساتي في هذا النوع من الزراعة. وسنركز في هذا العدد على دور الزراعة الحضرية في الربط ما بين أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في أعقاب الكوارث أو حالات الطوارىء.

الكوارث وحالات الطوارىء

يمكن لأنواع مختلفة من المخاطر أن تتسبب بكوارث أو تُطلق شرارة تقود إلى حالات أزمات. وقد تكون هذه الكوارث سريعة الوقوع ومفاجئةً أو بطيئة بمعنى أنها تكبر وتتفاقم مع مرور الشهور؛ وفي حال اتصفت الأزمة بحالة من عدم الاستقرار السياسي أو درجات عالية من العنف، غالبا ما يتم الإشارة إليها «بالحالة الطارئة المركبة».

مخاطر الكوارث هي عامل من عوامل حدة الخطر والضعف (المخاطر = الخطر x الضعف) . يوصف الضعف أو الهشاشة بالقدرة على توقع أثر الخطر والتعامل معه ومقاومته والتعافي منه (Wisner et al., 2004)، وبالتالي، تملك حالات الأزمات أثرا أكبر في المناطق الضعيفة ووطأة أثقل على فقراء الحضر، لا سيما على النساء والأطفال والشيوخ منهم.

Photo: Astrid van Rooij

تقديم الماعز للمجتمعات المحلية

تقع البلدان الضعيفة حاليا في محور المناقشات التنموية لا سيما مع اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في ظل مراوحة البلدان الافقر مكانها، وحتى تراجعها؛ ما يجعل تحقيق الاهداف التنموية للألفية فيها تحديا صعبا للغاية. معظم هذه البلدان الضعيفة، وهي مجموعة تتراوح بين الثلاثين والخمسين بلدا وفق التوصيف المتبع، هي بلدان ذات دخل منخفض يشوبها ضعف في قدراتها كدولة و عدم فعالية أو سوء في الحكم مع تناقص في قدرات مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على امتصاص الصدمات، ما يجعلها أكثر عرضة للصراعات والأزمات. وبما أن درجة الضعف تحدد الأثر الفعلي للخطر، يصبح الأثر أكثر اتساعا وشمولا في هذه البلدان بالمقارنة مع تلك التي تتمتع بالأمن والاستقرار، وهو أمر إنما يؤكد على ضرورة زيادة الاهتمام بهذه البلدان الضعيفة.

تناقش المقالات المنشورة في هذا العدد من مجلة الزراعة الحضرية وتوضح الأنواع المختلفة من الكوارث والآثار المتأتية عنها.

الكوارث الاقتصادية وينجم عنها ارتفاع في أسعار الأغذية وتراجع

في الأجور الحقيقية، و زيادة في عمالة السوق الرسمية، وتخفيضات في المساعدات الغذائية، إضافة إلى تأثير خفض النفقات العامة على الخدمات الأساسية والبنية التحتية. وغالبا ما يلوذ اللاجئون والمهاجرون وفقراء الحضر في مثل هذه الحالات إلى نشاطات كسب عيش لا علاقة لها بالسوق (القطاع غير الرسمي)، ومن ضمنها الزراعة الحضرية.

مثال جيد لما سبق هو جاكارتا. إذ ترك الاضطراب المالي الذي ضرب إندونيسيا في العام ١٩٩٧ الملايين من الأشخاص دون مال كاف لشراء الغذاء ما عرضهم لانعدام الأمن الغذائي. لذا بدأ الناس بانتاج الغذاء على قطع أرض صغيرة ومساحات مفتوحة في جميع أرجاء المدينة، حتى ان الحدائق العامة تحولت إلى حدائق خصوصا في ظل تشجيع الهيئات الحكومية الناسَ على زراعة غذائهم الخاص.

غالبا ما تعود أسباب الأزمات الاقتصادية إلى جذور اجتماعية أو سياسية، ولعل كوبا هي أفضل مثال على دولة تبنت سياسة وطنية للزراعة الحضرية كَرَدٍ على القيود الاقتصادية والسياسية (انظر إلى عامود الجانبي) المفروضة عليها. وتشكل هراري (زيمبابواي، انظر المقال ص.) ولاغوس (نيجيريا) وروساريو (الأرجنتين) وغزة في فلسطين (انظر الأعداد السابقة) أمثلةً أخرى عن بلدان تبنت وعززت الزراعة في الحدائق الخلفية وحدائق الأسطح والمؤسسات والمدارس بوصفها مكون طبيعي للاستجابة الزراعية لحالات الطوارىء.

تتعلق الأزمة الاقتصادية الحالية باعتمادنا على الاقتصاد النفطي. وأظهرت أسعار الأغذية، وهي السلعة المدعومة منذ ما يزيد على الخمسين عاما، مدى اعتماد الغذاء على النفط عندما واكبت الزيادة في أسعار الغذاء كل ارتفاع حاصل في سعر برميل النفط. لكن هذا لا ينفي وجود أسباب أخرى أدت إلى الزيادة الحادة في الأسعار العالمية للغذاء مثل استعمال الحبوب في انتاج الوقود الحيوي والطلب المتزايد على الأغذية المستوردة من قبل الصين والهند. لقد زادت الأسعار العالمية للغذاء ٨٣٪ في السنوات الثلاث الأخيرة وأخذت معها ١٠٠ مليون انسان إلى مدارك الفقر (رواف، ٢٠٠٨)، وهي دون شك لحقيقة صادمة أن مخزون الطعام في مدن مثل لندن (بريطانيا) ينضب في فترة لا تتجاوز الخمسة أيام، وهذا إن دل على شيء فهو على مدى الاعتماد على الأغذية المستوردة. إن الانتاج الزراعي في المدن وحولها يقلل كثيرا من كلفة نقل الغذاء ويمكن أن يحسن من الوصول إلى أطعمة طازجة (أرخص ثمنا)، وبالتالي تخفيف درجة الضعف في القطاعات الأفقر في المدينة وتحسين البيئة الحضرية العامة في الوقت عينه (Hopkins, 2008).

الكوارث البيئية والطبيعية تؤثر على ملايين الأشخاص حول العالم، إن كانت على شكل جفاف أو فيضانات وأعاصير أوهزات أرضية. يشير الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦) إلى أن عدد الأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية قد تضاعف ٣ مرات في العقد الأخير ليبلغ ٢ مليار انسان، بمعدل ٢١١ مليون شخص متأثر بشكل مباشر سنويا، وهو رقم يساوي ٥ أضعاف العدد المقدر للأشخاص المتأثرين بالنزاعات المسلحة خلال العقد الماضي نفسه. وأُثير في النقاشات الأخيرة حول التغيير المناخي ان العديد من المدن واقعة تحت خطر الكوارث البيئية حيث يمكن أن يؤدي التناقص في توافر الغذاء من المناطق الريفية (الناتج عن الفيضانات، الجفاف، العواصف، الصقيع) إلى نقص حاد في الأغذية (سيتوسع العدد التالي من مجلة الزراعة الحضرية هذا الموضوع في مناقشة هذا الموضوع).

Photo: A. Adam Bradford

ممارسة نشاط مولد للدخل

وبخلاف الكوارث الطبيعية، فإن العديد من حالات الطوارىء التي يتسبب بها الانسان هي نتاج أعمال متعمدة ومدروسة تؤدي إلى تحركات وانتقالات كبيرة بين السكان (داخليا وعبر الحدود)، غالبا ما تنطوي على شبكة معقدة من القوى العسكرية والسياسية المتقلبة والعدائية. على سبيل المثال، أدى الصراع والعنف في مقاطعة آتشي والحملة المضادة الكبيرة التي قام بها الجيش الاندونيسي لقمع المتمردين الانفصاليين إلى تهجير أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ انسان منذ العام ١٩٩٩ اضطر العديد منهم فيما بعد إلى الانتقال مجددا عقب موجة التسونامي التي ضربت الجزيرة في كانون الأول ٢٠٠٤ وتسببت بنزوح ما يقارب النصف مليون نسمة (١٢٪ من مجموع السكان) (انظر المقالة عن آتشي في العدد ٢١ في اللغة الانكليزية www.ruaf.org). نموذج آخر يمكن أن نقع عليه هو الأزمة الأخيرة في قطاع غزة : إذ تسبب الاجتياح الاسرائيلي بفرار أكثر من ٩٠.٠٠٠ انسان من منازلهم ، وباتت الحياة الزراعية في حالة من الفوضى الشاملة خصوصا مع تدمير الحقول والاشجار والمحاصيل. وإذا استثنينا المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، وباعتبار أن معظم الزراعات في غزة هي زراعات حضرية (Laeremans and Sourani, 2005) يتبين أن إعادة تأهيل هذا القطاع الزراعي مهم للغاية لتحقيق الامن الغذائي في غزة (انظر المقال «غزة ما بعد الحرب» في هذا العدد).

يعاني الناس دائما في حالات الكوارث من نقص في حاجاتهم الأساسية مثل الطعام والمياه والمأوى والرعاية الصحية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الأزمات نتيجةً لإعصار أو فترة جفاف طويلة أو نزاع مسلح أو أزمة اقتصادية. استنادا إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بلغ عدد اللاجئين في العالم (الأشخاص الذين يعبرون الحدود) حوالي ١٠ مليون والمهجرين الداخليين (الأشخاص الذين يهربون ضمن مواطنهم الأصلية) إلى ١٣ مليون شخص في العام ٢٠٠٦، وذلك نتيجةً لأنواع مختلفة من حالات الأزمات. وهؤلاء إما استقروا في مخيمات تقع في مناطق ريفية أو حضرية وإما توزعوا في مستوطنات وأحياء فقيرة في المناطق الحضرية. وتدل المقالات المنشورة في هذا العدد أنه فيما يحق للمهجرين (مثلا في الأردن وكينيا) ان يعيلوا

أنفسهم لتوفير الغذاء وغيره من الحاجات الأساسية، فإنه لا يسمح لهم عادة بالعمل أو الاندماج كليا مع المجتمع المضيف، وهو عائق يتضاعف مع عدم القدرة على الوصول إلى الأرض لاستعمالها في أغراض انتاجية.

يمكن لحالة عدم الأمان أن تتواصل لسنوات عديدة في بعض المناطق المحددة لتتحول مخيمات اللاجئين معها تدريجيا إلى بلدات أكواخ أو مستوطنات دائمة (انظر إلى المقالة عن أثيوبيا في هذا العدد) يصعب في كثير من الأحيان تمييزها عن البلدات المحيطة بها. وهناك احتمال كبير أن لا يعود الكثير من الأشخاص المهجرين إلى مواطنهم الأصلية لدواع مختلفة، ويفضلوا البحث عن فرص جديدة لكسب العيش في المدن القريبة وجوارها. لكن على الرغم من كثرة الصراعات الجارية، توفر بعض البلدان فرصا لإعادة بناء المجتمعات المحلية وتسهيل عودة اللاجئين وغيرهم من المهجرين. تشمل أكبر عمليات العودة التي شهدتها السنوات الأخيرة إعادة توطين ما يقارب ٣٠٤ مليون لاجىء في أفغانستان، وعودة أكثر من مليون مهجر إلى البوسنة وهرزيغوفا والسودان وسيراليون وليبيريا (انظر المقالات عن ليبيريا وسيراليون في العدد ٢١ في اللغة الانكليزية www.ruaf.org). الإعادة إلى الوطن هي مجرد بداية العملية الطويلة لإعادة الدمج.

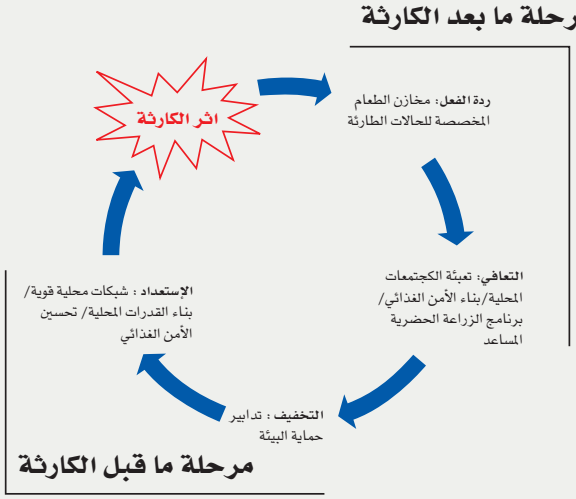

دورة إدارة الكارثة والروابط بالزراعة الحضرية
(Adapted from Alexander 2003)

من الأزمة إلى التنمية

يمكن النظر إلى حالات الأزمات بوصفها سلسلة من المراحل المتواصلة زمنيًا. تُستعمل دورة الأزمة الموضحة في الرسم لتبيان العوامل المختلفة لإدارة الأزمة (التخفيف، الاستعداد، الإغاثة، والتعافي) إن تحديد وفهم هذه المراحل يمكن أن يساعد عمالَ الإغاثة والمخططين الحضريين في تحديد الحاجات التي لها علاقة بالكارثة ومن ثم تطبيق النشاطات الملائمة لإدارة الكارثة. مرحلة الإغاثة هي الفترة التي تلي وقوع الكارثة مباشرة وتستدعي اجراءات استثنائية للبحث عن الناجين وإنقاذهم بالإضافة إلى الاستجابة لحاجاتهم الأساسية من مأوى ومياه وغذاء ورعاية صحية (توفير المساعدات الطارئة). أما مرحلة إعادة التأهيل (أو التعافي) فهي الفترة التي تخطط فيها العمليات وتؤخذ فيها القرارات بهدف تسهيل إجراء تعديلات هيكلية على الآثار التي تسببت بها الكارثة (مساعدة الناس على استرداد ما فقدوه)، وتليها مرحلة إعادة البناء التي تشير إلى الأعمال التي يجب القيام بها لإعادة المناطق المتضررة إلى حالتها المعيشية السابقة مثل بناء مساكن دائمة والإعادة الكاملة لجميع الخدمات وخلق ظروف تسمح بإعادة استخدام الموارد المالية والمادية في السعي إلى تحقيق أهداف تنموية طويلة الأمد.

لا تأخذ هذه المراحل بالضرورة بالعلاقة السببية بين الكوارث والتنمية الاجتماعية والاقتصادية او الحاجة إلى التغيير تدريجيا من تقديم الإغاثة في حالات الطوارىء إلى المساعدة في عملية التنمية. على سبيل المثال، تتيح مرحلة إعادة التأهيل التي تلي حدوث الكارثة فرصاً هامةً للبدء ببرامج إنمائية كما انها تشكل حافزاً لتنفيذ استراتيجيات التخفيف من آثار الكوارث والاستعداد لها وبالتالي بناء القدرة على التعافي resilience والمقاومة على المدى الطويل. يمكن لبرامج إعادة التأهيل أن تهدف بشكل خاص إلى تعليم المهارات الجديدة وتعزيز الاحساس بالمجتمع المحلي والقدرات القيادية، وهي أمور تكتسب أهمية خاصة في حالات اللجوء المطول وفي المناطق الريفية. وقد تساهم عملية بناء القدرات هذه في إعادة سلطة الحكومة المحلية أو البلدية التي تتولى بدورها عملية التشريع وبناء الحاكمية الجيدة على مستوى الولاية. وكثيرا ما تُناقش الحاجة إلى سد الفجوة بين المساعدات الانسانية والتنمية من ضمن مقاربة تربط أعمال الإغاثة بأعمال إعادة التأهيل والتنمية. وفيما يشدد الاتحاد الأوروبي من خلال المفوضية الأوروبية للمساعدات الانسانية (ECHO program) على أهمية هذا الربط، يكمن التحدي الأكبر في ادماج هذين النوعين من المساعدات بطريقة سلسة لا سيما في ظل وجود اختلاف في الرأي حول كيفية تقديم أعمال الإغاثة.

تولي عملية الربط المذكورة أهميةً خاصة لمسألة الاعتماد على الذات: وهي قدرة المجتمع المحلي على انتاج أو تبادل الموارد الضرورية أو المطالبة بها لتأمين استدامته وصموده بوجه الكوارث المستقبلية. يقتضي تقديم مفهوم سبل العيش المستدامة تجنب النظر إلى اللاجئين بوصفهم أشخاص ضعفاء يعتمدون بالكامل على مساعدات الإغاثة الخارجية؛ لذا تركز مقاربة سبل العيش المستدامة في مخيمات اللاجئين الطارئة على الاستراتيجيات التي تسهل على المستفيدين الوفاء بحاجاتهم الأساسية مع التعريف بالوقت نفسه بالعوائق التي تمنعهم من التمتع بحقوقهم الانسانية وتحول بالتالي دون تنمية وتطوير سبل عيشهم. وأخيرا، يعزز مفهوم الأمن البشري الانتقال من التركيز على أمن البلدان (حماية حدود البلاد بشكل رئيسي) إلى التركيز على القضايا والحقوق الانسانية (الحق في الطعام، الحق في المأوى الخ..).

وهكذا تسمح مقاربة سبل العيش المستدامة بتوسيع نطاق التدخلات من قبل الحكومات والمنظمات الدولية وتخاطب قضايا مثل زيادة حقوق وصول المهجرين إلى الأرض عوضًا عن الاكتفاء بمخاطبة مسائل الأمن الغذائي وحماية البشر. ويهتم الأمن البشري أيضا بجميع القضايا التي تقف وراء الأسباب الدولية المعقدة لتحركات السكان ويشرح الأسباب ويربطها بالتنمية والفقر، بالتزامن مع زيادة التشديد على الاستراتيجيات الوقائية مثل تطوير الحكم الرشيد.

Photo: A. Adam Bradford

المساعدات الغذائية التي تم التخلص منها، لبنان ٢٠٠٦

توزيع الأغذية مقابل إنتاج الأغذية
تتُبع سلسلة الاستجابة للطوارىء المراحل التالية:

الأزمة ـ تعبئة الموارد ـ تنفيذ الإغاثة ـ الأمن الغذائي أو التبعية الغذائية

يكون التشديد ما بعد الكارثة على توزيع الطعام بشكل سريع وفعال، وهي مقاربة تناسب تماما الحملات الدعائية التي تديرها الوكالات المنفذة والتي تشكل لب استراتيجيات جمع الأموال لتغطية نفقات برامج المساعدات الغذائية والتي تظهر في الجدول أدناه على انها المسائل الاساسية. لكن عند النظر إلى برامج توزيع الأغذية على المدى الطويل، يظهر دور المسائل الثانوية مثل التبعية الغذائية والفساد وكلفة البرامج. بالطبع هناك حالات لا يكون فيها انتاج الأغذية خيارا قابلا للحياة كما هو الحال مثلا عندما تكون الأراضي ملوثة أو مليئة بالألغام، لكن التركيز على توزيع الأغذية مع الاكتفاء بأنشطة زراعية بسيطة (لا تشكل جزءا من استراتيجية طويلة الأجل) يتسبب بخسارة فرص مهمة، لأن تطبيق برامج إنتاج الطعام يمكن أن يلعب دورا هاما في في تعبئة المجتمعات المحلية وإعادة تأهيلها في أعقاب آثار الكارثة أو حالة الطوارىء.

ينبغي تصميم برامج توزيع الطعام، بوصفها جزء من أعمال الإغاثة الفورية، بالترابط مع خيارات انتاج الغذاء كونهما جزء من استراتيجيات إعادة التأهيل والتنمية ليتحقق الانتقال من التبعية الغذائية إلى الأمن الغذائي في أقرب فرصة ممكنة وبأقل قدر من المخاطر على المستفيدين.

الجدول : توزيع الطعام وإنتاجه، مقارنة المسائل المختلفة

توزيع الطعام	إنتاج الطعام
المسائل الأساسية	
توفير الأمن الغذائي الفوري	توفير الأمن الغذائي المستدام
أثر كبير للإعلام	أثر أقل للإعلام بالنسبة لاستراتيجيات جمع الأموال
توقعات عالية من المانحين	تُعطى أولوية اقل للمانحين في الاستجابة الأولى للإغاثة
تتطلب خبرات لوجستية بشكل اساسي	تتطلب خبرات أكبر في إدارة البرامج
توصيل أسرع للطعام إلى ضحايا الكارثة	يمر بعض الوقت قبل حصاد المحصول الأول
المسائل الثانوية	
توفر بنية تحتية لتطبيق برامج تغذية في الحالات الطارئة	يمر بعض الوقت قبل أن يصبح بالإمكان إنتاج بعض المحاصيل لبرامج التغذية في الحالات الطارئة
تتطلب مساحات محدودة من الاراضي	يمكن أن تكون الأراضي الزراعية ملوثة أو ملغمة
تحتاج مدخلات عالية الكلفة مثل الأغذية والوقود	تتطلب مدخلات قليلة التكلفة من أدوات ـ بذور ـ تدريبات مدخلات
فساد ـ اختلاس ـ خطر زيادة أسعار الغذاء بسبب المستويات المرتفعة أو العالية من المشتريات المحلية	فرصة أقل للفساد والاختلاس ، بناء أسواق محلية أكثر قوة
تخلق حالة من التبعية وعدم الاستقلالية بين المستفيدين	تُمكن وتعبىء المجتمعات المحلية مع تحقيق فوائد نفسية
تخلق حالة من التبعية الغذائية	تخلق أمنا غذائيا
تعتمد على المحاصيل المصنعة بشكل أساسي (قد تشمل تلك المعدلة جينيا)	تحتوي المحاصيل الطازجة على معدلات غذائية أعلى
قد تحتوي على منتجات غير مألوفة وغير مقبولة ثقافيا ما يمكن أن يؤدي إلى رمي بعض الأنواع	تدمُج الخضار الأصلية والمحاصيل المستخدمة محليا ما يحسن الانتاج المحلي
تُشوش الانتقال من الإغاثة إلى التعافي ويمكن أن تخلق حواجز أمام التنمية في المستقبل	عامل مساعد على تنفيذ استراتيجيات التخفيف من الكوارث التي تعتمد على الأراضي واستراتيجيات الاستعداد التي تعتمد على الأمن الغذائي
معدلات مرتفعة من الكربون جراء المسافات التي تقطعها الأغذية أثناء التوزيع وعمليات التصنيع	معدلات أكثر انخفاضا من الكربون

الاطار : مخيم اللاجئين الليبيرين، بودوبورام - غانا

أسست المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٠ مخيما في بودوبورام للاجئين الهاربين من الحرب الأهلية الأولى في ليبيريا وقامت بإدارته ليصبح على مدى ٥ سنوات منزلا لحوالي ٤٠٠٠٠ لاجيء ليبيري. جاءت الحرب الأهلية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) لتجلب معها المزيد من الأزمات ودفقا جديدا من اللاجئين، ومرة جديدة وصلت أفواج من اللاجئين إلى المخيم في بودوبورام. وعلى الرغم من ان المخيم تحول إلى معلَم دائم إلا ان مجموع قاطنيه تراجع إلى حدود ٧٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ لاجيء يتلقى الضعفاء منهم مساعدات غذائية شهرية من برنامج الأغذية العالمي. ويتوجه التجار في يوم التسليم نفسه من العاصمة أكرا إلى المخيم لشراء حبوب الذرة مباشرة من المستفيدين والعودة بها إلى العاصمة حيث يبيعونها في الأسواق المحلية والوطنية محققين أرباحا هامة. أما المستفيدون الأصليون فيستعملون الأرباح الضئيلة التي حققوها لشراء الأرز من الأسواق المحلية ؛ حيث ان الأرز على عكس الذرة ـ وليس الذرة هو المحصول الأساسي في ليبيريا. هذه الحالة تستدعي حتما السؤال التالي: لماذا لا يتم توزيع الأرز في الأصل؟ وبالتحديد الأرز الغاني الذي يتمتع بقيمةغذائية أعلى من الأرز المستورد من الولايات المتحدة الأميركية؟ الجدير ذكره أن هناك بعض الزراعات الحضرية في المناطق الواقعة حول المخيم، لكنها تبقى مجرد تدخلات لا تتلقى حاليا دعما مؤسساتيا فعالا، فيما تغيب خدمات الإرشاد الزراعي في المخيم نظراً لغياب الموارد مثل الكتيبات الزراعية الخاصة بحالات اللجوء التي انتجتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سويسرا ولم يجر توزيعها في هذا المخيم بالتحديد .

Photo: A. Adam Bradford

مخيم اللاجئين الليبيرين، بودوبورام ـ غانا

الأمن الغذائي هو مجرد واحد من أبعاد الأمن البشري، وهو يرتبط بتوافر الغذاء والقدرة على الوصول إليه واستخدامه. يتأثر توافر الطعام على مستوى الأسر المعيشية أو المدينة أو البلد بالحروب التي تدمر وتمزق الأراضي الزراعية أو البنية التحتية لشبكة المواصلات، أو بالكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والجراد أو الانزلاقات الطينية التي تقضي على المحاصيل. كما يمكن أن يتأثر الوصول إلى الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية بفقدان القدرة الشرائية أو بحالات المرض بين أعضاء الأسرة. أما استخدام الطعام فقد يتأثر على الصعيد الفردي بمرض البعض أو إصابتهم بجراح أو بحاجتهم إلى أنواع محددة من الطعام (مثل النساء الحوامل والأطفال الصغار السن والأشخاص الذين هم في طور التعافي من مرض ما الخ..)

دور الزراعة الحضرية

لطالما استُخدمت الزراعة الحضرية كاستراتيجية للأمن الغذائي في حالات الضائقة الاقتصادية والطوارىء، ومن الأمثلة حملة 'احفر حتى النصر' في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية و'عملية اطعم نفسك' في غانا أثناء السبعينات. وبالشكل عينه ، شجعت العديد من البلدان الزراعة في الحدائق الخلفية وفي حدائق المؤسسات والمدارس خلال فترات عدم الاستقرار الغذائي ، وهو ما تجدون له أمثلة كثيرة في هذا العدد.

يولى الانتاج الزراعي وحماية المواقع الزراعية القليل من الاهتمام مباشرة في أعقاب أية أزمة. ومع رحيل منظمات الإغاثة، الذي هو أمر حاصل لا محالة، يتراجع الدعم والموارد الخارجية ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحول أعداد كبيرة من الناس إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجية لفترات طويلة من الزمن (انظر الرسم).

تتعدد الأسباب التي توجب دعم النشاطات المتعلقة بالزراعة في المراحل المبكرة لمرحلة ما بعد الكارثة. أولا: هناك الحاجة لغذاء طازج ومتنوع (بالإضافة إلى الأغذية الرئيسية)، لذا يجري تدريجيا الإقرار بالقدرات الكامنة لزرع الخضار في الحدائق وغيرها من نشاطات الإنتاج الزراعي (مثل البيض، والفطر، الأعشاب الطبية الخ..) في حالات اللجوء المطولة. ثانيا، إن الانخراط في أنشطة بناءة من شأنه أن يساعد الناس على استرجاع كراماتهم والأمل واحترام الذات إضافة إلى تحسين رفاههم وسلامتهم بشكل عام؛ إذ تساعد نشاطات زراعة الحدائق في المنازل أو المجتمعات المحلية على زيادة الاعتماد على النفس، كما تسمح للناس بزراعة المحاصيل والأنواع التي يفضلون إلى جانب تحسين مهاراتهم ومعرفتهم وتخفيض النفقات التشغيلية للوكالات الانسانية، إضافة إلى إمكانية مساهمتها في إعادة النسيج الاجتماعي إلى المجتمعات المحلية المتأثرة بالكارثة. بإمكان الزراعة الحضرية أن تلعب أدوارا متعددة في المراحل المختلفة من دورة إدارة الكوارث. وتستطيع الوقوع على التعليمات الخاصة بحماية **إنتاج الغذاء الأساسي** في كتيب مشروع أسفير SPHERE الذي يحتوي كذلك على توصيات لتخطيط وتصميم عملية تخصيص قطع أرض صغيرة لاستخدامها كحدائق مطبخ (انظر المقال عن مشروع أسفير في هذا العدد).

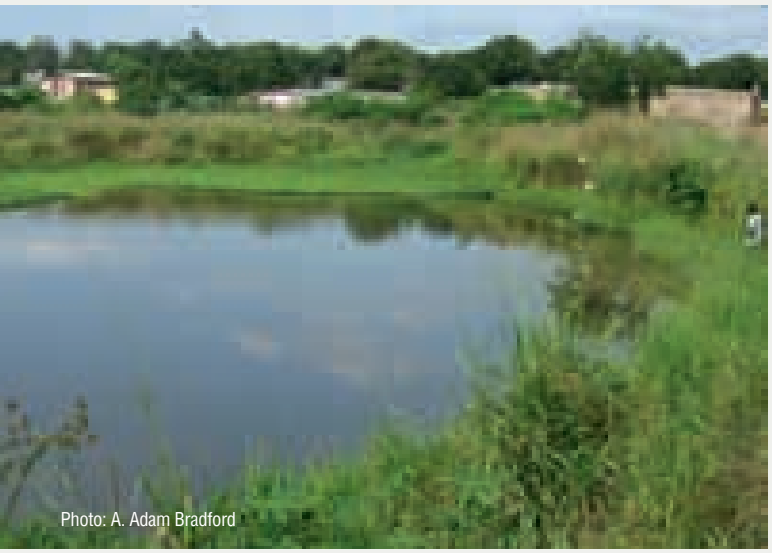
Photo: A. Adam Bradford

بركة خارج المخيم معدة لجمع مياه الأمطار وتربية الاسماك

يجب أخذ المسائل التالية في الحسبان عند وضع تدخلات ومشاريع للاجئين تعتمد على الزراعة الحضرية:

- المواصفات المادية للمشهد المحلي: مثل قدرة البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية (المياه، الاصحاح، استخدام النفايات، الصحة، توافر الأرض، وامدادات الطاقة (خشب، كيروسين)
- المواصفات الاجتماعية: مثل حقوق الأشخاص الذين هجروا داخليا واللاجئين، والأمن، والنسيج والتلاحم الاجتماعيين (العرق، القبيلة، النوع الاجتماعي)، وعدم اليقين، والصدمات، توافر العمالة (وفيرة لكن ضعيفة) وإحتمال حصول صراعات فيما بين اللاجئين والمهجرين داخليا
- توافر الطعام، ونوعية الغذاء والسلة الغذائية المتوازنة، والثقافة، والمدخول الخ...
- المسائل السياسية التي يمكن أن تمنع التدخلات

الانتباه إلى زيادة الاعتماد على النفس هو أمر مهم جدا ضمن عملية التنمية هذه. يجب أن تُشكل حماية سبل العيش ودعمها المكونات الأولى لأي استجابة للطوارىء وذلك لأهمية دورها في حماية الأمن الغذائي والتقليل إلى أقل درجة ممكنة من اعتماد المستفيدين على مساعدات الإغاثة. يعتمد تطوير استراتيجيات لسبل العيش بما فيها الزراعة وتربية الحيوانات على توافر الأرض ومياه الري والبذور والموارد الطبيعية والوصول إليها بالإضافة إلى حرية التنقل. يمكن للوكالات الانسانية أن تزود اللاجئين بالبذور والأدوات والدعم الفني حين تدعو الحاجة، لكن غالبا ما تُقيد السياسات المطبقة من قبل البلد المضيف وصولَ اللاجئين إلى الأرض والموارد الطبيعية، ما يحد بدوره من حريتهم وتنقلاتهم. ويتأثر الوصول إلى الأرض بشكل خاص بنظام استحواذ الأراضي التقليدي والقوانين المعنية لتملك الأراضي وحقوق الانتفاع. وتحتاج الحكومات إلى اتخاذ مواقف أكثر ايجابية في هذا الشأن (كما هو في حالة أوغندا).

يُحتمل أن يتطور اهتمام المستفيدين بالنشاطات الزراعية مع مرور الزمن خصوصا عندما يلحظون الاستجابة لحاجاتهم الفورية. لكن البعض قد لا يرغب في البدء بزراعة الخضار لأن هذا من شأنه أن يخلق الانطباع بأنه بات لزاما عليه الاستقرار في هذا الموقع لفترة طويلة من الزمن، خصوصا أن الزراعة لا تزال تملك بالنسبة للعديد من الناس صفة الثبات. ومع انه من المستبعد أن يحصل أي انتاج زراعي خلال الفترة الأولى من أعمال الإغاثة الطارئة ، إلا ان هذا لا ينفي وجوب الأخذ في الحسبان مسألة التخطيط لمواقع انتاج مستقبلية ضمن مخطط المخيم أو خرائط إعادة بناء المنازل.

التقنيات الصغرى

يوجد كثير من أوجه الشبه بين الزراعة في المخيمات والزراعة في المناطق الفقيرة. تركيز الزراعة الحضرية على تقنيات الزراعة في الأماكن الضيقة (انظرمجلة الزراعة الحضرية العدد ٨) واستخدام النفايات العضوية المسبخة وإعادة تدوير المياه الرمادية (انظرمجلة الزراعة الحضرية العدد ٩) يقدم خيارات جيدة لتوفير الخضار والبيض ومنتوجات الحليب الطازجة وغيرها من المواد السريعة التلف لسكان «البلدة الجديدة»، إضافة إلى توليد بعض الدخل. غالبا ما يبدأ

Photo: UNHCR

طفل يجمع المياه من خندق لصرف المياه

اللاجئون، بتشجيع من منظمات الإغاثة، بزراعة المحاصيل الغنية بالمغذيات لاستهلاكهم الخاص وسداد بعض حاجاتهم الملحّة، وهي محاصيل تتطلب عادة فترة نمو قصيرة واستثمارا صغيرا واستعانة بالمعرفة والمهارات التقليدية. وتشرح عدة مقالات في هذا العدد استخدام تقنيات المساحات الضيقة التي طُوّرت أو انتشرت في مخيمات اللاجئين على غرار استخدام الموارد المحلية الشديدة الندرة (مساحة دنيا من أرض ذات نوعية رديئة، نفايات عضوية ومياه مبتذلة أعيد تدويرها، بذور محلية) التي تقلل من المخاطر الصحية والبيئية إلى الحد الأدنى.

المقاومة والتعافي

إضافة إلى اعتبار الزراعة استراتيجية مهمة في الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التأهيل والبناء، يجب العمل على إدماجها في استراتيجيات التخفيف من الكوارث كونها تساهم في تعزيز القدرة على المقاومة والصمود أمام آثار الكوارث المستقبلية. «التخفيف» هو تعبير جامع لمجمل الأعمال التي تسبق حدوث الكارثة (اي تدابير ما قبل وقوع الكارثة)، بما فيها الاستعداد واتخاذ تدابير لتقليل المخاطر على المدى الطويل. لقد أظهرت النظرة الجديدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث الدور الرئيسي للصمود والعلاقة القوية بينه وبين استدامة الانظمة الاجتماعية البيئية؛ فالصمود يحدد ثبات العلاقة مع النظام وهو معيار لقدرة الأسرة المعيشية أو المدينة أو الدولة على امتصاص الصدمات والضغوطات (Wisner et al, 2004).

التركيز على القدرة على المقاومة أو الصمود يعني التشديد على ما يمكن أن يقوم به نظام ما أو مجتمع محلي بمفرده وكيفية تعزيز القدرات لا سيما:

- القدرة على امتصاص الضغوطات أو القوى المدمرة عن طريق المقاومة أو التكيف
- القدرة على إدارة أو صيانة وظائف وهيكليات معينة خلال الاحداث الكارثية
- القدرة على التعافي أو العودة

تزيد كثيرا كلفة إعادة المجتمعات المحلية إلى ما يشبه أوضاعها الأصلية عن كلفة الاستثمار في برامج الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات المحلية وزيادة قدرتها على الصمود قبل وقوع الكارثة.

ستتم مناقشة دور الزراعة الحضرية في بناء القدرة المقاومة في الأعداد المقبلة (انظر الدعوة ـ النداء لتلقي مقالات على الصفحة الاخيرة)

استنتاجات وتوصيات

تظهر التجارب أن قيام اللاجئين بالأنشطة الزراعية ليس مجرد استراتيجية لتمكين الأشخاص الذين هجروا داخليا من الحصول على الغذاء على أساس مؤقت، بل هي تشكل استراتيجية قَيمة لكسب الرزق سواء بالنسبة لأولئك الذين يقررون الاستقرار بشكل دائم أو الذين يقررون العودة في نهاية المطاف إلى مدنهم أو مواطنهم الأصلية. ينخرط العديد من المهجرين، سواء داخل المخيمات وفي المدن أوحولها، في الزراعة لكفافهم أو للبيع في السوق، لذا بتنا نجد المزيد من السلطات المحلية والوطنية بالإضافة إلى وكالات الإغاثة التي لا تكتفي بالسماح فقط بأنشطة الانتاج الزراعي بل تقدم لها الدعم أيضا كجزء من استراتيجياتها التنموية (انظر الاطار عن UNHCR : **مخيم اللاجئين الليبيرين، بودوبورام ـ غانا**)

بمقدور الزراعة الحضرية أن تساهم في الأمن الغذائي في مرحلة ما بعد الكارثة عبر إنتاج الخضار الطازجة وتوفير مدخلات غذائية متوازنة بالتزامن مع برامج المساعدات الغذائية. لكن بما أنه ليس من السهل عادة العثور على مساحات كثيرة في المخيمات ، يتم اللجوء إلى استخدام التقنيات الصغرى مثل الحدائق ذات الطوابق المتعددة. توفر الزراعة الحضرية خلال مرحلة التعافي فرصا لتحقيق سبل العيش وتوليد المداخيل كما تساهم في تعزيز عملية إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي لا سيما في المخيمات التي مضى على إنشائها وقتا طويلا ، وفي المدن وحولها حيث تكون معدلات البطالة والفقر الحضري مرتفعة بشكل خاص. وتختلف أشكال الزراعات الحضرية المطبقة في كل موقع مع الاختلاف في فرص توافر الأرض.

على الرغم من أن الأشخاص المهجرين يتمتعون بنوع من الحماية، إلا ان الحقيقة على الأرض غالبا ما تظهر أنهم لا يملكون الحق في استخدام الأراضي أو القيام بأنشطة إنتاجية كما سيظهر في مقالات هذا العدد. وبالتالي يجب تحسين وضع اللاجئين والمهجرين داخليا، كما ينبغي على الوكالات المنفذة أن تظهر الاهتمام الكافي بالحقوق الانسانية والامتيازات مثل حق الوصول إلى الأرض لأهداف زراعية أو انتاجية.

تساعد زراعة الحدائق في المجتمعات المحلية إضافة على كل ما سبق في بناء أشكال متنوعة من رأس المال (الاجتماعي، البشري، المالي، الاقتصادي، المادي، الطبيعي...) وتساهم في زيادة القدرة على الصمود على المدى الطويل، كما يمكنها أن تخفف من الصدمات المستقبلية. ان انخراط الناس بنشاط في هذه العملية برمتها هو أمر حيوي لبناء مجتمعات مستدامة قادرة على مقاومة الصدمات.

ينبغي أن تُضمَّن سياسات واستراتيجيات تعزيز الزراعة بين اللاجئين في مختلف المخططات والتصاميم على مستوى المخيم، ويجب ان تشمل:

حديقة منزل تأسست ما بعد التسونامي

- تدابير ملائمة للأحياء الفقيرة والمخيمات (انظر المبادىء التوجيهية لمشروع أسفير في هذا العدد)
- الترويج للمحاصيل والحيوانات التي تتطلب مساحات صغيرة ولتقنيات توفير المياه
- الدعم والتدريب التنظيمي على مستوى كل من التقنيات وأنشطة إعادة الدمج وإعادة التأهيل
- توفير المدخلات والدعم المالي (الذي تزداد أهميته عندما يرغب المزارعون في حالات التهجير المطولة في الانتقال من النتاج للاستهلاك الذاتي إلى الانتاج من أجل السوق)

الزراعة ضمن مجموعات

تقلل زراعة الأغذية في المخيمات والمدن وتحت الظروف الملائمة من درجة الاعتماد على مؤن الطعام (من الأرياف) التي يمكن أن تتأثر بسهولة جراء أي انقطاع او اضطراب في النقل، والنزاعات المسلحة، وفترات الجفاف او الفيضانات، فيما تحسن في المقابل من توافر الأطعمة المغذية والوصول إليها وعلى قدرة المدن على الصمود على المدى الطويل.

المراجع

Alexander, D. 2000. Confronting Catastrophe: New perspectives on natural disasters. Oxford University Press, Oxford, UK.

Hopkins, R. 2008. The Transition Handbook: From Oil Dependency to Local Resilience. Green Books, Totnes, Devon.

Laeremans, L. and Sourani, A. 2005. Urban Agriculture in the Gaza Strip, Palestine. Urban Agriculture Magazine: Multiple Functions of Urban Agriculture, No. 15; (issue No 3 of the Arabic version).

OECD. 2008. Service Delivery in Fragile Situations: Key concepts, findings and lessons. OECD/DAC Discussion Paper.

RUAF. 2008. Urban Agriculture for Resilient Cities; Green, productive and socially inclusive. DvD distributed at the World Urban Forum in Nanjing, China, November 2008.

UNHCR. 2006. The State of the World"s Refugees. UNHCR: www.unhcr.org or UNHCR Statistics: http://www.unhcr.org/statistics.html

UNHCR. 2008. Protecting Refugees & The role of UNHCR. Available at: http://www.unhcr.org/basics/BASICS/4034b6a34.pdf

Wisner, B.; Blaikie, P.; Cannon, T. and Davis, I. 2004. At Risk: Natural hazards, people"s vulnerability and disasters. Second Edition. Routledge, London.

من الاتكال على الغير إلى الاعتماد الذاتي: خبرات من شمال أوغندا

Astrid van Rooij
Loan Liem

لا يزال سكان أشوليلاند، في شمال أوغندا يصارعون منذ أكثر من ٢٠ عاما للبقاء أحياء وسط نزاعات عنيفة حصدت حتى الآن الكثير من الضحايا. وقد ولدت هذه الصراعات الطويلة الأمد لدى المتضررين منها حالة عالية من درجة اتكالهم على الغير لتسيير الأمور الحياتية تزامنت مع تقليص المساعدات الغذائية، ما أوجب إطلاق برامج للأمن الغذائي وسبل العيش تهدف إلى تحسين اتكال المُهجرين على أنفسهم.

تسببت هذه النزاعات بالتهجير الداخلي لجميع السكان تقريباً (حوالي ١،١ مليون نسمة) الذين يتشكلون بشكل أساسي من مزارعي الكفاف. أنشأت الحكومة الأوغندية في العام ١٩٩٦ ما يعرف بـ «لقرى المحمية» للتعامل مع واقع التهجير هذا، واضطر الناس إلى العيش معا ليمكنوا الجيش الأوغندي من توفير الأمن لهم، فتشكلت مخيمات كبيرة ومكتظة بالسكان ما أدى إلى تفشي الكثير من الأمراض. وساهمت عوامل عدة في عدم توافر طعام كاف لدى سكان هذه القرى منها عدم وجود أرض للانتاج الزراعي، وفقدانهم معظم ممتلكاتهم عند التهجير مثل البذور والأدوات، وتعرض قطعانهم للنهب والسرقة. وقد بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ مباحثات سلام بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة في عملية تبدو ذات ملامح إيجابية وإن كان لم يتم إلى حينه توقيع اتفاق شامل للسلام.

قاد هذا التحسن في الحالة الأمنية إلى مباشرة بعض الناس بالانتقال من المخيمات إلى مراكز مؤقتة (٣٦٪) فيما عاد البعض الآخر إلى قراهم (٢٨٪) (ISAC, 2008) وأدت زيادة القدرة على الانتقال إلى تحسين قدرات النازحين داخليا والعائدين في الوصول إلى الأراضي.

تأمين الغذاء

قام برنامج الأغذية العالمي عند بدايات توافد النازحين إلى المخيمات بالتعاون مع المجلس النروجي للاجئين NRC في توزيع الأغذية على جميع الأشخاص المهجرين داخليا وتمكن من المحافظة على معدلات سوء التغذية ضمن المستوى المقبول لكن الظروف كانت تؤدي أحياناً إلى انقطاع خط التغذية هذا، ما عنى حصول المهجرين داخليا على طعام أقل واضطرارهم إلى البحث عن وسائل للتعامل مع الأمر على غرار تقليص عدد الوجبات اليومية واستهلاك كميات أقل في كل وجبة.

لم تتمكن سوى قلة من النازحين من زرع قطع صغيرة من الأراضي حول المخيم وذلك بسبب القيود المفروضة على التنقل ـ إذ لا يسمح

السوق في مخيم لايامو للنازحين داخلياً

للناس بالابتعاد أكثر من ٥ كم عن المخيمات ـ وقد لجأ هؤلاء إلى زراعة بعض المحاصيل مثل الخضار ليكملوا الحصص المقدمة لهم من قبل برنامج الأغذية العالمي والمكونة بشكل أساسي من الحبوب والبقول والزيت والملح. لكن المحاصيل كانت ضئيلة وغير كافية وذلك لاسباب مختلفة منها : استنزاف التربة نتيجة إعادة استعمال قطعة الأرض نفسها لمرات متعددة من قبل عدد كبير من الأشخاص، واستعمال الأشجار والشجيرات للوقود وأعمال البناء، وتوافر كميات محددة من البذور والأدوات اليدوية، وامتلاك الأفراد مهارات ومعرفة محدودة (لأنهم بالكاد تلقوا تعليما أو إرشادا عن التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في الانتاج الزراعي) إضافة إلى افتقارهم لرأس المال الضروري.

خلق هذا النزاع الطويل الأمد وما تبعه من مساعدات إنسانية درجةً عاليةً من الاتكال على الغير بين صفوف النازحين ترافقت مع اقتراح برنامج الأغذية العالمي تقليص مساعدات الحصص الغذائية، وبالتالي، بدا أن الوقت قد حان للتفكير بتحسين الاعتماد الذاتي للنازحين داخليا. نتيجة هذا الوضع، تولى المجلس النروجي للاجئين في العام ٢٠٠٥ مدعوما من وزارة الشؤون الخارجية النروجية والمؤسسة الهولندية تجريب تطبيق برامج للأمن الغذائي وسبل العيش في ٣ مناطق، في حين دعمت المؤسسة الهولندية للاجئين الجمعيات المحلية التي تقوم بتنفيذ تدخلات زراعية أخرى صغيرة الحجم.

الدعم المقدم للنازحين داخليا والعائدين

استهدف البرنامج أول من استهدف الأشخاص الشديدي الضعف وذلك عائد لمحدودية الخيارات التي يملكونها في التعامل مع التهجير. لاحقا،

عندما تمكن الناس من التنقل والوصول إلى أراض في قراهم الأصلية أو قريبا منها، تلقى النازحون الدعمَ لتسريع إعادة بناء سبل عيشهم وتأمين شبكة أمان اجتماعية خصوصا لشديدي الضعف منهم. بدأت المؤسسة الهولندية للاجئين عملها من خلال مجموعات في المخيمات المختلفة (تتكون من ٢٠ـ٣٠ عضوا) بغية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص، علما أن معظم هذه المجموعات كانت قائمة بالأصل في المخيمات وتعمل على توفير درجة من الأمان الإجتماعي والإقتصادي للأعضاء المنضوين. وقد غطى البرنامج في البداية ٣٨٠٠ أسرة معيشية زاد عددها تدريجيا ليصل إلى ٩٠٠٠ أسرة.

يهتم البرنامج بمسائل الوصول إلى الطعام وتوافره واستخدامه والمخاطر المرتبطة بها من خلال الانتاج الزراعي وأنشطة توليد الدخل والمحافظة على البيئة. ويحضن البرنامج بجميع مكوناته التالية مقاربات متشابهة للوصول إلى المستفيدين والتأثير على المجريات على الأرض:

١) توفير المدخلات لتأمين الانطلاق
٢) التدريب لزيادة المعرفة والمهارات الملائمة
٣) المراقبة وتقديم الدعم التقني

تُعتبر ملكية التدخلات المطروحة من أهم عوامل نجاح هذه البرامج وذلك نظراً للدرجة العالية من الاعتماد على الآخرين. لذا عمدت المؤسسة الهولندية للاجئين إلى تصميم برنامجها بطريقة تسمح للنازحين داخليا والعائدين باختيار مشاريعهم الخاصة، الزراعية أو غير الزراعية، على أن يؤمن هؤلاء النازحون بأنفسهم بعض المدخلات المتوافرة محليا.
يتمكن البرنامج باتباعه هذا الأسلوب من مساعدة جميع النازحين داخليا والعائدين على التعامل مع أوضاعهم على المدى القصير واكتساب الخبرات والممارسات التي من شأنها إفادتهم على المدى الطويل لدى عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. ويشارك موظفو الحكومة المحلية والجمعيات في التدريب والمراقبة، ما يمكنهم من البقاء على اطلاع بأحدث التطورات في مجالاتهم والانخراط كليا في برامج التعافي المنفذة في مناطقهم.

الانتاج الزراعي

عندما كان النازحون داخليا لا يزالون يعيشون في المخيمات وتنحصر قدرتهم بالوصول إلى الأراضي القريبة، كان الانتاج الزراعي محصورا بقطع أرض صغيرة تُزرع فيها أنواع من الخضار والمحاصيل المحلية مثل الفول السوداني والسمسم والدخن والفاصولياء، المعدة لاستهلاك العائلة الذاتي ولتكمل المساعدات الغذائية. وبما أن الأرض كانت عاملا مقيدا، وبما أن النازحين بالكاد امتلكوا مساحة في المخيمات، اضطُر الناس إلى تعلم أساليب أخرى للزراعة لا تتطلب مساحة كبيرة من الأرض مثل زراعة الخضار والمحاصيل في أكياس أو على مخارج تدفق الآبار أو/و صنابير المياه. توفرت للمجموعات ا لمستهدفة المدخلات الضرورية مثل البذور المحسنة والمعدات اليدوية، فيما تماشى التدريب مع الموسم الزراعي ليتمكن الناس على الفور من تطبيق وممارسة ما تعلموه. وكان الحرص شديدا على عدم تقديم معلومات كثيرة دفعة واحدة لأن هذا من شأنه أن يشكل حالة من الإرباك خصوصا وأن غالبية المشاركين هم من غير المتعلمين.

تحسن الوصول إلى الأراضي بشكل عام خلال عملية العودة الطويلة هذه والتي لا تزال جارية، وبدأ الناس شيئا فشيئا بزراعة مزيد من المساحات. طغت في البداية زراعة المحاصيل التي تنتج زيوتا نظرا لامكانية بيع الفائض منها بأسعار معقولة، ونتيجة لقيام العديد من الجمعيات بتوزيع الكثير من البذور، تمكن النازحون من زرع المزيد من الأصناف وتأسيس مخزون للبذور. أدّى هذا الواقع إلى نقلة في المقاربة المتبعة من مجرد توزيع البذور إلى إقامة معرض للبذور ـ حيث يستطيع بعض أفراد المجتمع المحلي بيع البذور الفائضة لديهم وتحقيق قليل من الدخل فيما يُتاح للآخرين زيادة مخزونهم من البذورمن ناحية أخرى. وهكذا أفسحت هذه المكاسب المجالَ أمام المجموعة المستهدفة للبدء بالاستثمار في مشاريع زراعية مثل شراء الأدوات اليدوية خصوصا عندما تصبح التي وزعت عليهم سابقا قديمة وغير صالحة للاستعمال.

استخدام الأراضي ومستويات الانتاج في أشوليلاند

تمكن النازحون داخليا والعائدون المستفيدون من البرنامج من زيادة الأراضي التي يزرعونها تدريجيا من معدل ٢٧٨٠م٢ / أسرة معيشية في الموسم الثاني من العام ٢٠٠٦ إلى ١٤٥٦٨ م٢ في المواسم الممطرة من العام ٢٠٠٧. لا يتوقع أن يفوق استخدام الاراضي من قبل الأسر المعيشية هذا المعدل بكثير، وذلك نتيجة عدم وجود ما يكفي من العمال لزراعة المزيد من الأراضي، علما أن معدل استخدام الأراضي لكل أسرة معيشية غير مستفيدة من البرنامج في أشوليلاند وصل إلى حوالي ٦٠٧٠ م٢ فقط في العام ٢٠٠٨ (*LUCYA. FAO/WFP, 2008*).

تزامن الارتفاع في استخدام الاراضي مع الزيادة في مستويات الانتاج كما هو مبين في الجدول أدناه. وتشكل المحاصيل المنتجة للزيوت أهم المنتجات في أشوليلاند، وهي تُستهلك ذاتيا (خصوصا على شكل معجون) و/أو يباع قسم منها. أما المحاصيل الأخرى المفضلة فنذكر منها الكاسافا والدخن والذرة البيضاء والفاصولياء واللوبياء المسلات والبازلاء الكونغو وفاصولياء الماش.

المحصول (الصنف المحسن)	الانتاج في ٢٠٠٦ الموسم الثاني (كغ/أسرة)	الانتاج في ٢٠٠٧ الموسم الأول (كغ/أسرة)
الفول السوداني	٨٠٣	١٢١٤
السمسم[١]	٢٥٥	١١٦
الدخن[١]	١٨١	٣٥
الفاصولياء	٣٢	٣٩٤
المجموع	١٢٧١	١٧٥٩

١: السمسم والدخن هما من محاصيل الموسم الثاني بشكل خاص

الأنشطة المولدة للدخل

نظرا لاستحالة وصول الكثيرين إلى الارض عند بداية البرنامج كان السعي وراء بدائل لتنويع الحميات الغذائية وزيادة المداخيل من خلا ل التطوير الاقتصادي للعديد من المشاريع في المخيم. صحيح أن هذا الأمر حد من مدى التدخلات، إلا أنه مكّن النازحين داخلياً من كسب بعض المال الإضافي لشراء الطعام وغيره من الحاجات الأساسية. وتقدَّم معظم المساعدات للمجموعات المنخرطة في تجارات بسيطة او تلك التي تُعنى ببعض الحيوانات الصغيرة مثل الماعز. إضافة إلى التجارة

الأساسية تُشَغِل العديد من المجموعات صناديق دوارة تكون في بعض الأحيان مدعومة من البرنامج. هنا أيضا تحتل المهارات والتدريب على الأعمال التجارية وتوفير المدخلات مكانة مهمة جدا في سبيل تحقيق المخرجات المطلوبة، فيما تقدم المراقبة اللصيقة والمتابعة والدعم التقني فرصة حقيقية تتيح للمجموعات ربح بعض المداخيل الإضافية.

زادت الفرص لتحقيق الدخل عندما بدأ الناس بالعودة إلى الأماكن القريبة من منازلهم. باتت الأعمال التجارية التي تعتمد على الزراعة مثل شراء المحاصيل واستئجار الحيوانات للاستفادة من قوة الجر التي تملكها (في الأعمال الزراعية المختلفة أو التنقل) خيارات حقيقية. أصبح تنويع المشاريع عاملا هاما في الحد من المخاطر نتج عنه مجموعة من نشاطات توليد الدخل مثل تأمين النقليات وتربية النحل وإنشاء المخابز والمطاعم والمطاحن، كما تحولت الزيادة في انتاج المحاصيل النقدية من النشاطات الهامة في توليد الدخل وتأمين النقد لشراء الغذاء الأساسي وغيره من الضرورات المنزلية.

الدخل الإضافي الناتج

شاركت حوالي ٧٥٠ أسرة معيشية (موزعة على ٣٥ مجموعة) في الدورة الأولى من نشاطات توليد الدخل، ودامت فترة مشاركة معظم الأسر قرابة السنة . لم تحقق جميع الأنشطة أرباحا فورية وذلك بسبب تكاليف البدء بالمشروع وحقيقة أن بعض هذه الأنشطة موسمي أو يحتاج بعض الوقت للإقلاع مثل استعمال الحيوانات للقيام ببعض الأعمال (تحتاج الحيوانات إلى فترة تدريب مسبقة). تمكنت المجموعات إجمالا من توفير ٥٣٠٠٠٠ أوغندا شلن (١٨٠٠ شلن =١ دولار أمريكي) فيما تمكنت معظم المجموعات من المحافظة على صناديق دوارة تبلغ قيمتها ٢٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ أوغندا شلن لكل عضو (أي ما مجموعه ٤٠٠٠٠٠–٦٠٠٠٠٠ شلن). وقام الأعضاء بنشاطات مثل التجارة البسيطة لرفد مداخيل أسرهم المعيشية.

المحافظة على البيئة

اعتمد النازحون الداخليون خلال فترة احتجازهم في المخيمات على المناطق القريبة لتأمين العوامير اللازمة للبناء والحصول على الحطب للوقود، ما نتج عنه استنزاف الموارد الطبيعية الموجودة في أراضي المجتمعات المضيفة. بدوره، أدى استنزاف التربة إلى تراجع الانتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي سلبيا، كما أوجب على النساء أن يسيروا مسافات طويلة ويمضين وقتا أطول في جمع الحطب لإشعال النار الضرورية للطهي. لذا عمد البرنامج إلى ادخال الأفران ذات النوعية العالية الموفرة للطاقة والمصنوعة من المواد الموجودة محليا، وخضع المدربون لدورات تدريبية وتم تزويدهم برزم للبناء ومن ضمنها قوالب، وتلقوا أجرا لقاء كل فرن ذي نوعية جيدة يتمكنون من انتاجه ووضعه قيد الاستعمال. وبالطبع استلزم الأمر كذلك تدريب النساء على استعمال الكمية الصحيحة من الحطب في هذه الأفران لتجنب حرق الطعام عند طهيه.

الدروس المستفادة

ركز البرنامج منذ البداية على العوائد المحتملة لذا تم تطوير تدخلات مناسبة مختلفة وذات صلة وفق المراحل المختلفة من عملية النزوح. يمكن استخدام معظم المهارات المكتسبة في المكونات الثلاثة من البرنامج بدءاً من مراحل الاغاثة والتعافي وصولا إلى مرحلة التنمية، على سبيل المثال يمكن رؤية الممارسات الزراعية المحسنة إضافة إلى بناء واستخدام الأفران الموفرة للطاقة في أماكن العودة حيث لا يقدم البرامج أي أعمال دعم أو مساعدات.

نظرا إلى الحجم الهائل للصراعات التي أدت إلى نزوح جميع السكان باتت درجة الضعف هي المعيار الأساسي في اختيار المجموعات المستهدفة. وهكذا أصبحت العديد من النساء مستفيدات مباشرات من التدخلات المختلفة ما أدى إلى تمكينهن بدرجة كبيرة في حين لم يولَ الرجال الاهتمام الكافي، الأمر الذي تسبب بتغيير أدوار كل من الجنسين عن الفترة السابقة لفترة اللجوء إلى المخيمات. وتشير التوقعات إلى استئناف الرجال أدوارهم التقليدية التي امتنعوا عن القيام بها لسنوات طويلة لدى عودتهم إلى مواطنهم. والجدير ذكره ان استهداف الفئات المحتاجة بدلا من الضعيفة يجعل البرنامج أكثر حساسية تجاه المسائل المتعلقة بأمور النوع الجنسي.

أصبحت المشاكل المتعلقة بالأرض أكثر وضوحا مع بدء العودة إلى أشوليلاند حيث تشكل الزراعة والنشاطات ذات الصلة العامود الفقري للاقتصاد، وتشيع الآن الخلافات حول ملكية الأراضي وحدودها فيما أصبح فقدان الأرض أمرا سائدا لا سيما بين الأشخاص الشديدي الضعف. تؤثر هذه العوامل على سبل العيش إلى حد ما وتترك أثراً سلبيا على عملية العودة برمتها على الرغم من وجود العديد من برامج المساعدة القانونية التي تقدم العون للأشخاص المتأثرين.

عانت المناطق الشمالية من أوغندا إضافة إلى النزاعات المطولة، آثار التغيير المناخي وما تبعه من تغيير دراماتيكي في نمط تساقط الأمطار خلال السنوات القليلة الماضية؛ إذ بدلا من موسمي أمطار منفصلين يبدو أن هناك الآن موسم ممطر واحد طويل تقطعه بعض فترات من الجفاف. هكذا نشأت فكرة الارتكاز على المجتمعات المحلية للتخفيف من مخاطر الكوارث لتمكين المزارعين من التعافي من هذه الأنواع من الصدمات والحؤول دون موجات نزوح جديدة.

على الرغم من ان عملية العودة في شمال أوغندا هي عملية جارية باضطراد، يجب الادراك بانه لا زال هناك مراحل متعددة من النزوح، وبأن هذا وضع معقد يتطلب الكثير من المرونة والابتكار. ويتطلع المجلس النروجي للاجئين إلى نظام يمكنه ليس فقط من دعم المهجرين داخليا والعائدين بشكل مباشر بل يسمح له كذلك بالتعاون مع السلطات والمنظمات المحلية لبناء قدراتها بهدف تأمين استمرارية التدخلات بعد رحيل المجلس لان هذا من شأنه المساعدة في التغلب على العديد من التحديات.

Astrid van Rooij, Norwegian Refugee Council – Uganda
Email: astrid.van.rooij@nrc.or.ug

Loan Liem, Netherlands Refugee Foundation (Stichting Vluchteling), The Netherlands
Email: l.liem@etcnl.nl

المراجع

Christoplos, Christopher, Catherine Longley and Tom Slaymaker (2004). The changing roles of agricultural rehabilitation: linking relief, development and support to rural livelihoods. Overseas Development Institute, Humanitarian Policy Group.

Elmekki, Abdel-Galil (1999). Food crises: their roots in a country's political and developmental crises. In: Mohamed Suliman: Ecology, politics & violent conflict. London: Zed Books.

IASC (Uganda), population movement figures, August 2008

تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الموجودة في مخيمات اللاجئين في أثيوبيا

Mulugeta WTsadik

تقع منطقة صومالي في شرق أثيوبيا وتبعد عاصمتها جيجيغا ٦٣٥ كم عن العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. تضم جيجيغا حاليا ٣ مخيمات للاجئين هي كبريبيا وأوباري وشيدر التي تستضيف مجموعةً حوالي ٢٥٨٠٠ شخصا. وقد بدأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها بضعَة مشاريع لزراعة الحدائق بهدف مساعدة اللاجئين على استكمال حصصهم الغذائية الأساسية. ومن المنتظر أن تتيح نتائج هذا المشروع للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أخَذ قرار حول المقاربة الرسمية التي يجب اتباعها في موضوع زراعة الحدائق في مخيمات اللاجئين.

يتواصل تدفق اللاجئين إلى المخيمات بمعدل ١٠٠٠ شخص في الشهر، فيما ينتظر ١٦٠٠٠ طالب لجوء انتهاء عمليات التدقيق والفرز في مخيم «شيدر» الذي تم افتتاحه حديثا. ويفد معظم اللاجئين إلى هذه المنطقة من الصومال والسودان وإريتريا، ليصل مجمل عدد اللاجئين الذين استقبلتهم اثيوبيا حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٧٧٠٠٠ شخصاً.

وصل معظم اللاجئين إلى منطقة صومالي في العام ١٩٩١ اثر قيام أمراء الحرب في الصومال بإطاحة حكم الديكتاتور محمد سياد بري بعدما أمضى حوالي ٢١ عاما في سدة الحكم، فسادت الصومال على إثرها حالةٌ من الفوضى الشاملة. ووصلت موجة أخرى من اللاجئين في العام ١٩٩٤ بعد اندلاع الحرب أيضا، لكن هذه المرة بين الفصائل المختلفة في شمال غرب الصومال ، فجرى توزيع اللاجئين على ٨ مخيمات أُغلق ٧ منها بعد حملات العودة الطوعية إلى الوطن التي حدثت في العام ٢٠٠٥، وبقي مخيم كبريبيا وحده مُشرعا لاستضافة اللاجئين إلى ان أُعيد افتتاح مخيمين آخرين في المنطقة (تيفيريبر في العام ٢٠٠٧ وشيدر في العام ٢٠٠٨) بعد تصاعد النزاعات بين الحكومات الانتقالية في الصومال وبين أمراء الحرب التي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

وصل معظم اللاجئون السودانيون من جنوب السودان إلى أثيوبيا في العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ إثر اندلاع الحرب الأهلية واستقروا في ٥ مخيمات للاجئين تقع في الأنحاء الغربية من إثيوبيا. أما اللاجئون الأريتريون فقد عبروا الحدود الاثيوبية بعد وقت قليل على بدء الصراع الاثيوبي-الإريتري في أيار/مايو ٢٠٠٠ لتبدأ عملية نقلهم إلى الأنحاء الغربية من منطقة تيغراي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. ويمكن الوقوع على العديد من المزارعين والرعيان بين المجموعات الإثنية للاجئين الأوغنديين والإريتريين.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وشركاؤها

يقضي تفويض المفوضية توفير الحماية الفعالة والمساعدة النوعية للاجئين والأشخاص المعنيين وتطبيق حلول دائمة وثابتة عبر العالم أجمع. المفوضية هي الوكالة الممولة الأساسية في أثيوبيا ويندرج ضمن أهم شركائها الدوليين برنامج الأغذية العالمي (*WFP*) ومنظمة زوا لرعاية اللاجئين (*ZOA Refugee Care*) و لجنة الإنقاذ الدولية (*IRC*) والاتحاد اللوثري العالمي (*LWF*) . يتولى برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة تنسيق عملية توفير الطعام (حصة غذائية عامة) للاجئين إلى جانب تأمين حصص تكملة غذائية خاصة لبرامج التغذية المختارة وبرامج التغذية المدرسية في مخيمات اللاجئين. أما "زوا" فهي تعمل بنشاط مع اللاجئين والنازحين داخليا في منطقة صومالي حول مختلف القضايا المتعلقة بسبل العيش مثل الحماية البيئية وتنمية المهارات المهنية والتدريب، وتوليد الدخل، وزراعة حدائق المنازل الخلفية وأنشطة تطوير قطاع المياه.
وبالنسبة للشركاء الوطنيين الرئيسيين للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أثيوبيا فهم يتمثلون بمؤسسات مثل مديرية شؤون اللاجئين والعائدين *ARRA* وهي الشريك الحكومي التنفيذي، والمنظمات غير الحكومية المحلية مثل "انقذوا المجتمع الريفي" (*SRS*) التي تركز على حماية البيئة، وجمعية تنمية الطفل والأم (*MCDO*).

الأمن الغذائي

قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بتحديد مشاكل عديدة تتعلق بالأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا. إذ اتضح :أولاً، ان اللاجئين لا يحصلون على طعام كاف من الناحية الغذائية؛ لقد مضى أكثر من ١٥ سنة على إقامة ٩٠ ٪ من اللاجئين في إثيوبيا كان هؤلاء يعتمدون خلالها بشكل كامل على المساعدات الغذائية ، ما يعني أنهم كانوا يحصلون طيلة فترة إقامتهم المطولة هذه على النوع ذاته من السلع الغذائية: الحبوب (القمح و/أو الذرة)، والزيت النباتي، والملح والسكر (١٧٥٠-٢١٠٠ وحدة حرارية للفرد). ثانيا، تبين ان التنوع الغذائي في الوجبات التي يحصلون عليها ضعيف للغاية؛ وهذا عائد إلى غياب الأطعمة الطازجة (التي تشح أيضا في المنطقة بأكملها)، إذ لا تتمكن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من تأمين الخضار الطازجة للكثير من مخيمات اللاجئين فيما تمنع السياسات الحالية لاستخدام الأراضي التي تطبقها الحكومات المضيفة اللاجئين من زراعة المحاصيل بأنفسهم خارج نطاق المخيمات. ثالثا، اتضح أن الأطفال والنساء الحوامل معرضون أكثر من غيرهم؛ إذ ترتفع معدلات الإصابة بفقر الدم بين الأطفال والنساء اللواتي هن في سن الإنجاب، لتشكل مصدر قلق في مجال الصحة العامة على الرغم من

تراجعها من ٣٥ ـ ٦٧ ٪ في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٤ ـ ٣٨٪ في العام ٢٠٠٨.

مستنداً إلى هذه الملاحظات، بدأ برنامج الأغذية العالمي في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بتوفير حصص غذائية أكثر تنوعا تتضمن البقول وخليط الذرة ـ الصويا المقوى، كما قررت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقديم زبدة الفستق السوداني (٥٠ غ) ومعجون الطماطم (٧٠ غ) والعدس (٥٠ غ) للنساء الحوامل والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ ـ ٢٤ شهرا. إضافة إلى هذا، باشرت المفوضية عددا من مشاريع زراعة الحدائق تهدف إلى السماح للاجئين بتكملة حصصهم الغذائية وثنيهم عن بيع قسم من الحصص التي يتلقونها (لتحقيق دخل يستخدمونه جزئيا لشراء بعض الخضار).

إنتاج الأغذية وزراعة الحدائق

تؤمن زراعة الحدائق استراتيجية مستدامة وقليلة الكلفة لزيادة الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتحسن الوصول المباشر إلى الغذاء، وفي حال لم تكن كثيرة الاعتماد على المدخلات المستوردة والمكلفة، فإنها تزيد من الاعتماد الذاتي للأسر المعنية. توفر قطع الأرض المزروعة بالخضار إلى جانب تربية الحيوانات أطعمةً إضافيةً ذات قيمة غذائية عالية تشمل البروتينات والفيتامينات المهمة بشكل خاص للفئات الضعيفة (الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، الحوامل والمرضعات، المرضى)، هذا طبعا بالإضافة إلى سهولة تسويق الفائض من هذا الانتاج محليا. ويسهل على النساء إجمالا القيام بالأنشطة المقترحة في المشروع، والتي تبدو مقبولة في الوقت ذاته من النساء اللواتي يرأسن الأسر المعيشية، ما يمنح زراعة الحدائق القدرة على زيادة فرص التوظيف الذاتي وتقوية عملية تمكين النساء في الوقت عينه.

تكتسب المعايير التالية أهمية خاصة في مشاريع زراعة الحدائق التي تطلقها المفوضية العالية لشؤون اللاجئين وشركاؤها:

- لا يتوقع أن يعود اللاجئون والنازحون داخليا إلى مواطنهم الأصلية في السنة المقبلة (بل يتوقع أن يزيد عدد اللاجئين ويُفترض أن يتواجد موظفون في المخيمات)
- لا يتوقع ان تتدهور الحالة الأمنية كثيرا ويؤمل أن تحافظ حالة السوق على استقرارها النسبي.
- هناك اهتمام بزراعة الحدائق الخلفية وتربية الدواجن ويمكن توقع الالتزام والتعاون من قبل المجتمع المحلي والوكالات المنفذة.

تركز المشاريع التي أطلقتها «زوا» والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومديرية شؤون اللاجئين والعائدين في منطقة صومالي على مخيمات شملبا وكبريبياه وأوباري ومحيطها المباشر. وكان قد سبق لبعض اللاجئين في مخيمي كبريبياه وأوباري البدء بزراعة الحدائق الخلفية بالموارد المحدودة المتاحة لهم حتى قبل البدء بهذا المشروع (معظم المزارعين هم من النساء لكن يصعب إعطاء أرقام دقيقة عن عددهن). وفيما يملك معظم اللاجئين في كبريبياه مساحة كافية ذات تربة خصبة خلف المنزل يمكن زرعها بالمحاصيل، فإن العائلة اللاجئة في مخيم أوباري لا تحوز إلا على ٧٠م^2 من الأرض تحتوي على تربة سطحية كافية على الرغم من وجود بعض الحجارة فيها.

المجموعات الأساسية التي يستهدفها المشروع هي الأسر المعيشية التي تضم أكثر من ٣ أولاد دون سن الخامسة، وتلك التي يعاني نساؤها وأطفالها من فقر حاد في الدم، والتي يتعرض أطفالها لسوء تغذية شديد، والتي تضم أشخاصاً مصابين بمرض نقص المناعة البشري/الإيدز أو من ذوي الإعاقات، إضافة إلى العائلات التي تعيل بعض كبار السن، أو التي تملك خلفية زراعية. تعطى الأولوية للأشخاص الذين يستوفون هذه المعايير والذين يملكون حماسا واندفاعا، وقد وصل عدد المستفيدين حاليا إلى ٤٠٠ مستفيد (باشرت ٢٠٠ أسرة معيشية في كل مخيم بزراعة الحدائق الخلفية وتربية الدواجن)

دعمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و«زوا» لاجئين مختارين وقدمت لهم التدريب والمدخلات (البذور، أدوات للمزرعة، غطاء بلاستيكي لحصاد المياه). من جهتهم، قام اللاجئون بزرع خضار أهمها اللفت والسانخ والبامية والفلفل والفليفلة والطماطم والبصل والملفوف واللوبياء المسلات والذرة البيضاء إلى جانب تربية بعض قطعان الحيوانات الصغيرة كالدواجن، وانتاجها .

لا تسمح السياسات المطبقة للاجئين باستخدام الأراضي التي تقع خارج المخيم. ويشكل نقص المياه أهم المشاكل في المخيمات ، فيما لا يملك معظم اللاجئين وصولا إلى المدخلات الانتاجية مثل بذورالخضار والأدوات المختلفة الضرورية في المزرعة ورأس المال الابتدائي، إضافة إلى افتقارهم إلى المهارات الضرورية التي تمكنهم من ممارسة الزراعة في الفناء الخلفي أو تربية الحيوانات.

تمكنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مستندة إلى الانشطة الجارية في مجال زراعة الحدائق الخلفية في مخيمات اللاجئين في أثيوبيا وفي أماكن أخرى من العالم، من تحديد الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالنواحي التالية:

- التدريب على ممارسات زراعة الحدائق الخلفية وانتاج الدواجن وتحضير الغذاء والوجبات وتوليد الدخل.
- توفير البذور وشتيلات /نصوب أشجار الفاكهة واختيار سلالات الدواجن التي تتناسب والمناخ والتربة.
- تعزيز التقنيات الملائمة لحصاد المياه وإعداد السباخ واستعماله.
- تحديد واختيار انشطة لتوليد الدخل تكون قابلة للحياة.

لكن هناك عوامل إضافية تعيق الزراعةَ في مخيمات اللاجئين إذ : (١) تفتقر معظم العائلات إلى رأس المال اللازم للاستثمار (٢) يجلس بعض اللاجئين منتظرا وقت الرحيل، لكنه مع هذا يود البدء بنشاطات زراعية (٣) لا تتمكن العديد من النساء (أو لا يسمح لهن) من القيام بأعمال قاسية (إضافة إلى عوامل فيسيولوجية واجتماعية أخرى) و(٤) هناك نقص في الالتزام من قبل الحكومة/ المجتمع المضيف في مجال تأمين الإرشاد والتوجيه للاجئين.

تقنيات واعدة

تبدو الحدائق ذات الطبقات المتعددة مثالية للمناطق التي تعاني من محدودية في الاراضي ورداءة في نوعية التربة وقلةً في المياه كما هي الحال في شرق إثيوبيا، إذ تحتاج هذه الحدائق فقط إلى المساحة الضرورية لزرع ٥ شوالات من البذور. وتنوي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها تقديم المواد التي تحتاجها الأسر المعيشية لبناء الحدائق المتعددة الطبقات، وهي منهجية يمكن استخدامها بسهولة في المساحات الصغيرة (حتى تلك التي لا تتجاوز مساحتها ١٠م^2) مع احتساب متر إضافي من الأرض لإيواء دجاجتين في المساحة التي تقع مباشرة خلف الفناء. ويُدعم تنفيذ هذه الحدائق بتقديم تدريب حول بناء القدرات وحصاد المياه والتقنيات التوفيرية.

نحو مقاربة أكثر رسمية لقيام اللاجئين بزرع الحدائق بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

ملاحظات حول محادثة هاتفية مع السيد أحمد بابا فال، اخصائي التغذية، كبير موظفي إعادة الادماج في مكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في جنيف (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)

بقلم أحمد بابا فال (ضابط الارتباط المسؤول عن برنامج الغذاء العالمي والامن الغذائي)

دأبت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين منذ بداية التسعينات على دعم زراعة الحدائق في مخيمات اللاجئين كجزء من أنشطتها في مجال تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية. يتمثل هذا الدعم بشكله الأساسي بأخذ مسألة زراعة الحدائق في الحسبان عند وضع تصاميم المخيمات(في حال كان ذلك ممكناً) وتوفير البذور والأدوات وفق ما تمليه الظروف. وتقرر المفوضية نوع التدخل المطلوب اعتمادا على مرحلة التدخل المعنية (طوارىء، إغاثة أو إعادة تأهيل) والوضع البيئي ـ الزراعي السائد وموقف الحكومة المضيفة واللاجئين. ومن التقنيات التي شاع تطبيقها ضمن هذا السياق، زراعة الحدائق الخلفية والحدائق المتعددة الطبقات وحدائق ثقب المفتاح (وهي حدائق صغيرة مرتفعة عن الأرض ومحاطة بحجارة دعم سُميت هكذا بسبب شكلها)؛ لكن تُنفذ تقنيات يغلب عليها الطابع الريفي في حال توافرت مساحات أكبر مثل زراعة محصول واحد أو محاصيل مختلطة أو الزراعة في مصاطب خاصة أو في الممرات...

تتباين جدا نظرة الحكومات المختلفة إلى هذه الممارسات وتعتمد على الحالة السياسية والاقتصادية في البلد المعني، لكن حتى ضمن البلد الواحد، يمكن أن تتسبب الديناميكيات الداخلية مع مرور الزمن بتغيير النظرة إلى زراعة الحدائق. على سبيل المثال، حصل اللاجئون الذين وصلوا إلى تنزانيا في العام ١٩٧٢ على قطع أرض كبيرة للزرع وتعلموا التقنيات الضرورية لذلك من قبل حكومة داعمة جدا لهم، فيما أُعطي اللاجئون الذين وصلوا بعد العام ١٩٩٣ مأوى في مخيمات شبه مغلقة ذات إمكانيات محدودة جدا في مجالي زراعة الحدائق والادماج المحلي. من جهة أخرى، لا يواجه اللاجئون السودانيون في غرب إثيوبيا أية مشكلة في الوصول إلى أراض زراعية، في حين يملك المهاجرون إلى إثيوبيا الشرقية مساحة محدودة جدا للحركة. وبالتالي، فإن تطوير أنشطة إنتاج الأغذية تعتمد بدرجة كبيرة على توافر الموارد المحلية مثل الأرض والقدرة على الوصول إليها.

يعاد استخدام عبوات أدوية الفيتامين الفارغة لزراعة البذور

تؤشر المشاريع التجريبية الثلاثة في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا (الموصوفة أعلاه) إلى بدء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين باعتماد مقاربة أكثر رسمية لموضوع قيام اللاجئين بزراعة الحدائق . ومع أنه لا يوجد حتى الآن سياسة محددة لزراعة الحدائق، إلا أنها سوف تصبح جزءا من مقاربة المنظمة لتحقيق سبل العيش. وتهدف المفوضية إلى منهجة الخبرات في زراعة الحدائق والمباشرة في مراقبة آثار إنتاج الأطعمة على التغذية وتحديد ما يحتاجه اللاجئون من تدريبات زراعية (وهو شيء لم يسبق القيام به)، لأن دراسة النتائج من شأنها السماح بتكرار مشاريع مماثلة في أماكن أخرى .

يُقال غالبا أن اللاجئين في حالات الإقامة المطولة يتمتعون باكتفاء ذاتي، إلا ان التقييمات التي أجرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تظهر وجود نقص أساسي في المغذيات إضافة إلى تعذر الوصول إلى المستويات الغذائية الضرورية في كثير من الأحيان، ليتضح استمرار الحاجة إلى المكملات الغذائية؛ فتوفر المفوضية بشكل أساسي الأغذية المكملة أو المتممة (المكسرات المطحونة، الطماطم) بينما يقدم برنامج الأغذية العالمي بعض الحاجات الأساسية من الغذاء (البقول والحبوب). وتعتمد الأنواع الموزعة من الأغذية على مدى توافرها وعلى الأذواق المحلية، وفي حال لم تتوجد هذه الأنواع محليا يتم استيرادها من الخارج وهو أمر مكلف جدا. وبالتالي، فإن النقلة نحوانتاج الأغذية محلياً من قبل اللاجئين أنفسهم هي مقاربة أجدى من ناحية التكلفة زيادة إلى كونها أكثر استدامة.

تعتزم المفوضيةالعليا لشؤون اللاجئين إلى جانب تبنيها مقاربة أكثر رسمية العملَ على زيادة الوعي بالفوائد المتعددة لزراعة الحدائق فيما بين مديري البرامج العاملين فيها واللاجئين والحكومات المضيفة، وهي على تمام الاقتناع بفوائد زراعة الحدائق (يمكن أن تؤدي إلى حصاد ١٢ كغ من الخضار شهريا لكل أسرة معيشية) وتود التركيز أيضا على مجالاتها التسويقية.

تحقيق الأمن الغذائي بين اللاجئين الحضريين الذين يعيشون بين سكان المدن هو من التحديات الخاصة المتنامية التي تواجهها المفوضية لشؤون اللاجئين، خصوصا أن استهداف هذه المجموعة هو أصعب من استهداف اللاجئين في المخيمات. وتسعى المفوضية بالتعاون مع وكالات التنمية الأخرى التابعة للامم المتحدة إلى إدماج هؤلاء الأشخاص ببرامج التنمية وإلى دمج اللاجئين والعائدين مع السكان والظروف المحلية (وهي عملية يمكن أن تستغرق من ٥-١٠ سنوات).

يشكل استهداف هؤلاء اللاجئين الحضريين هماً أساسيا لا سيما في سياق الأزمة الحالية للغذاء، وقد سُجلت في دمشق أول حالة لتوزيع الغذاء على اللاجئين في المناطق الحضرية. وفيما تبحث المفوضية بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي عن فرص لزيادة الدعم المقدم إلى اللاجئين الحضريين وأمنهم الغذائي، تشكل الزراعة الحضرية عاملا هاما في إطار هذه الجهود المبذولة.

١٩ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٨

دور الزراعة الحضرية في مدينة كركوك، العراق

Galawezh B. Ormizyari

تقع مدينة كركوك ٢٥٠ كم شمال شرق العاصمة بغداد على ضفتي نهر (خاصة). تزايد التوتر بين المجموعات الإثنية في المدينة بعد اسقاط نظام صدام حسين في العام بالترافق مع عودة آلاف الأشخاص الذين هُجروا داخليا وبشكل قسري في السنوات الماضية ومباشرة معظم العائدين من الأكراد باستخدام الأراضي في المدينة بشكل غير قانوني لبناء المساكن ولممارسة الزراعة.

كركوك هي مركز الصناعة النفطية في العراق، الأمر الذي يكسبها أهمية استراتيجية واقتصادية خاصة. لكن هذه المدينة المتنوعة اثنيا (معظم سكانها هم من الأكراد) تعرضت لإهمال كبير من قبل الحكومات السابقة على الرغم من تحديثها وإعادة تصميمها في الثمانينات لتشكل القاعدة الدفاعية للجيش العراقي.

يبلغ مجموع سكان كركوك ٨٣٩٠٠٠ نسمة بينهم٦٠٠٠٠ من المهجرين داخليا)مكتب الرقابة العامة الخاص بإعادة إعمار العراق ٢٠٠٨). ويصعب تقدير العدد الدقيق لأعداد المهجرين داخليا الذين عادوا إلى كركوك بسبب الحساسيات الإثنية والسياسية في المنطقة والهموم الأمنية للعاملين بهذه القضايا (منظمة الهجرة الدولية ٢٠٠٥). وقد أبدت الأسر العربية المقيمة في كركوك ومنظمة الأمم المتحدة والقوات الدولية المتواجدة في المنطقة ممانعتها لأي محاولة تهدف إلى طمس الهوية العربية[1] في كركوك، ولم يتمكن الأكراد المهجرون داخليا من استرداد منازلهم تلقائيا من قاطنيها العرب. وزادت درجة التوتر بشكل ملحوظ عندما طالبت الأكثرية الكردية بتولي حكومة اقليم كردستان زمام الحكم (كما تنص المادة ١٤٠ من الدستور[2]) بدلا من الحكومة المركزية في بغداد وفق الدستور العراقي المعدل .

ظروف العائدين

بلغ عدد العائدين إلى كركوك وفق المنظمة الدولية للهجرة ٢١٤٠١ شخصاً عجز قسم كبير منهم عن العودة إلى الأماكن الأصلية التي هُجروا منها ما دفعهم إلى اللجوء إلى أماكن إقامة مؤقتة إلى حين قيام الأسر العربية بإخلاء بيوتهم / أراضيهم (على سبيل المثال يعيش حالياً ٤١٠٠٠ عائد من أربيل على أرض خُصصت لهم في منطقة الفيلق). لكن تحظى هذه المجموعات بقليل من الدعم والاهتمام، فهي تعيش في بيوت من الطين وتستعمل الأغطية بديلاً عن الأبواب وتعاني من سوء المرافق الصحية وتحتاج إلى جميع أنواع المساعدات الغذائية وغير الغذائية (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٠٨). إضافة إلى الأكراد، لم تتمكن العائلات التركمانية[3] والعربية التي سبق أن هُجرت داخليا وعادت الآن إلى كركوك من الرجوع إلى منازلها السابقة؛ إذ يعيش حوالي ٣٨٪ من التركمان في مخيمات تسودها ظروف كارثية (المنظمة الدولية ٢٠٠٥ للهجرة). أما العائدون من العرب فهم أولئك الذين أُجبروا على الانتقال خلال

حظيرة للمواشي مصنوعة من المواد الخردة

عملية «التعريب» السابقة للمنطقة المذكورة والعيش في مناطق معينة في كركوك ليخلقوا «منطقة حيادية» بقرب مناطق الحكم الكردية ويزيدوا الحضورالعربي فيها. وتفيد التقارير عن حاجة هذه العائلات إلى المياه والاصحاح والتعليم والرعاية الصحية والحماية القانونية، إلى جانب تعبيرالسكان عن حاجتهم إلى المواد الغذائية الطازجة والجافة (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٠٥).

بدأ معظم الأكراد الذين عادوا إلى كركوك باستخدام الأراضي بشكل غير قانوني، وهم لا يتلقون اي نوع من أنواع الخدمات، كما تفتقر بيوتهم المؤقتة إلى الطرق الجيدة والمرافق الصحية والمياه والتعليم. وقد باشرت مبادرات محلية توزيعَ الأراضي بشكل قانوني على الأكراد الذين عانوا من التهجير الداخلي القسري، وإن كان هذا الأمر لا يتم وفق هيكلية محددة بعد.

فشلت الأمم المتحدة إلى تاريخه في المساعدة على تسوية التوترات الإثنية في المنطقة، وتعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بمساعدة من السلطات المحلية وعدد قليل جدا من المنظمات غير الحكومية الدولية في ظل ظروف أمنية صارمة على تنفيذ برامج تقودها المجتمعات المحلية تهدف لإعادة تأهيل المدينة والاستجابة لحاجات العائدين إليها والعائلات الضعيفة فيها. ويحظى موضوع تقديم الدعم لمبادرات توليد الدخل للمهجرين داخليا بأولوية عالية بين المنظمات غير الحكومية (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٠٥)، وتحتاج الأسر المعيشية لأكبر درجة من الدعم الممكن في مراحل الادماج وإعادة التأهيل لتتمكن من الوفاء بحاجاتها من الغذاء الطازج عبر زراعة الحدائق المنزلية.

دور الزراعة الحضرية في إعادة التأهيل

لا ينخرط العائدون من المهجرين داخليا في أية زراعة هامة لافتقارهم إلى الخدمات مثل المياه. فالمياه نادرة في كركوك وتملك

العائلات وصولا محدوداً لمياه الشرب الآمنة. وبما أن نهر (خاصة) الذي يخترق كركوك ويجف صيفا ويفيض شتاء لم يعد مصدرا هاما لمياه الشرب نتيجة انعدام أعمال الصيانة فيه، باتت الخزانات التي تتغذى بالمياه من المناطق المجاورة تشكل المصدر الرئيسي للمياه.

أُجبرت عائلتي على الرحيل عن كركوك في العام ١٩٨٨، وانتقلنا للعيش في أربيل حيث سكن أربعتنا في غرفة واحدة ضمن بيت كبير. تقاسمنا الحديقة مع عائلة صاحب البيت وكانت كبيرة كفاية فتمكنا من زرعها بالأعشاب والسبانخ والفجل. لقد اعتمدنا على الخضار والأعشاب من هذه الحديقة لوجباتنا اليومية؛ الحقيقة أنها كانت حيوية لبقائنا على قيد الحياة.

الكاتب

تمارَس الزراعة حاليا بشكل غير رسمي من قبل المجتمعات المحلية من المهجرين داخليا التي تعيش على ضفتي نهر (خاصة)، وهي تقوم في موسم الصيف وقبل جفاف ترسبات النهر بزراعة الخضار مثل الخس والكرفس والبقدونس والملفوف والفجل والسبانخ والخيار والبندورة والباذنجان والكوسى وغيرها من الخضار السريعة النمو التي تشيع في المنطقة. يشكل البطيخ والشمام الفواكه الأكثر زرعا وحصادا في فترة الصيف، وهي إما تُستهلك من قبل أفراد المجتمعات المحلية أنفسهم أو يقايضون البعض منها تجاريا على نطاق صغير في الأسواق المحلية، لا سيما في حي راحيماوا الذي يقطنه ذوو الدخل المنخفض. كما تملك بعض العائلات العربية التي تعيش في أسفل مجرى النهر (جنوب كركوك) بعض الماعز والخراف وتربيها إلى جانب زراعة المحاصيل.

استنادا إلى بعض الروايات المحلية، تسبب استخدام روث الحيوانات والفضلات البشرية في هذه الحدائق الصغيرة بالإبلاغ عن وقوع حالات إصابة بأمراض جراء أكل منتجات هذه الحدائق، ما دفع الناس إلى استخدام الملح أو مساحيق التنظيف لنقع وتنظيف الأعشاب والخضار التي يشترونها. لذا هناك حاجة ملحة إلى التدخل والقيام بحملات توعية لمعالجة هذه المشاكل المتعلقة بالصحة العامة للسكان.

تحول قاطنو كركوك بمعظمهم من منتجين إلى مستهلكين في ظل سياسة «التحضر» المنفذة في عهد صدام حسين، فنتج عن ذلك نقص في الغذاء المنتج محليا، تبعه ضرورة مواصلة استيراد معظم أنواع الفواكه والخضار لأسواق كركوك من البلدان المجاورة (ايران، سوريا، تركيا). وبالتالي، فإن مساعدة عائلات كركوك على ممارسة الزراعة الحضرية هي خيار قابل للحياة في سبيل زيادة توافر الخضار والفاكهة في المدينة. يمكن للزراعة الحضرية أن تخدم كنشاط مولد للدخل لمهجري المدينة وفقرائها وكمصدر هام للأمن الغذائي وسبل العيش، وينبغي على السلطات في المدينة المباشرة بتخصيص حيزات أراضٍ بمساحات يسهل إدارتها للمهجرين الداخليين العائدين وتوفير الدعم لهم من خلال تأمين ما يلزمهم من أدوات ومياه.

الفرص أمام تطوير الزراعة الحضرية

يمكن القول بأن الناس يستفيدون إلى أقصى حد ممكن من الأرض المتوافرة في مدينتهم في ظل الظروف السائدة، لا سيما وأنه يمكن في أية لحظة حرمان الذين يزرعون الأراضي العامة في كركوك من قطع الأرض التي يستعملونها لانتاج استهلاكهم اليومي من الخضار والأعشاب. ويكمن الحل المثالي في أن تتمكن الحكومة بدعم من قادة المجتمعات المحلية من تشريع هذه الممارسات الزراعية والمحافظة على زراعة حضرية يقودها المجتمع المحلي؛ إذ إضافة إلى زيادة الأمن الغذائي، فإن المشاركة في انتاج الطعام الطازج للاستهلاك الشخصي يعطي احساسا بالملكية والاحترام الذاتي.

زراعة حضرية على مستوى صغير على ضفاف نهر كاشا

هناك امكانية فعلية لزيادة الزراعة الحضرية في كركوك، وهذا من شأنه أن يُبدل اعتماد المدينة الحالي على استيراد الأغذية من البلدان المجاورة (Naqishbendi, 2008) ؛ومن بعض التغييرات المقترحة لتحقيق هذا الهدف:

- يجب أن تقوم الحكومة المركزية بتخصيص بعض عائدات نفط كركوك للمدينة نفسها والتعاون مع المجالس المحلية
- ينبغي أن تقوم حكومة اقليم كردستان والحكومة العراقية المركزية بمساعدة الأسر العائدة عبر تأمين الحماية لهم والوصول القانوني للأرض (أراضي للانتاج الزراعي يتشاركها أفراد من المجتع المحلي) والمياه والاصحاح والصحة والخدمات الاجتماعية وتوفير الأدوات الأساسية والبذور.
- يفترض دعم الممارسات الزراعية الحالية للمجتمعات المحلية المتواجدة حول ضفتي نهر (خاصة) وتحسينها بتسهيل من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة و ACDI/VOCA الممولة من قبل الوكالة الأميركية للتنمية والتي باشرت بالفعل بتنفيذ بعض برامج عمل في المجتمعات المحلية في كركوك. وتحتاج مبادرات تعزيز السلام وادماج المجتمعات وتحسين الأمن الغذائي من خلال مشاريع الزراعة الحضرية إلى إذن السلطات المحلية. يجب العمل على إشراك المنظمات غير الحكومية وبناء قدراتها.
- يتوجب إدارة النهر بطريقة صحيحة لتتوفر مياهه لري الأراضي الزراعية بطريقة آمنة وسليمة.
- يجب إشراك المجتمعات المحلية والعائدين بنشاط في المشاريع الزراعية والمائية والاصحاحية الكبيرة لأن مشاركتهم ضرورية لتأمين حل مستدام طويل الأمد لمواجهة الركود والأوضاع الاقتصادية في مدينة كركوك.

ملاحظات

١ ـ خلال الثمانينيات، تلقى العرب القاطنين في وسط العراق ما يعادل عشرة آلاف دولار أميركي لينتقلوا للعيش في كركوك ضمن ما عرف بعملية «تعريب» كركوك.

٢ ـ تنص المادة ١٤٠ بأن كركوك هي جزء من الأراضي الكردية وأنه يجب تحفيز العائلات العربية فيها على العودة إلى أمكان ولادتهم الأصلية . لا يزال تنفيذ هذا الاقتراح متوقفا نتيجة الاعتراض عليه من قبل عدة مجموعات اثنية في المدينة مثل الأتراك والعرب.

٣ ـ التركمان هم مجموعة أثنية تركية مستقلة تعيش في شمال العراق.

المراجع

IOM, 2005. Phase II Monitoring. Tameem/Kirkuk October-December 2005 report. IOM At: http://www.iom-iraq.net

IOM Emergency Needs Assessments Post February 2006 Displacement in Iraq. November 2008 Monthly Report. At: http://www.iom-iraq.net

Iraq Directory, 2004. 3.5 billion Iraqi dinars to develop Al- Khasa River in Kirkuk, Business News, Iraq Directory. At: www.iraqdirectory.com

KBC, 2005. About Kirkuk. A Kirkuk Business Centre publication. At: http://kbciraq.org

Naqishbendi, R., 2008. Agriculture: The Undermined and Mismanaged Sector of Kurdistan's Economy. At: http://www.kurdmedia.com

Poole, O., 2008. The Struggle for Kirkuk, Iraqi Crisis Report, Institute for War & Peace Reporting (3-Mar-08). At: http://www.iwpr.net

SIGIR, 2008. Quarterly Report to the United States Congress. Special Inspector General for Iraq Reconstruction publication. At: http://www.sigir.mil

نتائج زلزال التسونامي: إنشاء حديقة منزلية للنباتات الأصلية في باندا أتشي

A. Adam-Bradford
& Moustafa Osman

Photo: A. Adam Bradford

تقديم الماعز للمجتمعات المحلية

يوم ٢٦ كانون الأول من العام ٢٠٠٤، تسببت هزة أرضية وقعت في أعماق البحر إلى الغرب من جزيرة سومطرة في أندونسيا بإطلاق موجة تسونامي هائلة ومدمرة أثرت على كامل منطقة جنوب شرق آسيا ووصلت ارتداداتها إلى حدود الساحل الشرقي للقارة الإفريقية. تحملت منطقة باندا آتشي الواقعة إلى الشمال من سومطرة الوطأة الأشد لأمواج التسونامي التي خلفت أضرارا كارثية على طول الساحل وتسببت بمقتل الآلاف وفقدان حوالي ٤٠٠٠٠٠ إنسان للمأوى.

لطيفة

نجت لطيفة وعائلتها من الكارثة، وقامت بمساعدة أولادها الخمسة وزوجها بإنشاء وزرع ما تحول إلى حديقة منزلية مزدهرة وعالية الإنتاجية، وذلك على قطعة أرض قاحلة خارج المأوى الذي شيدته الحكومة للحالات الطارئة. تشبه قطعة أرض لطيفة الحديقة الاندونيسية التقليدية التي تتميز بتكديس النباتات في الحيز المتاح والمحافظة على المياه وإعادة تدوير المغذيات. وما لبثت الحديقة أن تحولت مثالا يحتذى به للمساعدة الذاتية في أعقاب حالات الكوارث خصوصا أنها تحققت دون أية مساعدة خارجية. والواقع أن جهود لطيفة لم تحظ بأي اهتمام من قبل المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية التي كانت منهمكة في توفير الخدمات الأساسية وتوزيع المساعدات الغذائية.

لم يكن التسونامي الكارثة الأولى التي تعاني منها لطيفة وعائلتها؛ إذ أجبروا في العام ٢٠٠٠ نتيجة النزاع المسلح في آتشي بين القوات الحكومية والمتمردين الأتشيين على الانتقال من ضيعتهم الأصلية Paluh في الداخل إلى القرية الساحلية Kajhu . وأدى إخلاء العديد من القرى الداخلية إبان هذا النزاع في المساهمة في ارتفاع الكثافات السكانية في المدن والقرى الساحلية قبل حدوث كارثة التسونامي. لاحقاً تدمرت قرية Kahju كليا جراء موجة التسونامي التي ضربت السواحل وفقدت لطيفة وعائلتها بيتهم وجميع مقتنياتهم واضطروا إلى الانتقال مجددا، لكن هذه المرة إلى Neuheun Barrac، وهي عبارة عن مجموعة مراكز إيواء لحالات الطوارىء قامت الحكومة بتشييدها في أيار ٢٠٠٥.

تم تشييد ٢٥ مُجمعا خشبيا من الملاجىء في مستوطنة Neuheun Barrack يتألف كل منها من ١٢ غرفة عائلية ليبلغ مجموع العائلات التي سكنت في المخيم ٣٢٣ عائلة تتألف من ١٥٠٠ شخص تقريباً. مع مرور الوقت، أضيفت بعض البنى التحتية الأساسية، مثل المراحيض ومناطق خاصة للغسيل والطهي، لكن المرافق المتوفرة في المخيم ظلت محصورة بالأساسيات وبقي توزيع الغذاء والمياه على السكان يتم عبر البرامج التي تقدم مساعدات الإغاثة.

خُصصت لطيفة وعائلتها بإحدى الغرف، لكنها لم ترضَ بالعيش على ما يوزعونه عليهم من غذاء. وهكذا لم يمض وقت طويل حتى بدأت لطيفة بالعمل على تحويل قطعة الارض المليئة بالحجارة خارج منزلها إلى حديقة منزلية استوائية وارفة، لتبدأ العائلة بانتاج الخضار في خلال ستة أشهر، فيما قويت أشجار الفاكهة في السنة التالية مبَشّرة بمحاصيل غنية في المستقبل. استخدمت العائلة الحد الأدنى من المدخلات التي تضمنت روث البقر (أُحضرت من مكان يبعد ١ كلم) والنفايات التي أُعيد تدويرها (أوتاد خشبية، زجاجات وأنابيب بلاستيكية) والبذور المجموعة من البرية أو من السوق المحلية و القليل من الأسلاك للتسييج (تم شراؤها)، لكن الأهم من هذا كله هو الرؤية

حديقة اندونيسية تقليدية تظهر النباتات المزروعة عامودياً

والمُخيلة لزرع وخلق حديقة منزلية مزدهرة وناجحة تعود بالمنفعة على العائلة. شغف لطيفة بالزراعة وهوايتها الكبيرة لهذا المجال هو مصدر رؤية لطيفة وقدرتها الفنية، إضافة إلى حقيقة أنها ترعرعت في المناطق الداخلية. هذه العوامل أدت إلى حتمية الارتباط المعقد بين تربية لطيفة وسبل عيشها من جهة والإدارة التقليدية للموارد الطبيعية من جهة أخرى، ما أدى بالتالي إلى خلق حديقة منزلية للأنواع الأصيلة بدل الاكتفاء بزرع قطعة بسيطة بالخضار تنتج كمية إضافية من الغذاء.

فوتت وكالات الإغاثة فرصا عديدة لمساعدة المستفيدين في تطوير إنتاج للأغذية الأساسية على مستوى صغير حول مراكز الإيواء المؤقتة، علما انه لو تم تطبيق معايير «اسفير» لجرى الاهتمام بمسألة انتاج الغذاء وحدائق المطبخ الصغيرة، إذ تحسّن هذه التدخلات من المستوى الغذائي للمشاركين وتساهم في تحسن وضعهم النفسي وبالتالي رفاههم وعافيتهم بشكل عام.

الزيارة الوحيدة التي تلقتها لطيفة قبل قيامنا بزيارة حديقتها (جزء من فريق الإغاثة الإسلامية) كانت من عاملَيْ إغاثة يابانيين أبديا إعجابا مماثلا بواحة «لطيفة» في مستوطنة الطوارىء. وذهب إبداع لطيفة أبعد من مجرد زرع بذور محلية في أرض أضيف إليها سباخ مصنوع من الروث المجموع ؛ إذ أن حديقة منزلها التي تبلغ مساحتها ٣ × ٥ م كانت مصممة بشكل رائع. دمجت الحديقة مواطن صغرى متعددة بما فيها أرض رطبة لزراعة القلقاس استعملت مياه الغسيل المنزلية لإبقائها رطبة، ومنطقة لتسبيخ النفايات المنزلية العضوية، ونظام منزلي للري بالتنقيط بالإضافة إلى عامود لتكديس النباتات. وتم إنشاء هذا النظام باستخدام أنابيب بلاستيكية غرزت في الأرض وثُبت على طولها زجاجات بلاستيكية ناتئة تحتوي كل منها على سباخ ونبتة، ليستُكمل تكديس النباتات بزرع أشجار فاكهة مختلفة وقصب السكر فيما وفرت أوراق اليقطين التي زُرعت على السياج الشريطي وأحاطته بعضَ الحماية من الريح . ولقد تم تحديد ٣٠ نوعا من المحاصيل عند مسح حديقة «لطيفة» تتراوح بين الخضار وتوابل الطبخ والنباتات الطبية ونباتات الزينة. لم تكن حديقة لطيفة مجرد تدخل عملي، بل كانت تدخلا روحيا كذلك وذلك تماشيا مع حديقة المنزل الأصيلة التقليدية التي ،وفق الآتشيين، لا توفر الطعام والألياف والدواء فقط بل تقدم مكانا جميلا للتأمل والتفكير الروحاني.

وعلى الرغم من أنه تم ملاحظة مساحات مخصصة لحدائق منزلية في أماكن أخرى في مستوطنة Neuheun Barrack، إلا ان وحدها حديقة لطيفة كانت مزروعة، ما أبقى بقية سكان المخيم معتمدين على المساعدات الغذائية حتى بعد مضي ٢٤ شهرا على بناء المخيم. قدمت حديقة لطيفة نموذجاً رائعاً وملهماً (ومركزا لعرض التجربة) تم تحقيقه ببعض المدخلات من المواد الأساسية والحافز والرؤية. كان ينبغي أن يكون تحسين هذا التدبير البسيط لكن الشديد الفعالية

لتحقيق الأمن الغذائي جزءاً من استراتيجيات الإغاثة للمنظمات المعنية. امتلكت لطيفة المهارات المثالية والخبرة والمعرفة لتبين فوائد زراعة الحدائق المنزلية إلى باقي سكان المخيم، وبالتالي كانت مُيسرة مثالية على مستوى المجتمع المحلي، وكان يجب تقديم الدعم لها من قبل منظمات الإغاثة غير الحكومية. إن الجمع بين المهارات والمعرفة المحلية للأشخاص المبدعين على شاكلة لطيفة وعائلتها يمكن أن يحقق درجة عالية من المشاركة المحلية والاحساس بالملكية من قبل أفراد المجتمع المحلي تجاه تدخلات الإغاثة الخارجية، كما ان تعبئة المجتمعات ا لمحلية بهذه الطريقة من شأنه على الأغلب أن يُسرع عملية التعافي من خلال ردم الهوة بين إعادة التأهيل والتنمية، وبالتالي بناء مجتمعات محلية أكثر مرونة وقدرة على التعافي.

الجدول رقم ١ ـ مسح حديقة المنزل : النباتات واستخداماتها

الرقم	الاسم المحلي	الاسم الشائع	الاستخدام
١	Kangkung	Ipomea/Water spinach Aquatic	
٢	Kacang panjang	فاصولياء طويلة	
٣	Gambas	Multi sided bean	
٤	Labu	يقطين	
٥	Pepaya	بابايا	
٦	Tebu	قصب السكر	
٧	Brocoly	بروكولي	
٨	Seledri	كرفس	
٩	Cabe rawit	فليفلة حرة خضراء	
١٠	Lengkuas	زنجبيل	
١١	Kecipir	Wing beans	
١٢	Marquisa	ماركيسا	
١٣	Kencur	خولنجان أكبر	
١٤	Pandan	الكادي	
١٥	Jeruk perut	اليوسفي	
١٦	Jeruk nipis	حمضيات	
١٧	Kuchai		
١٨	Nenas	أناناس	
١٩	Kemangi	حبق	
٢٠	Asma jawa	تمر هندي	
٢١	Serai	ترنجان/lemon grasss	
٢٢	Bunga sepatu	خمطى	
٢٣	Keladi	قلقاس	
٢٤	Temu lewak	الكركم الجاوي Javanese tumaric	
٢٥	Katu		
٢٦	Bunka anggrek	الأوركيد (السحلبية)	
٢٧	Bunka kertas	الجهنمية	
٢٨	Bunka Pekan		
٢٩	Ubi kayu	المانيهوت	
٣٠	Cabe Merha	فلفل الشيلي الأحمر	

A. Adam-Bradford
University of Sheffield
Web: www.sheffield.ac.uk/urbanag
Email: urbanag@adambradford.eu

Moustafa Osman
Humanitarian Department, Islamic Relief Worldwide and Sphere focal point for Arabic-speaking countries
Web: http://www.islamic-relief.com/
Email: moustafa.osman@irworldwide.org

المراجع

Adam-Bradford, A. (2007) *Implementing Sphere Standards: Lessons Learnt from the Tsunami Response, Banda Aceh, Indonesia*. Disaster Preparedness and Response Unit (DPRU), Islamic Relief Worldwide

المبادئ التوجيهية لمشروع اسفير

المبادىء التوجيهية لمشروع «اسفير» SPHERE هي عبارة عن الميثاق الانساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث والتي تم جمعها على شكل كتاب يهدف إلى مساعدة عمال الإغاثة الإنسانية في تقديم استجابة عالية الجودة وقابلة للمساءلة في حالات الكوارث. أُطلقت هذه المبادرة في العام ١٩٩٧ من خلال تعاون دولي شمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويتكون هذا التعاون حالياً من أكثر من ٤٠٠ منظمة من ٨٠ بلداً تبنت جميعها هذا الاتفاق، ومن ضمنها المنظمات المانحة التي باتت تطلب الآن كتابة اقتراحات الحصول على تمويل لحالات الطوارىء ضمن سياق المبادىء التوجيهية لمشروع اسفير. تُقسم المعايير الدنيا التي يجب بلوغها بالنسبة للمساعدات المخصصة للكوارث إلى خمسة مجالات أساسية هي:

١) المعايير المشتركة بين جميع المجالات (إدارة البرامج)
٢) امداد المياه والاصحاح والنهوض بالنظافة
٣) الأمن الغذائي والتغذية والمساعدات الغذائية
٤) المأوى والتوطين واللوازم غير الغذائية
٥) الخدمات الصحية

تدعو المبادىء التوجيهية لمشروع «اسفير» بوضوح إلى الجمع بين مسألتي الإنتاج الغذائي وتوزيع الغذاء. هذه المبادىء هي عبارة عن دليل مصمم للاستخدام في حالات الاستجابة للكوارث كما في مجال التأهب لها، وبشكل أوسع للاستخدام في برامج الحد من المخاطر. يمكن تطبيق هذه المبادىء في مجموعة من الحالات بما فيها الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة البطيئة الحدوث والمفاجئة على حد سواء، كما تشمل حالات اللاجئين الحضريين الناتجة عن النزاعات المسلحة (ليبيريا، سيراليون) والكوارث الحضرية التي قد تتأتى عن التسونامي أو الهزات الأرضية أو العواصف الاستوائية كما حدث مؤخراً في بعض المناطق الحضرية من الهند وأندونيسيا والصين وباكستان. ويقوم مشروع «اسفير» على اعتقادين أساسيين هما: أولا، ضرورة اتخاذ كل التدابير الممكنة للتخفيف من معاناة البشر الناجمة عن الكوارث والنزاعات، وثانيا، حق المتضررين من الكوارث في حياة كريمة وعليه، حقهم في الحصول على مساعدة (ص ٥). تشكل هذه المعتقدات أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع الزراعة الحضرية حيث أن المبادىء التوجيهية للمشروع تدعم التدخلات الزراعية الصغيرة الحجم التي ينتج عنها ليس فقط زيادة في الأمن الغذائي المحلي والمدخلات الغذائية الطازجة، بل وأيضاً الاحساس بالكرامة والدعم النفسي من خلال تعبئة الموارد البشرية لأولئك الذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة على أثر أحداث شديدة القسوة.

يقدم دليل «اسفير» إرشاداً ملائماً للتدخلات الزراعية ضمن مجموعة من المجالات الأساسية تتراوح بين الأمن الغذائي وصولا إلى التخطيط المادّي للمستوطنات . على سبيل المثال، يتطلب كل فرد عند تخطيط المستوطنات مساحة تبلغ ٤٥م^{٢} كحد أدنى، وبالتالي يجب أن تبلغ مساحة مخيم يأوي ١٠٠٠ لاجىء حوالي ٤،٥ هكتارا تشمل قطع الأرض المخصصة للأسر والطرقات والمماشي ومرافق الصرف الصحي وغيرها من مدخلات البنى التحتية وتسمح، وهذا الأهم، بتخصيص حدائق مطبخ صغيرة لكل أسرة معيشية (ص ٢١٦ ـ ٢١٧) ـ حدائق أسرية صغيرة. وهكذا إذا احتسبنا موقعا من ٤،٥ هكتارا وأسرة معيشية عادية مكونة من ٦ أشخاص لكل قطعة أرض، نحصل على ١٦٦ حديقة مطبخ صغيرة. إن المعايير الدنيا في الأمن الغذائي والتغذية والمساعدات الغذائية تقدم الكمية الأكبر من التوجيه لتدخلات زراعية عملية مع مراعاة مخاطبة النواحي الأساسية في الأمن الغذائي (ص. ١٢٠) المعيار١) الأمن الغذائي العام ومعيار الأمن الغذائي ٢) الانتاج الأولي (ص. ١٢٤). على سبيل المثال، يجب حماية آليات الانتاج الأولي ودعمها عن طريق اتخاذ تدابير لبناء القدرات المحلية، وتوزيع البذور والأدوات والأسمدة والمواشي ومعدات الصيد البحري والبري وتسهيل منح القروض وتوفير معلومات عن السوق والتسهيلات في مجال النقل الخ... وفق ما تسمح به الظروف. كما تُقدّم ملاحظات توجيهية مهمة حول قابلية استمرار الانتاج الأولي والتطورات التكنولوجية وتحسين الخيارات والتوقيت المناسب للحصول على انتاج أولي وبذور مقبولة، وشراء المدخلات محلياً، ومراقبة استخدام المدخلات وتأثيراتها السلبية أو غير المتوقعة. وتخاطب هذه الملاحظات التوجيهية المسائل المعقدة للتأكد من حسن تخطيط البرامج وملاءمتها للظروف المحلية واستدامتها.

ويشدد دليل «اسفير» على انه «بالرغم من أن توزيع الغذاء هو أكثر الأنواع شيوعاً في الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي الحاد في حالات الكوارث، إلا انه يمكن لأنواع أخرى من الاستجابة ان تساعد الناس على تلبية حاجاتهم الغذائية الفورية» (ص. ١٢١).

وبالخلاصة، إن اختيار استراتيجية الإغاثة الغذائية يجب أن تلائم الظروف على الأرض أكثر من ملاءمتها للظروف الخارجية مثل تأثير الجهة المانحة، وخبرات المنظمة غير الحكومية أو عدم القدرة على الوصول إلى المساعدات الغذائية الأساسية المناسبة. تخطيط توزيع الغذاء يجب أن يتزامن مع خيارات انتاج الغذاء ليتم الانتقال من التبعية الغذائية إلى الأمن الغذائي بأقرب فرصة وبأقل مخاطرة ممكنة بالنسبة إلى المستفيدين المفترضين من عملية التوزيع.

العامود المخصص لتكيس زجاجات الماء التي تحتوي على السباخ والنباتات

تقييم المخاطر الصحية للأطفال المعرضين إلى المياه الرمادية في مخيم جرش للاجئين الفلسطينيين في الأردن

Sahar Dalahmeh
and Almoayed Assayed

مخيم جرش للاجئين هو واحد من المخيمات الرسمية العشرة للاجئين الفلسطينيين في الاردن. يقطن هذا المخيم حوالي ٢٨٠٠٠ شخص من الذين هربوا من غزة ـ فلسطين أعقاب الحرب العربية الاسرائيلية في العام ١٩٦٧. لكن، وعلى الرغم من مضي أكثر من ٣٠ عاما، فإن السلطات المسؤولة في الاردن لا تزال تعتبر هذا المخيم مأوىً مؤقتاً، وبالتالي انحصرت الاستثمارات في قطاعي البنى التحتية والخدمات فيه في بعض الخدمات الأساسية فقط.

يغطي المخيم الذي أقيم في العام ١٩٦٨ كمخيم «طارىء» لإيواء ١١٥٠٠ لاجىء فلسطيني مساحةَ ٧٥٠٠٠٠ م٢ ويقع على بعد ٥ كم من الآثار التاريخية الشهيرة لمدينة جرش. وقد أنشات الأونروا مرافق للتغذية الإضافية الجماعية وخدمات الاصحاح البيئية والخدمات الصحية والتعليم في مدارس الخيام الموجودة فيه. وتم استبدال الخيم الأصلية البالغ عددها ١٥٠٠ بمساكن جاهزة عمد الكثير من السكان لاحقاً إلى استبدالها تدريجياً بملاجىء خرسانية أكثر متانة.

يتألف مخيم جرش اليوم من ٢٠٠١ وحدة سكنية دائمة من الآجر/الحجر تصلها مياه للاستهلاك المنزلي عبر أنابيب خاصة. تتكون الخدمات الصحية الأساسية المتوفرة في المخيم من «بالوعات» هي عبارة عن خزانات مبنية تحت المنازل تستعمل لتجميع المياه المبتذلة من المراحيض، وتُشيَّد الجدران المحيطة بها من الباطون أو الآجر أو الحجارة فيما يُحافَظ على قعرها مفتوحا للسماح للمياه المبتذلة بالتسرب منها. أما المياه الرمادية الناتجة من المطابخ والاستحمام وغسيل الثياب فهي تصرف بواسطة أنابيب صغيرة تخترق جدران المنازل لتصل إلى خنادق صغيرة تمتد على طول الطرقات بين المنازل حيث يلعب الأطفال عادة ويمشون. ويُستعمل جزء من هذه المياه فيما بعد في انتاج المحاصيل.

تمارَس الزراعة في المنطقة من قبل كلٍ من المزارعين المحليين واللاجئين على حد سواء؛ لكن المزارعين المحليين هم الذين يملكون الأراضي المحيطة بالمخيم ويقومون بتوظيف اللاجئين كعمال زراعيين

ضخ المياه من الخنادق إلى الحقول

متيحين لهم فرصة الحصول على الطعام والدخل. يعمل حوالي ٧٠ ـ ١٠٠ لاجىء في المزارع الواقعة أسفل مجرى النهر في المخيم، وتزيد أعدادهم خلال مواسم الزرع ليتمكنوا من تغطية ١٣ مزرعة موجودة في المنطقة تبلغ مساحة كل منها ١،٦ هكتاراً.

تستخدم المياه المبتذلة في الري في عمان منذ عقود طويلة. ومع أنه تم استخدام بعض الفضلات السائلة المعالَجة مباشرةً لري أنواع محدودة من المحاصيل ذات القيمة المنخفضة نسبيا، تبقى الممارسةُ السائدة هي في تصريف الفضلات السائلة في البيئة المحيطة حيث تختلط مع المياه العذبة المتدفقة قبل استخدامها في المناطق الواقعة أسفل مجرى النهر. وتفيد التقارير عن إعادة استخدام أكثر من ٧٠ مليون م^{٣} من مياه الصرف الصحي المستصلحة سنويا في الاردن (McCornick, 2001) إما بشكل مباشر (بمحاذاة محطات معالجة المياه المبتذلة) أو بشكل غير مباشر (بعد اختلاطها بالمياه السطحية الطبيعية في أسفل المجرى)، لكن لم يتم إلى حينه التقصي عن الجوانب والمخاطر الصحية المترتبة عن إعادة الاستخدام هذه ووضعها ضمن إطار منطقي ومترابط.

تقدم هذه المقالة نتائج تقييم المخاطر الصحية المتعلقة بتعرض الأطفال في مخيم جرش للاجئين الفلسطينيين إلى المياه الرمادية التي تجري في قنوات صغيرة مفتوحة عبر الطرقات الواقعة بين منازل المخيم.

تقييم المخاطر

يسعى مشروع مركز البحوث للتنمية الدولية/منظمة الصحة العالمية/الفاو (راجع أيضا مجلة الزراعة الحضرية العدد ٩) حول «تكييف وتطبيق المبادىء التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بالاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي والفضلات البشرية والمياه الرمادية في مجال الزراعة» إلى التقصي عن الوسائل الأمثل لتطبيق هذه المبادىء ضمن إطار المجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة. وجرى، ضمن هذا المشروع، تقييم المخاطر الصحية المرتبطة بتعرض الأطفال إلى الجراثيم المسببة للأمراض الموجودة في المياه الرمادية في مخيم جرش. جُمعت المعلومات في هذه الدراسة باستخدام الأساليب التشاركية النوعية (قوائم تدقيق الملاحظة والمقابلات المنظمة structured) التي تلي الانتهاء من هيكلية تقييم المخاطر كما حددتها المبادىء التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية والتي تتضمن: ١. تحديد مصدر الخطر؛ ٢. توصيف مصدر الخطر؛ ٣. تقييم التعرض؛ ٤. توصيف المخاطر. وقُسمت الأسئلة في المقابلات المنظمة إلى ٤ مكونات رئيسية: المعلومات العائلية، معلومات عن التعرض، معلومات عن الأوبئة، سلوك النظافة الشخصية وتصورات المخاطر.

وتقول الفرضية المستخدمة في تقييم المخاطر المذكورة أن تعرض الأولاد للمياه الرمادية أثناء لعبهم بالقرب من القنوات المفتوحة ينتج عنه حالات كثيرة من الاسهال المعوي، وأن تلوث المياه الرمادية بالفضلات البشرية هو العامل المسبب للإسهال، وان الإسهال والتهاب الكبد الفيروسي سببهما الاحتكاك المباشر بالمياه الرمادية الملوثة خلال الري أو الزراعة وليسا نتيجة استهلاك محاصيل مروية بالمياه الرمادية هذه.

تطرقت دراسة اثر التعرض للمياه الرمادية وسلوك النظافة الشخصية على صحة الأطفال إلى عوامل مثل مصدر مياه الشرب التي يستهلكها الأطفال وما إذا كان الأطفال معرضين لروث الحيوانات بأي شكل من الاشكال، بالإضافة إلى المرافق الصحية التي يملكون الوصول لها (بالوعة ـ حفر تصريف أو غيرها) والسلوك الذي يتبعونه في نظافتهم الشخصية (غسل اليدين بعد الانتهاء من اللعب وقبل تناول الطعام).

على مستوى المزرعة

تجري المياه الرمادية الناتجة عن المنازل في المخيمات في أقنية تجميع وتتدفق نزولا على طول مجرى النهر وصولا إلى المواقع الزراعية حيث يتم تخزينها في برك صغيرة لاستخدامها في الري بعد استعمال مضخات لرفعها من الأقنية إلى خزانات اسمنتية أو برك ترابية. وتحتوي هذه البرك على أنواع مختلفة من القصب (لتشكل أراض رطبة طبيعية) وتتراوح سعة كل منها بين ٦٠ ـ ١٠٠ م^{٣}.

يزرع في هذه الحقول أنواع مختلفة من اشجار الزينة والأشجار المنتجة (زيتون، حمضيات، تين، لوز، والصبار) والخضار (كوسى، باميا، فاصوليا، ذرة والفليفلة)، لكن معظم المحاصيل المزروعة قرب المخيم هي إما من الخضار التي يجب أن تطهى قبل أكلها أو من الفواكه التي يجب أن تقشر أو من نباتات الزينة. تقع الحقول على جوانب أقنية المياه الرمادية في المناطق الواقعة أسفل مجرى المياه في المخيم وتعمد ٣٩٪ من هذه المزارع إلى جمع المياه الرمادية في برك أو خزانات فيما يقوم حوالي ٦٢٪ منها بضخ المياه الرمادية لاستخدامها في الري مباشرة دون تخزينها. ويستخدم ١٥٪ من المزارع أنظمة الري بالتنقيط بينما يلجأ ٢٣٪ منها إلى الري باستخدام دلاء ماء و٦٢٪ إلى اعتماد الري السطحي.

يشكل التلوث بالفضلات البشرية المصدر الرئيسي للجراثيم المسببة للأمراض في المياه الرمادية ويحصل عن طريق النشاطات المختلفة التي تحصل في المخيم مثل تغيير حفاضات الأطفال في مغاسل اليدين، وتصريف مياه البالوعات في قنوات المياه الرمادية بطريقة غير قانونية، وكذلك عن طريق الحيوانات. زيادة على هذا، تمر أقنية المياه الرمادية عبر مكبات النفايات المنزلية العضوية التي لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة. ولعل أهم الآثار الصحية المرتبطة بتلوث المياه المياه الرمادية بالفضلات البشرية هي حالات الاسهال الدموي الحاد والتهاب الكبد الفيروسي «أ».

تحليل التعرض

من المرجح أن يحصل التعرض للمياه الرمادية قرب برك التجميع أثناء ضخ المياه من الأقنية إلى البرك (يتم نقل الخراطيم يدوياً)، وهناك احتمال كبير لحصول احتكاك مباشر خلال توزيع خطوط الري المختلفة يدوياً وأثناء حصاد الزيتون بالطريقة المعتمدة حالياً. وتشمل المجموعات الضعيفة المعرضة للمخاطر في هذه المزارع العمال الزراعيين (٦٩٪) والأطفال الذين يعملون في هذه المزارع أو الذين يزورون عائلاتهم التي تعمل هناك (٢٣٪) إضافة إلى الرعاة الذين يرعون قطعانهم قرب الأقنية المذكورة.

توصيف المخاطر

تم الابلاغ عن تسجيل ٥ حالات إصابة بالتهاب الكبد الفيروسي في عائلة واحدة تقوم بضخ المياه الرمادية من القناة إلى خزان اسمنتي قرب منزلها وتستخدم المياه الرمادية المخزنة في الري السطحي لاحقاً. تشكل الحقول الزراعية موضوع هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة للعائلات المعيشية في مخيم جرش للاجئين لناحية تأمين سبل العيش وكسب أرزاقها اليومية، إذ لا يملك معظم اللاجئين أي بطاقات هوية، وبالتالي لا يسمح لهم بالعمل في المنظمات الحكومية أو العامة، فيغدو العمل الزراعي مصدرا هاماً لتحقيق المداخيل، وتزداد معه مخاطر الإصابات. تخفيف حالات الاصابة بالأمراض والجراثيم هو امر حيوي لقاطني المخيم ويمكن تحقيقه بمراقبة الاحتكاك بين البشر والمياه الرمادية أثناء أنشطة الري والحصاد والحد منه، وهذا يتضمن استخدام الأملاش والري بالتنقيط (للمزارع التي تلجأ إلى الري السطحي) واستخدام الألبسة الواقية والأحذية العالية (الجزم) والقفازات.

يتمثل الأثر الصحي الرئيسي لتلوث المياه الرمادية بالفضلات البشرية بحالات الاسهال، وقد وصلت نسبتها إلى ١٠٪ في الفترة الممتدة بين ٩ آب/أغسطس ـ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتبين وجود علاقة مهمة بين سلوك النظافة الشخصية والاصابة بالاسهال، إذ أن الأطفال الذين يغسلون أيديهم بمياه نظيفة بعد الانتهاء من اللعب في الأقنية هم ٤٤٪ أقل عرضة للإصابة بالإسهال مقارنة بالأطفال الذين يمتنعون عن القيام بهذا الأمر، كما أن هناك ارتباط نسبته ٦٤٪ بين خطر الإصابة بالاسهال ومسألة غسل اليدين قبل تناول الطعام، أي أن مخاطر الإصابة بالاسهال تتراجع بنسبة ٣٦٪ بين الاطفال الذين يغسلون يديهم قبل الطعام.

يمكن إدارة المخاطر الصحية المرتبطة بالتعرض للمياه الرمادية على مستوى العائلات المعيشية في مخيم جرش بدعم تدابير الوقاية الصحية ونشر ثقافة النظافة الشخصية وتنفيذ برامج الاصحاح.

Sahar Dalahmeh and Almoayed Assayed
Royal Scientific Society - Jordan
Email: Sahar.Dalahmeh@et.slu.se

تم تنفيذ هذاالمشروع من قبل مركز الأبحاث البيئية في الجمعية العلمية الملكية في الأردن تحت مظلة برنامج منظمة الصحة العالمية/مركز البحوث للتنمية الدولية/الفاو حول تكييف وتطبيق المبادىء التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بالاستعمال الآمن لمياه الصرف الصحي والفضلات البشرية والمياه الرمادية في مجال الزراعة والاستزراع السمكي الذي أطلق في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٧

أطفال يلعبون في وسط مياه غير معالجة، مخيم جرش

غزة ما بعد الحرب :
أي استراتيجية للتنمية الزراعية ...

Ahmad El Sourani

غزة: في ٢٨ فبراير ٢٠٠٩

يتميز قطاع غزة بالزيادة المتسارعة في السكان والتوسع العمراني في المدن ومخيمات اللاجئين، فقد وصل الإنتاج الزراعي إلى أوسع وأقصى حد ممكن له مقارنة بالأراضي الزراعية والمصادر المائية المتوفرة للاستعمال لذلك الغرض، وفي الوقت نفسه يواجه الإنتاج الزراعي مطالب اجتماعية واقتصادية ذات علاقة بالأمن الغذائي والإصحاح البيئي، والحاجة إلى زيادة الدخل المادي وتوفير فرص العمل في ظل مظاهر غير مسبوقة من الفقر والبطالة والإحباط والتي تفاقمت خلال وبعيد حرب الثلاث وعشرون يوما التي شنها الجيش الاسرائيلي ضد قطاع غزة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ الى ١٨ يناير ٢٠٠٩. هذه الحرب خلفت دمارا وتدميرا وتلوثا هائلاً وخسائر عامة قدرت بحوالي ٢ مليار دولار امريكي، منها اكثر من ١٨٠ مليون دولارا على شكل خسائر زراعية اصابت مباشرة المصادر الطبيعية الزراعية ووسائل ومنشئات الانتاج الزراعي والبنية التحتية الزراعية. كما حولت هذه الحرب ما يزيد عن ١٥٪ من مزارعي قطاع غزة الى عاطلين عن العمل معتمدين على المساعدات الغذائية الخارجية.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الزراعية التي كانت سائدة قبل الحرب ومازالت، فمن الواضح أن معظم تلك الممارسات الزراعية غير مستدامة ومؤذية للبيئة والمصادر المحلية، تؤدي إلى انخفاض كفاءة الأرض الزراعية، واستنزافها وتلوث مصادر المياه المتاحة على قلتها.

وبوجود قطاعات عمل أخرى تنافس على استنزاف نفس المصادر الطبيعية المحدودة في قطاع غزة، يظهر من الناحية العملية التهديد والتحدي الكبيران لجميع الجهات المعنية بهذا القطاع دوليا ومحليا بما يفرض عليها جميعا مراجعة وتقييم استراتيجيات وتدخلات التنمية الزراعية «الريفية» المعمول بها في مؤسسات قطاع غزة الحكومية وغير الحكومية والدولية، هذا مع ضرورة الانتباه الى الحاحية التخطيط الآني والمستقبلي وفق ضرورات أوضاع واحتياجات الاغاثة والتنمية من اجل انعاش وتطوير قدرات هذا القطاع الحيوي، حيث بات من الواضح والملموس أن مجمل تلك التدخلات والبرامج مخططة من منظور التنمية الزراعية الريفية لواقع زراعي حضري أو شبه حضري على أبعد تقدير.

ويبقى التحدي الأكبر أمامنا جميعا هو تحقيق الأمن الغذائي مفهوما وممارسة ـ بالمعنى النسبي بالطبع ـ، ما يعني حشد وادارة كافة الموارد بالمشاركة، و على رأسها المياه والأرض، مهما صغرت مساحتها وأينما وجدت. ولمزيد من التوضيح والاختصار لابد من طرح السؤال التالي، ـ الذي يتضمن كثيرا من المعاني والعبر بمثل ما يحمل في طياته صعوبة أو استحالة الإجابة عليه في ظروفنا الراهنة ـ «ماذا لو كانت عشرات آلاف أشجار الزينة التي تزرع سنويا في مساكن ونواحي وأراضي قطاع غزة العامة والخاصة أشجارا مثمرة ومنتجة للغذاء؟»

على أية حال، إن استمرار الحصار وسوء الاوضاع التي يعانيها سكان قطاع غزة و مزارعيه وما ينتج عنها من تداعيات وآثار خطيرة، يستدعي

البيوت البلاستيكية في غزة

من جميع الأطراف والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية حشد وإعادة تنظيم وتخطيط مجمل مصادرها المادية والبشرية للتعاطي مع الحاجات التنموية والإغاثية الطارئة والملحة حسب الأولويات لخدمة الفئات الفقيرة والمهشمة والمتضررة في أنحاء القطاع، وهذا يعني بالضرورة تطوير شبكة علاقات فاعلة ترقى إلى مستوى الشراكة التنموية الحقيقية التي تقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة المؤسسية والمجتمعية الفاعلة في مراحل ومستويات اتخاذ القرار المختلفة. وبالتالي على الجميع المبادرة للمشاركة والمساهمة في وضع الأهداف التنموية القريبة والبعيدة، والدفع باتجاه تحقيقها والسعي إلى إيجاد السبل الممكنة لتمويل برامجها ومشاريعها، على أساس الشراكة التنموية الحقيقية ودراسة دقيقة للحاجات والأولويات المحلية من اجل انعاش واعدة تاهيل وتنمية القطاع الزراعي والمشاركة في تحقيق مساحة ـ ولو ضئيلة ـ من الأمن الغذائي الفلسطيني وتعزيز صمود المزارع في مواجهة اثار الحرب والاغلاق لمعابر غزة التجارية. أما الأهم فهو مشاركة ومساهمة الجميع في تعزيز وحماية المصادر الطبيعية في قطاع غزة على ندرتها وهشاشتها، كهشاشة مجمل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والامنية والمؤسسية التي تحتاج جميعها الى الانعاش واعادة الترميم والتطوير بالمشاركة.

بعيد حرب غزة، وفي ظل الحصار والمعاناة الشديدة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بات هذا القطاع معروفا بصورة غير مسبوقة لكافة الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية المختلفة، وفي هذا السياق أشير إلي أن مساحة قطاع غزة لا تتجاوز ٣٦٥ كيلو متر مربع بنسبة ٦٪ تقريباً من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وفي هذه المساحة الضئيلة عاش سكان قطاع غزة قبل عام ١٩٤٨ بحيث لم يتجاوزوا ٩٠ ألف نسمة، عشية النكبة وإعلان دولة إسرائيل، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين خلال نفس الفترة ٢١٠ ألف نسمة وأصبح بالتالي عدد سكان القطاع في تلك المرحلة قبل ستون عاماً ٣٠٠ ألف نسمة منهم ٧٠٪ لاجئين و ٣٠٪ مواطنين، وبعد ستين عاماً من النكبة، وبسبب التزايد غير الاعتيادي في عدد سكان القطاع والذي يصل إلي حوالي ٤٪ سنويا، ارتفع عدد سكان قطاع غزة في بداية العام ٢٠٠٨ إلي أكثر من ١ ٤٥٠ ٠٠٠ نسمة نسبة اللاجئين منهم ٧٢٪ من إجمالي عدد السكان.

تلك الدلالات الاجتماعية التي تم استخلاصها من هذا التزايد الهائل توضح إلى حد بعيد حجم الكثافة السكانية التي وصلت في العام ٢٠٠٨ إلي حوالي ٤٠٠٠ فرد في كل كيلو متر مربع واحد بالنسبة للمساحة الكلية للقطاع، أما بالنسبة للمساحة الفعلية المأهولة بالسكان وهي حوالي ٩٥ كيلو متر مربع فإننا نلاحظ ارتفاعا هائلاً في الكثافة السكانية في الأراضي المأهولة بالسكان والتي تصل إلي ١٥،٢٦٣ فرد لكل كيلو متر واحد.

وفي هذا السياق أشير إلى أن الأراضي غير المأهولة بالسكان (الأراضي الصالحة للزراعة) تتميز بالمناخ شبه الجاف وهي أراضي مسطحة عموما وتشكل جزءا من السهل الساحلي المتجاور مع صحراء النقب وصحراء سيناء ما يعني تفاوت كمية الأمطار السنوية بالزيادة أو النقصان بين شمال القطاع ووسطه حيث تتراوح نسبة الأمطار ما بين ٣٥٠ ملم إلى ٤٥٠ ملم وبين جنوبه وخاصة«رفح»، حيث لا تتجاوز نسبة

تدمير الأراضي الزراعية

الأمطار سنوياً ٣٠٠ ملم فقط ، وهذا بالكاد يكفي لري بعض المحاصيل الزراعية المروية. ويشار هنا إلى أن تساقط الأمطار في القطاع يتركز فقط خلال أشهر الشتاء بنسبة ٩٦٪. وفي هذا الجانب من الضروري الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية المروية تصل إلى أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في قطاع غزة، والتي تصل مساحتها إلي ١٦٥ ألف دونم (وزارة الزراعة الفلسطينية ٢٠٠٥)، وهذه المساحة لا تشمل الأراضي الزراعية من المستوطنات الإسرائيلية سابقا (٢٠ ألف دنم).

الزراعة والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في قطاع غزة

يتمتع القطاع الزراعي في غزة بوضع ذو أهمية قصوى في المجتمع المحلي، لأنه يزود غالبية السكان المحليين بمنتجات الغذاء، وعلاوة على ذلك يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني واضحة، فهي مدرة للعملات الصعبة حيث كانت تصل في سنوات السبعينات والثمانينات إلى ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، أما الآن تراجعت هذه المساهمة لتصل إلى ٧،٧٪ أي ما يعادل ٤٠٨ مليون دولار أمريكي (٨٩٪ إنتاج زراعي و ١١٪ إنتاج حيواني). كما أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات الفلسطينية تشكل حوالي ٥٥٪، إلى جانب استيعابه لأكثر من ١٧٪ من إجمالي القوى العاملة العاملة في قطاع غزة على وجه الخصوص، وهناك العديد من قطاعات العمل التي تستفيد أو تعمل بشكل غير مباشر في القطاع الزراعي. وعرف عن القطاع الزراعي بأنه الملاذ الأخير والاهم لغالبية الأسر الفقيرة والعمال في مواجهة الحصار والظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة، من أجل تامين الأمن الغذائي الأسري و توليد بعض الدخل ، وكان ذلك جليا خلال الانتفاضتين الأولى والثانية وحتى الآن، كما كان لهذا القطاع الحيوي الفضل أيضا في تشكيل حاضنة وملاذ لأعداد كبيرةً من العاطلين عن العمل الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل أو في قطاعات محلية من الاقتصاد المنكمش والمتدهور على اثر حصار الاحتلال الإسرائيلي الخانق المفروض على قطاع غزة منذ عدة سنوات والذي تفاقم خلال الحرب الاخيرة في غزة .

الزراعة المنزلية

يتوزع إجمالي الإنتاج الزراعي في قطاع غزة على : محاصيل الخضروات تقريباً ٣٥٪، الحمضيات ٢٥٪، محاصيل أشجار فواكه من غير الحمضيات ٢٥٪، و١٥٪ للمحاصيل الحقلية والأعلاف. وفي السنوات العشرين الأخيرة أثرت اعتبارات سياسية واقتصادية وبيئية على إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي هيكلة جوهرية في غزة. لقد حصل تحول مهم في أغراض وأساليب الري والزراعة المروية عموماً، وفي أشجار الفواكه والمحاصيل ذات القيمة النقدية العالية (cash crops) بعض أصناف الخضروات، الفراولة والزهور).

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في محاولة لتلبية احتياجات الأسواق العالمية تبنى المزارعين تقنيات وممارسات ومحاصيل زراعية جديدة، فتوسعت الزراعات المحمية والمكثفة على أطراف المناطق الحضرية (الأنفاق والدفيئات البلاستيكية) خاصة في الأجزاء الشمالية والجنوبية من قطاع غزة. وقد بينت العديد من الدراسات والاستطلاعات أن المنطقة التي غطتها الدفيئات قد ازدادت من ٣٩٤٠ دونم في العام ١٩٩٢/١٩٩١، إلى حوالي ١٧٠٠٠ دونم في العام ٢٠٠٧.

وكنتيجة لهذا التحول في الإنتاج، نجد أن قطاع غزة خصوصا و فلسطين عموما قد ابتعدت كثيراً عن توجهات وممارسات الأمن الغذائي الزراعي، فبينما نقوم بتصدير عدد محدود من محاصيل الخضروات والزيتون والحمضيات، نجد أنفسنا نستورد محاصيل زراعية أخرى من المحاصيل الحقلية وأصنافا معينة من الفواكه والخضروات، ما يعتبر نتيجة جزئية للعجز في ميزان العرض والطلب المحلي لتلك المنتجات. وعلى صعيد آخر، فقد أدى هذا التحول إلى تكريس الاعتماد على تقنيات وأساليب ووسائل الإنتاج الزراعي المكثف والذي يستدعي بالضرورة استنزاف الموارد الطبيعية والاعتماد المتزايد على استخدام الأسمدة والغازات والمبيدات الكيماوية الضارة بالمصادر الطبيعية (التربة والمياه وجودة الإنتاج والصحة العامة وغيرها)، ما يشكل تعارضا صارخاً مع المفاهيم والمعايير الدولية الخاصة بالأمن الغذائي والصحة العامة وحماية الموارد الطبيعية.

إن التحول في الإنتاج الزراعي داخل الأراضي الفلسطينية عموما وفي قطاع غزة خصوصاً، ـ في اتجاه الأسواق التصديرية ـ قد كشف مؤخراً عن عجز في أكثر من موقع فمنذ فشل «العملية السلمية» واندلاع الانتفاضة الثانية في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٠م ووصولاً الى تداعيات حرب غزة الاخيرة يناير ٢٠٠٩ أصبح الانعاش الاقتصادي واعادة التاهيل والاعمار وتحقيق قدر من «الأمن الغذائي» أحد أهم القضايا والتحديات الضاغطة في المجتمع الفلسطيني الغزي. فالانهيار الاقتصادي المتواصل والحصار واغلاق المعابر أمام المدخلات والمخرجات الزراعية، جعلت معظم الفلسطينيين في قطاع غزة (اكثر من ٧٥٪) معتمدين بالأساس على المعونات الغذائية والمساعدات الخارجية في معيشتهم. وقد أجمعت العديد من التقارير الحديثة للاونروا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الفاو والبنك الدولي وغيره من المؤسسات المحلية، إلى أن معدلات البطالة تصل الان إلى اكثر من٧٠ ٪، وان اكثر من ٥٠٪ من الأسر في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر المدقع، (اي ان دخل الاسرة مكونة من ٧ افراد يقل عن ٥٠٠ دولار)، وان نسبة الذين يعانون من سوء التغذية المزمن(خصوصاً الأطفال والنساء) وصل لحوالي ٤٠٪، وهنا تجدر الإشارة إلى أن معدل دخل الفرد السنوي في قطاع غزة لايزيد عن ٩٠٠ دولار أمريكي في الوقت الراهن.

قيود وعراقيل متزايدة على القطاع الزراعي والتحديات اكبر بعد الحرب على غزة

بعيد الحرب على غزة اشارت العديد من التقديرات ان اجمالي خسائر

الزراعة على الأسطح واستخدام الشبك كمصدات هواء

قطاع غزة وصلت الى حوالي ٢ مليار دولار امريكي، منها اكثر من ١٨٠ مليون دولار خسائر زراعية مباشرة اصابت المنشئات والاراضي الزراعية.

تعتبر نصف أراضي قطاع غزة تقريباً أراض زراعية حيث يبلغ إجمالي مساحتها إلى حوالي ١٨٥،٠٠٠ دونم (بما في ذلك الأراضي الزراعية من المستوطنات التي غادرها الاحتلال الاسرائيلي في سبتمبر ٢٠٠٥)، ويبدو أن التوسع الزراعي في قطاع غزة قد وصل إلى ابعد مدى له ويمكن القول أن مجمل تلك المساحة مستغلة الآن عدا الأراضي الزراعية الواقعة في نطاق المنطقة الامنية الاسرائيلية العازلة على طول حدود قطاع غزة الشمالية والشرقية (يصل لحوالي ٥٥ كم). بعيد الحرب مباشرة تعرضت هذة المنطقة لدمار كبير جدا واصبح يتراوح عرضها ما بين ١٠٠٠ م الى ٢٠٠٠ م، ما يعني حرمان اكثر من ١٥٪ من مزارعي قطاع غزة من استغلال واستخدام أراضيهم الزراعية ومنشاتهم ومخازنهم الزراعية ومساكنهم والتي دمرت غالبيتها في تلك المنطقة والتي من ضمنها منشآت الإنتاج الحيواني المنتشرة على طول هذا الحزام. ان تكريس هذه المنطقة الامنية الاسرائيلية على حساب الاراضي الفلسطينية الزراعية كأمر واقع يجعل الوصول إلى حوالي ٣٠٪ من الأراضي الزراعية من اجل اعادة تاهيلها واعمارها بغرض توفير الغذاء أمراً متعذراً من الناحية العملية، علماً ان اراضي تلك المنطقة هي الاخصب في قطاع غزة.

ان مؤشرات ما بعد حرب غزة بهذا بخصوص المنطقة الامنية العازله يذكرنا بتحدي محدودية الأراضي الزراعية، التي وصلت إلى أعلى سقف لها في قطاع غزة والى ضرورة استغلال واستثمار أراضي الكثبان الرملية التي تصل مساحتها إلى حوالي ٤٠٠٠٠، دونم وكذلك الأراضي المخلاة من الاحتلال الإسرائيلي ومساحتها حوالي ٣٠٠٠٠ دونم (منها ٢٠٠٠٠ دونم قابلة للاستخدام الزراعي) إضافة إلى ما تبقى من حوالي ٩٥٠٠٠ دونم تشكل مجمل مساحة المناطق السكنية القائمة. وعلى ضوء نمو المعدل السكاني السنوي إلى حوالي ٤٪ ومعدل التحضر بنسبة ٦٪ على مدى السنوات العشر الأخيرة، سينجم انحسار إضافي بمساحة تصل إلى حوالي ٢٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية في الأعوام المقبلة، ما يشكل بدوره تحدياً إضافياً وجدياً.

إن محدودية الأراضي الزراعية المتاحة والظروف الاقتصادية القاسية، هي بمثابة منبه إلى ضرورة مراجعة وتقييم مجمل الممارسات الزراعية المكثفة وغير المستدامة والتي غالباً ماتزيد بكثير عن قدرة واحتمال التربة ومصادر المياه وتؤدي إلى انخفاض كفاءة الأرض (التعرية والانكشاف والتلوث والملوحة وغيرها) والتأثيرات السلبية على مصادر المياه المتوفرة. إن انحدار نوعية المياه الجوفية ونقصان كمياتها قد أصبحت عوامل رئيسة ضاغطة ـ مع عوامل الضغط الأخرى ـ على واقع

ومستقبل الزراعة وعلى مستقبل النشاط الإنساني بشكل عام.

تشير معظم الدراسات المائية إلى أن الخزان الجوفي المحاذي لشاطئ البحر هو المصدر الرئيسي للمياه الجوفية للمنطقة، لكن الاستهلاك منه تجاوز الحد المسموح بسبب الاستخدام غير المنظم والعشوائي لآلاف الآبار الجوفية المنتشرة في القطاع. ولا ننسى هنا ما تقوم به إسرائيل ومنذ سنوات طويلة من سرقة واستغلال لمياه القطاع من خلال آبار اصطياد المياه الجوفية على طول حدوده وتحويل مصادر مائية أخرى في غزة مثل المجرى المائي الذي ينحدر من تلال الخليل لصالح ري المستوطنات الزراعية شمال النقب.

وأشير هنا إلى أن ما يقرب من ٧٢٪ (١٠٠ مليون متر مكعب) من المياه الجوفية المستغلة في قطاع غزة، يتم ضخها واستخدامها للأغراض الزراعية. وفي السياق عينه، أشارت العديد من التقارير والدراسات الفلسطينية والدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الآثار البيئية السلبية الحادة والخطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع بسبب استمرار استنزاف و سوء إدارة المصادر المائية فيه ، فإجمالي الاستهلاك السنوي للمياه في قطاع غزة يصل لأكثر من ١٤٠ مليون متر مكعب ، مع أن إجمالي ما يصل الخزان الجوفي للقطاع لا يزيد عن ٨٠ مليون متر مكعب. ببساطة شديدة، ستصبح المياه الجوفية قريباً جداً باهظة الثمن للاستعمال الزراعي، وبالتالي فان مجمل الأنشطة الزراعية المعتمدة على الري من المياه الجوفية سوف تنهاراذا لم تتم السيطرة المناسبة على مصادر المياه وإدارتها بالشكل الأمثل والبحث عن بدائل عملية عاجلة وغير مكلفة، ونذكر هنا ان الحرب الاخيرة في غزة فاقمت هذة الاوضاع حيث تم تدمير جزء هام من شبكات مياه الشرب والمجاري وتدمير حوالي ١٠٠ بئر ارتوازي معظمها للاستخدام الزراعي في مناطق الاجتياح التي سلكها الجيش الاسرائيلي خلال الحرب المدمرة والتي كانت ساحتها الرئيسية المناطق الزراعية الخضراء في قطاع غزة.

ونستذكر هنا استمرار تسرب مياه البحر للخزان الجوفي على اثر الاستهلاك المتزايد والسريع للمياه، ما أدى إلى تردي جودة المياه وزيادة ملوحتها بشكل دائم لا خلاص منه، كما أن تسرب مياه الصرف الصحي في الوقت الراهن، والمياه المعالجة (بنسبة ٥٠٪) والمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية ـ نتيجة للاستخدامات والممارسات الزراعية الخاطئة ـ، تسهم بدورها في إحداث تلوث في مصدر الخزان الجوفي المائي. إن التلوث والملوحة قد انعكسا في نسبة التركيز العالية من المواد الضارة في المياه الجوفية والتي تزيد بكثير عن المعدلات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، فعلى سبيل المثال تزيد نسبة الكلورايد في بعض مناطق القطاع عن ١٠٠٠ مللتر بينما المعدلات المسموح بها لا تزيد عن ٢٥٠ مللتر.

التخطيط الزراعي لغزة ما بعد الحرب...تخطيط زراعي ريفي ام حضري !

تعتبر النباتات والحيوانات مكونات تقليدية للمجتمع الزراعي الحضري وشبه الحضري في قطاع غزة، حظائر الدجاج، وأقفاص الحمام، وزراعة السبانخ والملوخية، والفلفل الأخضر، والنباتات العطرية والطبية، وأشجار النخيل، والزيتون، وأشجار العنب و الليمون والجوافة وحفظ البذور البلدية و صولا إلى تطبيقات متدرجة في مشاريع برك الاستزراع السمكي وغيرها الكثير من الأنشطة المشابهة ؛ كل هذه تمثل تواصلاً لتقاليد مجتمعية وثقافة زراعية موروثة وأخرى حديثة مستجدة ومرتبطة بالحاجات الغذائية الملحة. ولطالما حملت الحدائق المنزلية وظيفة تزيينية لجلب الظل والجمال للمكان إلا أنها في قطاع غزة، وبفعل الحصار وظروف الحرب، حملت مفهوما وممارسة تعدت الجانب الجمالي حتى وصلت إلى درجة التماس مع ضرورات الاقتصاد المنزلي والتجاوب مع الحاجات الاقتصادية الملحة لآلاف الأسر الفلسطينية من اجل تحقيق بعض الأمن الغذائي المفقود في ظل الأوضاع الاقتصادية الخانقة وفي ظل الحصار، بل تعدى الأمر ذلك إلى تحويل تلك المساحات الصغيرة والمتوسطة حول المنازل أو حتى أسطح المنازل إلى مشاريع صغيرة وصغيرة جداً لتوليد الدخل في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني والتصنيع الغذائي وغيره، هذا إلى جانب الإسهام في الإصحاح البيئي وتوفير فرص معقولة وجيدة للعاطلين عن العمل.

وتعتبر تربية الدواجن والطيور جزءاً من الحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، فقد ورث هذا التقليد الاجتماعي وأصبح جزءاً من ثقافته المجتمعية، حتى صار من غير المألوف أن تجد بيتاً في أطراف مدن القطاع ومخيمات اللاجئين أو«قرية» دون حيز لتربية الحيوانات والطيور مثل الدجاج والأرانب والحمام والبط والغنم و الماعز وأحياناً الأبقار والأحواض الزراعية الصغيرة الى جانب فرن الطابون التقليدي للطهي، وهي ممارسات زراعية حضرية ظهرت ومورست بشكل واضح خلال أيام حرب غزة الاخيرة.

ازداد في السنين الماضية فقدان الاهتمام بهذه التقاليد لإنتاج الغذاء في الحيازات الحضرية الصغيرة ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك: ا ـ محدودية الفائدة الاقتصادية. ب ـ وتوفر فرص بديلة للعمل في قطاعات غير زراعية. ج ـ تطور أنماط أخرى من البيوت السكنية لا تفضل ممارسة الزراعة الحضرية.

لكن الاهتمام بهذا النمط الزراعي الحضري، وتربية الحيوانات والطيور الداجنة، قد عاد مرة أخرى مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، واغلاق المعابر وظروف والاوضاع المعيشية الصعبة جدا التي سادت فترات ما قبل وخلال وبعيد حرب غزة يناير ٢٠٠٩ ، فعاد الكثير من سكان قطاع غزة إلى ممارساتهم الأولى مع الزراعة في الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ، كما اخذ الناس الذين لم ينخرطوا في الزراعة من قبل، في زراعة حدائقهم وأراضيهم. وبالتوازي مع ذلك، شاعت تربية الحيوانات المنزلية في السنوات القليلية الماضية، وتمكن جزء هام من الاسر المنخرطة في انشطة الزراعة الحضرية من السكان المحليين في مدن ومخيمات قطاع غزة من توفير الخضروات، والحليب، ولحم الطيور والبيض والاغذية المصنعة منزلياً، واكثر من ذلك بيع الفائض منها محليا . ويمكننا القول، إن تربية الحيوانات المنزلية ظلت مهمة في غزة في الفترة مابين الانتفاضتين مرورا بظروف الحرب الاخيرة الى اليوم.

قبل الحرب الاخيرة (يناير٢٠٠٩) كان يتوفر في قطاع غزة أكثر من ٣٠.٠٠٠ أرنب و ٥٠٠٠٠ حمامة، و٢٠٠٠٠٠ بطة و٥٠٠٠ وزه و٥٠٠٠ ديك رومي، و٧٥٠ مزرعة دجاج لاحم، و١٢٠ مزرعة دجاج بياض. وكان ٦٠٪

من هذه المزارع موجود في مناطق سكنية. وقدر ما تم تربيته من الأغنام والماعز ب٥٠٠٠ رأس، كان منها حوالي ٢٥٠٠ في البيوت أو بالقرب من الحدائق، بينما كان الباقي وعدده حوالي ٢٥٠٠ رأس مملوكة للمزارعين والبدو وذلك بمعدل ١٠ ـ ١٥ رأس للأسرة الواحدة. وكانت هناك ٢٥٠٠ بقرة حلوب، ٧٠٪ منها كانت في حوزة أسر بمعدل ٥ بقرات فما دون، وكانت ١٠٪ فقط من ملكية مزارع أو أسر كانت لديها ٢٠ بقرة أو مايزيد (وزارة الزراعة الفلسطينية ٢٠٠٧). أشارت تقديرات الخسائر لما بعد حرب غزة الى خسائر كبيرة اصابت هذا قطاع الانتاج الحيواني قدرت بحوالي ١٨،١٣٣،٠٠٠ مليون دولار امريكي. يضاف الى ذلك خسائر قطاع الانتاج النباتي بحوالي ٨٤،٧٨٦،٠٠٠ مليون دولار، فيما قُدرت خسائر البنية التحتية الزراعية بحوالي ٧٧،٠٠٠،٠٠٠ دولار، هذا الى جانب الخسائر الزراعية غير المباشرة التي بلغت حسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية حوالي ٨٨،٢ مليون دولار (تقارير خسائر القطاع الزراعي في غزة بعيد الحرب، UNDP , FAO, MOA, PARC . فبراير ٢٠٠٩)

اعادة اعمار و تنمية القطاع الزراعي في غزة ... منظور زراعي حضري

ارتباطا بما ذكر أعلاه، و على ضوء ما تواجهه الزراعة في غزة الان من مشاكل وتحديات خطيرة، و نتيجة لنقص توظيف الممارسات الزراعية البديلة، وضعف الإمكانات والمصادر، لابد من الاشارة هنا إلى ما تداعت إليه بعض المؤسسات الفلسطينية الزراعية في قطاع غزة وشركاء آخرين للمبادرة بتنظيم ورش عمل ولقاءات محلية وإقليمية هامة في الاعوام الاخيرة من اجل البحث عن بدائل تختلف عن الانجازات الزراعية الصغيرة وضعيفة الاثر، والبحث عن حلول حكيمة وواقعية وعملية تتناسب مع ظروف والاحتياجات الانية والمستقبلية البعيدة وعليه ارى أن النظرة إلى الزراعة الحضرية أصبحت مكوناً واعداً ومهماً لمستقبل الزراعة في قطاع غزة خصوصا فيما يتعلق بتشجيع انشطة وممارسات الأمن الغذائي، وإيجاد فرص عمل، وتطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، وإدارة البيئة باستخدام منتج فعال للمياه وللمخلفات الزراعية العضوية والصلبة وغيرها. هذا الموضوع بدا يستحوذ على اهتمام متنامي من قبل عدد متزايد من قادة المزارعين والاتحادات الزراعية وممثلين حكوميين وبعض المنظمات الدولية والاهلية والباحثين والخبراء ، وجميعهم أبدوا اهتمامهم بتطوير مفاهيم وممارسات جيدة وبيئية للزراعة الحضرية في قطاع غزة.

ان ما حل بالزراعة في غزة من تدمير وانهيار قد يشكل في الوقت نفسه فرصة للتفكير الجدي بضرورة اعادة هندسة وهيكلة استراتيجيات الاغاثة والتنمية الزراعية لقطاع غزة وكذلك الطرق والاليات المتبعة في مؤسسات وبرامج ومشاريع العمل الزراعي الدولية والمحلية. آن الاوان لنتعلم جميعا وندرك واقع وحاجات القطاع الزراعي في غزة، والذي هو اقرب ما يكون إلى ممارسات وتقنيات الزراعة الحضرية منه إلى الزراعة الريفية. وعليه ادعو الجميع اخذ هذا الأمر بالحسبان خصوصا الجهات الفلسطينية الحكومية والأهلية والجهات الدولية الداعمة، والتعامل عبر برامجها مع مسألة التنمية الزراعية في قطاع غزة من المنظور الحضري وليس من المنظور الريفي.

اغاثة و تنمية القطاع الزراعي في غزة ما بعد الحرب ... مؤشرات ودلالات هامة حول الواقع الزراعي الحضري

١ ـ استمرار حركة التوسع العمراني المتسارعة على حساب المساحة الخضراء في قطاع غزة في ضوء التزايد السكاني المطرد ومحدودية المساحة الجغرافية والزراعية المتاحة مما يشكل تحديا كبيرا أمام الأمن الغذائي.

٢ ـ محدودية و ندرة المصادر المائية للأغراض الزراعية و سوء إدارة المصادر المائية الطبيعية والمياه العادمة-.

٣ ـ اكتر ما يميز نمط الإنتاج الزراعي في القطاع هو نمط الإنتاج الزراعي العائلي الصغير والمتوسط ، فهناك تراجع متزايد ومطرد لمعدلات الحيازات وتفتت الأراضي الزراعية، أكثر من ٩٠٪ من حيازات الأراضي الزراعية من ١ دونم إلى ٥ دونمات لصغار المزارعين وهي الفئة السائدة.

٤ ـ قطاع غزة يكاد يشكل وحدة ديموغرافية «مدينية» واحدة حيث تتداخل وتتمدد المناطق السكانية المأهولة (الحضرية) ببعضها البعض بشكل مربك (المدن والمخيمات و الأراضي الزراعية المتداخلة).

٥ ـ من الصعب جدا تلمس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقرية في قطاع غزة، بمعنى عدم وجود مجتمع قروي محدد ومستقل بذاته كتلك الموجودة في مناطق أخرى من الوطن الفلسطيني، بمعنى غياب واضح وملموس للمشهد الاقتصادي الاجتماعي للقرية الفلسطينية في قطاع غزة لصالح المشهد الاقتصادي الاجتماعي الحضري أو شبه الحضري المتصاعد والمتنامي.

٦ ـ الزراعة المكثفة (دفيئات وزراعة محمية) تعتبر احد أهم مزايا و معالم الإنتاج الزراعي في القطاع والتي بدورها تعتبر من أشكال و ممارسات الزراعة الحضرية.

٧ ـ التهديد الواضح والملموس على التجمعات السكانية بسبب استخدام واسع وغير امن للمواد الزراعية الضارة بالبيئة والصحة العامة، كون النشاط الزراعي يمارس داخل أو قرب مناطق مأهولة ومكتظة بالسكان، ما يتطلب اعتماد طرق وأساليب التخطيط الزراعي الحضري بالمشاركة وتأخذ بالحسبان كل تلك المخاطر و تعمل على معالجتها بالتدخلات المناسبة.

٨ ـ تتزايد الحاجة لتوفير الغذاء لسكان المدن والمخيمات وزيادة المساحات الخضراء في ظل التزايد السكاني المستمر وندرة الأراضي والمصادر المائية وتدهور جودة البيئة، ما يتطلب تخطيطا زراعيا حضريا بالمشاركة لاستغلال كل متر مربع من الأرض وحتى من أسطح المنازل والحدائق المنزلية والمرافق والمواقع العامة (مدارس، جامعات، حدائق عامة، شوارع، مستشفيات، مواقع حدودية مقابر ..الخ...) وزراعتها بأشجار مثمرة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، واللجوء إلى تجميع مياه

الأمطار من أسطح تلك المرافق ومعالجة مياهها الرمادية والعادمة ليعاد استخدامها.

٩ ـ لعبت الحديقة المنزلية ـ ولا زالت ـ دورا حيويا في تعزيز الاقتصاد المنزلي الفلسطيني لسكان مدن ومخيمات قطاع غزة وتعزيز صمود واستمرار الأسر الفقيرة والمتضررة وقت الازمات والحروب على مر العقود الماضية، خصوصا فيما يتعلق بعمليات الزراعة وحفظ البذور وإعادة تدوير المخلفات وتوفير البروتين الحيواني والغذاء النباتي وجمع وتخزين مياه الأمطار من الاسطح واستغلال المياه الرمادية في ري أشجار الحديقة المنزلية وأكثر من ذلك اهتمام المرأة بالتدبير المنزلي عبر عمليات التصنيع الغذائي. هذا هو باختصار الأساس الأول و دائرة العمل الأولى التي تتكثف فيها المفاهيم والممارسات التنموية المستدامة للزراعة الحضرية وصولا إلى دوائر العمل والإنتاج الزراعي الأوسع في الأراضي والحيزات الزراعية الخاصة والعامة مهما صغرت مساحتها، وتشمل كافة التقنيات والممارسات الزراعية الآمنة لما قبل ومابعد عمليات الإنتاج الزراعي الحضري مروراً بعمليات التسويق المحلي المنظم وصولا إلى عمليات التصدير إذا ما توفرت الفرصة والبنية التحتية للتسويق والتصدير الحر والمباشر عبر معابر القطاع.

١٠ ـ هناك بعض المؤشرات العملية الايجابية التي عكستها حديثا بعض برامج ومشاريع المؤسسات الزراعية في قطاع غزة من خلال بدء التعاطي مع مفاهيم وممارسات الزراعة الحضرية إدراكا منها بأهمية إدراج هذا التوجه في خططها الإستراتيجية لأنه من وجهة نظرها الأنسب والأكثر واقعية لمستقبل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في القطاع. ولكن معظم تلك المؤسسات ـ إن لم يكن جميعها ـ مازالت أسيرة التخطيط المؤسسي والبرامجي التقليدي من منظور الاغاثة والتنمية الزراعية الريفية في واقع حضري، والشيء عينه ينطبق تقريبا على مجمل الخطط والممارسات الإستراتيجية للمؤسسات الزراعية الدولية والحكومية في فلسطين. ومن الملفت للنظر إدراج موضوع الزراعة الحضرية (خاص بقطاع غزة) في الخطة الإستراتيجية للأمن الغذائي الفلسطيني(وزارة التخطيط الفلسطينية٢٠٠٦) بضغط وتأثير وإقناع من مؤسسات زراعية ولجان متخصصة شاركت في صياغة تلك الخطة التخطيط الحضري يشكل جزءا هاما وأساسيا لجميع البلديات والوزارات الحكومية ولكنه لا يعطي حتى الآن أي اهتمام واضح لدمج التخطيط للزراعة الحضرية (التعامل معها فقط من زاوية الشكل الجمالي والتزييني للمدينة لا أكثر). بات من الضروري أن يدرك الجميع أهمية الحاجة للزراعة الحضرية والتعامل معها باعتبارها مكون أساسي لعملية التخطيط الحضري الشامل، خصوصا وان ظروف وواقع قطاع غزة يتطلبان مثل هذا التخطيط الشامل والمتكامل.

ملخص لأهم التحديات التي تواجه برامج اغاثة وتنمية القطاع الزراعي في غزة ما بعد الحرب

■ استمرار حالة التشرذم والانقسام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة و غياب الوحدة الجغرافية والسياسية والاقتصادية المتكاملة، استمرار التهديدات الاسرائيلية على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، واستمرار حالة الغموض والاحباط الشعبي والمؤسسي من مجمل العملية السياسية في منطقة الشرق الاوسط. هذا الوضع ادى الى تعدد وتضارب وتناقض المرجعيات الفلسطينية المحلية في تقديرات الخسائر والاحتياجات اثناء وبعيد الحرب، وبالتالي تضرر وتباطؤ عمليات التخطيط لمجمل برامج وتدخلات القطاع الزراعي الاغاثية والتنموية وغياب التكاملية والمشاركة فيها. يضاف الى ذلك فشل تطبيق سياسات وخطط التنمية الزراعية الإستراتيجية خلا ل الأعوام السابقة بما يتلاءم مع ضرورات وواقع واحتياجات التنمية المتكاملة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ، وعدم توفر قاعدة معلومات زراعية موحدة، حيث لم يحظ القطاع الزراعي الفلسطيني بالاهتمام الكافي وبنصيب معقول ومناسب في ميزانيات الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.

■ الإغلاق المتواصل للمعابر التجارية الفلسطينية واستمرار منع حرية حركة المدخلات والصادرات الزراعية، ما يؤثر على مجمل العجلة الاقتصادية للانتاج الزراعي والحيواني ودرجة استمرار وصمود المزارعين امام التدمير والخسائر الكبيرة التي اصابت الزراعة والمزارعين، ما احبط الكثير منهم ودفعهم لترك هذة المهنة بالاكراه وبالتالي تعرضهم واسرهم للانكشاف والفقر المدقع.

المدخلات الزراعية المطلوب السماح بادخالها للقطاع من اجل اغاثة واعادة اعمار القطاع الزراعي	بذور خضروات واشتال زراعية مثمرة (زيتون حمضيات ولوزيات)، اسمدة وعلاجات زراعية حشرية وفطرية، ادوات زراعية متنوعة، قطع غيار وتجهيزات ابار مياة ارتوازية ومضخات زراعية، قطع غيار ماكينات وجرارات زراعية متنوعة، تجهيزات تسييج وحماية الاراضي الزراعية، وقود توليد الطاقة، مستلزمات وادوات اعادة تاهيل الطرق الزراعية المدمرة، تجهيزات ومعدات اعادة تاهيل واعمار الاراضي الزراعية المدمرة، شبكات الري الرئيسية والفرعية، تجهيزات ومواد اعادة تاهيل واعمار حظائر الانتاج الحيواني والسمكي ومناحل العسل،مواد التعبئة الزراعية، تجهيزات ومواد اعادة تاهيل واعمار الدفيئات البلاستيكية، مواد اعادة تاهيل واعمار برك تجميع مياة الامطار للاغراض الزراعية، شباك التظليل الزراعية، مستلزمات ومواد اعادة تاهيل واعمار حضانات و مزارع الدجاج والصيصان، الاعلاف الحيوانية، الادوية والعلاجات والتطعيمات الزراعية.
المخرجات الزراعية المطلوب السماح بتصديرها لخارج القطاع	بعض اصناف الخضروات التقليدية، محاصيل الخضروات التصديرية والزهور، بعض اصناف الفواكهة والحمضيات.

■ استمرار اسرائيل في سياستها الهادفة إلى تكريس المنطقة الامنية شرق وشمال قطاع غزة كسياسة امر واقع (طول ٥٥ كلم و عرض يتراوح من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ متر) وهو يعني مصادرة غير مباشرة لحوالي ٣٠٪ من اجمالي المساحة الزراعية الاكثر خصوبة في القطاع و حرمان اكثر من ١٥٪ من صغار المزارعين الفلسطينيين من التواصل مع اراضيهم وممتلكاتهم الزراعية داخل هذه المنطقة.

■ على ضوء نتائج تلك الحرب على غزة وبسبب اتخاذ الاراضي الزراعية الخضراء مسرحا لمعظم العمليات العسكرية تعرضت تلك الاراضي والمنشآت فيها لعمليات قصف مكثفة بشتى انواع الاسلحة المعروفة وغير المعروفة (منها الفسفور الابيض) ما ترك اثارا وموادا عسكرية قد يكون من بينها مواد متفجرة خصوصا في المنطقة الامنية العازلة، ما خلق حالة خوف لدى الكثير من المزارعين وعائلاتهم والمؤسسات الاغاثية والتنموية منعتهم من الاقتراب من تلك الاراضي، وعليه ناشدت الكثير من المؤسسات المحلية والدولية ادخال فرق خبراء لفحص وتحليل عينات من تلك المناطق مجهزين بمختبرات وتجهيزات مناسبة.

■ ضعف وتراجع برامج الإرشاد والإعلام التنموي الزراعي والحيواني خصوصا لصغار المزارعين الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من إجمالي عدد المزارعين في القطاع مما يشكل تهديدا واضحا على جودة الإنتاج الزراعي وجودة البيئة الزراعية والسكانية والصحة العامة ومصادر المياه في القطاع خصوصا على ضوء الممارسات الزراعية الضارة وغير المستدامة.

■ ضعف أو تباطؤ تطبيق برامج المساعدات والتعويض وإعادة التأهيل لأراضي وممتلكات ومنازل المزارعين المتضررين، فهناك حوالي ١٢٠٠٠ دونم زراعي دمرت خلال الحرب تضاف لحوالي ٤٠٠٠٠ دونم مدمرة منذ العام ٢٠٠٠ قبل الحرب، الى جانب تضرر اكثر من ٤٥٠ دفيئة زراعية وعشرات الكيلومترات من الطرق الزراعية وحوالي ١٥٠ بئر ارتوازية و برك جمع مياه الامطار ومنشآت الإنتاج الحيواني التي دمرت أو تضررت بفعل ممارسات واجتياحات الجيش الاسرائيلي خلال الحرب الاخيرة على غزة، وهي جميعا تحتاج إلى برامج اغاثة واعادة اعمار سريعة .

■ ضعف برامج وأنشطة الضغط والمناصرة (محليا وعالميا) لقضايا المزارعين الفلسطينيين خصوصا فيما يتعلق بقضايا وحقوق المزارعين مثل : فتح المعابر امام المدخلات الزراعية الملحة، حرية الحركة في المنطقة الامنية العازلة شرق وشمال القطاع، المطالبة بالتعويض للمزارعين، حرية التسويق، الحق بالمياه، مطالبة الاحتلال بفروق العملات من الصادرات الزراعية، استرجاع القيمة المضافة من الاحتلال.

■ ضعف عمليات التخطيط والرقابة والتقييم البرامجي بالمشاركة على مستويات العمل المختلفة فيما بين المنظمات الدولية المانحة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الزراعية القاعدية.

■ الضعف الشديد في التنسيق والتعاون والشراكة وتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الزراعية الأهلية فيما بينها وبين المؤسسات

تربية الأرانب في الحدائق المنزلية

الأسر المهجرة تزرع بالقرب من المخيم

الحكومية، وفيما بينها جميعا وبين المؤسسات المانحة والداعمة للبرامج والمشاريع الزراعية في قطاع غزة ما يربك عمليات التخطيط والرقابة والتقييم، ويعزز التنافس السلبي بينهم جميعاً، ويضعف المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار على مستويات العمل المختلفة ويخلف فقدان الثقة.

■ وجود فجوات بحثية ومعرفية ومفاهيمية كبيرة غير مبررة بين المؤسسات البحثية الأكاديمية والمؤسسات المهنية وفئات المجتمع المستهدفة، وضعف مستوى الدراسات والأبحاث السريعة بالمشاركة حول المناطق والتجمعات المستهدفة والمتضررة والاحتياجات، ما تسبب في فقدان الثقة بين المجتمع وتلك المؤسسات وتضارب المعلومات.

ملخص لأهم التوصيات والتدخلات المطلوبة من أجل تحسين معيشة المزارعين واستمرار القطاع الزراعي في مواجهة التحديات الراهنة

أولاً: تقديم الدعم والمساعدة السريعة للمزارعين عبر مشاريع إعادة التأهيل المتكامل للأراضي الزراعية المدمرة والمتضررة وتحويلها لمشاريع زراعية مدرة للدخل ومنتجة للغذاء عبر الأنشطة والتدخلات الفرعية التالية:

تنظيف وتسوية الأراضي الزراعية المتضررة، مد شبكات ري اقتصادية للخضروات وأشجار الفواكه، إمداد المزارعين بأشتال أشجار الفواكه والبذور الزراعية الموسمية، تسييج الأراضي الزراعية بغرض حمايتها، إعادة تأهيل الدفيئات المتضررة.

وفي حال عدم توفر المدخلات الزراعية، المباشرة بتنفيذ مشاريع لخلق فرص عمل مؤقتة في الاراضي الزراعية المتضررة اعتمادا على الايدي العاملة والادوات اليدوية لتنظيف الاراضي وتسويتها تمهيدا لزراعتها مستقبلاً.

ثانياً: دعم وتطوير مشاريع مياه الري:
إعادة تأهيل برك تجميع مياه الأمطار واستغلالها في الري ، ترميم وإعادة تاهيل الآبار الارتوازية لأغراض الري، مد واعادة تاهيل خطوط مياه ناقلة رئيسية لري الأراضي الزراعية، إنشاء و ترميم خزانات علوية للري، تطوير فاعلية أنظمة وتقنيات الري الفرعية بما يتلاءم مع الظروف والاحتياجات المحلية والمستقبلية.

ثالثاً: اعادة تاهيل الطرق الزراعية المتضررة خصوصاً في شمال وشرق قطاع غزة وهي خطوة متلازمة مع اعادة تاهيل الاراضي الزراعية المتضررة:
(طرق معبدة بالبيسكورس، طرق معبدة بالبيسكورس والتربة الكركارية، طرق معبدة بمخلفات المباني المدمرة)

رابعاً :تقديم الدعم للمشاريع الزراعية الصغيرة والصغيرة جدا لتأمين فرص عمل والدخل و إنتاج الغذاء الأمن:
استهداف الحدائق المنزلية لدى الأسر الفقيرة والمتضررة وتحويلها لمشاريع منتجة ومؤمنة للغذاء، مشاريع التصنيع الغذائي، مشاريع الإنتاج الحيواني، مشاريع إنتاج العسل، مشاريع المصنوعات اليدوية الزراعية، إنتاج و تصنيع الكمبوست التجاري.

خامساً : دعم وتشجيع آليات التسويق الزراعي الجماعي محلياً، عبر جمعيات وتعاونيات المزارعين والنساء المنتجات وربط هذه الآلية ببرامج ومشاريع الإغاثة والطوارئ التي تهدف إلى تقديم مساعدات غذائية طارئة للأسر الفقيرة والمتضررة (السلة الغذائية الطازجة المحلية، من المزارع الفقير إلى الأسرة الفقيرة)

سادساً: دعم وتشجيع مشاريع الإنتاج الحيواني والاستزراع السمكي: إعادة تأهيل وتطوير مزارع أبقار وأغنام متضررة أو مدمرة، إعادة تأهيل وتطوير مزارع دواجن (إنتاج بيض ولاحم) التوسع في زراعة محاصيل الأعلاف اعتماداً على ريها بالمياه العادمة المعالجة، تطوير مزارع الاستزراع السمكي من خلال استغلال وتأهيل برك تجميع مياه الأمطار الزراعية والمتوفرة لدى المزارعين في القطاع، إنشاء مزارع أرانب وحمام ودجاج بلدي على المستوى الصغير والصغير جدا بغرض سد الحاجة وإدرار الدخل لدى الأسر الفقيرة والمتضررة خصوصا للأسر غير المالكة للأرض الزراعية.

سابعاً : مشاريع البناء المؤسسي وتنمية قدرات المؤسسات والجمعيات والتعاونيات الزراعية في المجالات الآتية:
تنمية القدرات المؤسسية والمهنية للمؤسسات والبرامج الزراعية الدولية والمحلية في مجالات الشراكة والتنسيق والتعاون خصوصا في مجالات دراسة وتقدير الاحتياجات بالمشاركة، ادارة برامج الاغاثة المناطقية بالمشاركة، ادارة برامج التنمية المناطقية بالمشاركة، الزراعة الحضرية، بناء القدرات في مجال الإقراض الزراعي الميسر (الصغير والصغير جداً)، الادخار والتسليف، التسويق المحلي والتسويق الجماعي، ادارة الازمات حل وتحويل النزاعات حول مصادر الأرض والمياه بين المزارعين، تطوير أنظمة المعلومات الزراعية ، الإعلام التنموي الزراعي، تشجيع وتحفيز وتبني افكار المشاريع والممارسات الزراعية الريادية المحلية وقت الازمات والحروب.

ثامناً : تشجيع وتحفيز المشاريع ذات العلاقة بالأبحاث ومحطات المشاهدات الزراعية والتي يمكن أن تشكل مجالا هاما لتقدير ودراسة الاحتياجات للاغاثة والتنمية الزراعية الحضرية، ومد المزارعين بالخبرات والتقنيات الزراعية الآمنة والبديلة بما يتفق والحاجة المحلية، مما سيساعد على جسر الهوة الكبيرة بين الاكاديميين والمهنيين والمزارعين، والبحث عن بدائل عملية غير مكلفةومحاصيل زراعية تناسب المياه نصف العذبة وظروف غزة الحالية.

تاسعاً : دعم وتشجيع أنشطة الضغط والمناصرة لصالح قضايا الزراعة والمزارعين، من خلال حماية الأراضي الزراعية من المصادرة(بشكل غير مباشر) لصالح الحزام الامنى الإسرائيلي شمال شرق قطاع غزة، تبني مفاهيم وممارسات الزراعة الحضرية واعتبارها جزءا أساسيا في عملية التخطيط الزراعي المستقبلي لقطاع غزة من قبل المؤسسات الدولية والمحلية، فتح المعابر امام المدخلات الزراعية والتصدير الزراعي.

عاشراً : الاهتمام بعمليات الرقابة والتقييم بالمشاركة لمجمل البرامج والمشاريع الزراعية المنوي تمويلها (تقييمات مرحلية ونهائية)، واعتبار ذلك جزءا هاما من معايير و شروط تمويل أي مشروع زراعي.

أخيراً : ضرورة الاهتمام بدراسة احتياجات واغاثة القطاع الزراعي الخاص ـ المتوسط والصغير ـ لما له من أهمية وارتباط مباشر بجودة واستمرار الإنتاج الزراعي وخصوصا فيما يتعلق بالمشاتل الزراعية ـ التي تضرر وتوقف عن العمل العديد منها ـ مثل مشاتل الخضروات وأشجار الزيتون والنخيل والفاكهة؛ إذ يبلغ عدد المشاتل الموجودة في القطاع حوالي ٢٠ مشتلا زراعياً اكثر من ٥٠ ٪ منها يحتاج الى عمليات

حصاد مياه الأمطار للري.

اعادة تاهيل و تطوير سريعة، حيث تتردى الجودة فيها وتعاني الكثير من المشاكل المالية والفنية والادارية ومن عدم توفر المواد الاولية والاساسية لاستعادة نشاطها.

المصادر والمراجع

ـ وثائق وتقارير الورشة الإقليمية حول مستقبل الزراعة الحضرية في قطاع غزة ١٩٩٩.
ـ دراسة أولية مشتركة حول الزراعة الحضرية في قطاع غزة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
Luc Laeremans (Free University of Brussels, Belgium) & Ahmed Sourani (PARC)-Gaza

ـ خطة وزارة الزراعة الفلسطينية (فبراير ٢٠٠٧) وتقارير الخسائر الزراعية الصادرة عنها كما في نهاية العام ٢٠٠٧.
ـ تقارير سنوية صادرة عن بعض المؤسسات الزراعية الأهلية الناشطة في قطاع غزة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.
ـ وثائق وتقارير لجنة غزة للزراعة الحضرية (GUAC) ١٩٩٩-٢٠٠٧ .
ـ مقابلات واتصالات شخصية فردية مع خبراء محليين في مجالات الزراعة والمياه والبيئة .
ـ مقابلات وزيارات ميدانية مع جمعيات زراعية وتعاونية قاعدية ومزارعين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ .
ـ وثائق وتقارير ومحاضر ورش عمل حول تحليل وتقدير احتياجات القطاع الزراعي في القطاع بتنظيم من القطاع الزراعي بشبكة المنظمات الأهلية، قطاع غزة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.
ـ تقارير ورش عمل تحليل و تقدير احتياجات القطاع الزراعي مع المجتمع المحلي (الإغاثة الزراعية بقطاع غزة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ .
ـ بعض إصدارات مركز الإحصاء الفلسطيني المركزي ٢٠٠٣-٢٠٠٨.
ـ الخبرات المهنية الشخصية في مجال التنمية الزراعية والمؤسسية لمقدم الورقة ١٩٨٩-٢٠٠٨.
ـ تقارير حديثة - ف NDP, FAO, PARC,UWAC,MAAN, PNGO فبراير ٢٠٠٩
ـ اجتماعات القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الاهلية بغزة فبراير.٢٠٠٩
ـ اجتماعات القطاع الزراعي مع FAO-UNDP فبراير.٢٠٠٩

Distance learning course: Urban Agriculture Types (online)

January-April 2010

The course Urban Agriculture Types is the third course in a series of four developed by Ryerson University's G. Raymond Chang School of Continuing Education and Centre for Studies in Food Security (www.ryerson.ca/foodsecurity) in partnership with ETC-Urban Agriculture (www.etc-urbanagriculture.org) and the international network of Resource Centres on Urban Agriculture and Food Security (RUAF) (www.ruaf.org). The course fee is (CAD) $474. For more information contact: Reg Noble, PhD, Email: food@ryerson.ca

مادة تعليمية عن بعد عن أنواع الزراعة الحضرية هي الثالثة من سلسلة أعدتها جامعة ريرسون بالتعاون مع etc-urbanagriculture كلفة متابعة المادة كاملة ٤٧٤ دولار كندي.

- **Innovation Africa Enriching Farmers' Livelihoods**
  Pascal C. Sanginga, Ann Waters-Bayer, Susan Kaaria, Jemimah Njuki and Chesha Wettasinha (Editors). Earthscan, 2008.
  يتناول هذا الكتاب المفاهيم والمنهجيات الجديدة في أنظمة الابتكار الزراعي، ويبرز التجارب العملية الحديثة في السياق الافريقي.

- **Junior Farmer Field and Life Schools – Getting Started! Running a Junior Farmer Field and Life School. FAO. 2007.**
  Available at:ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/a1111e/a1111e00.pdf or ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0379e/i0379e.pdf
  دليل تدريبي صادر عن الفاو وبرنامج الأغذية العالمي حول تطوير وتنفيذ المدارس الحقلية والحياتية للمزارعين الصغار في السن وذلك استجابة للعدد المتزايد من الأطفال اليتامى والضعفاء في بلدان أفريقية متعددة.

- **FAO. 2005. Setting up and Running a School Garden, a manual for teachers, parents and communities.**
  يمكن للمدارس ان تساهم بشكل كبير في الجهود التي تبذلها الدول للتغلب على الجوع وسوء التغذية في أوقات الأزمات وإعادة التأهيل من خلال الحدائق المدرسية، ويوفر هذا الدليل معلومات بسيطة للتلاميذ والأساتذة والأهل للبدء ببعض الانتاج الزراعي والحيواني

- **Series of UNHCR handbooks available at:** http://www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b94c8364.html
  سلسلة كتب لترويج الممارسات الزراعية والبيئية السليمة والمساعدة على فهم بعض الاساسيات المتعلقة بالعمل في مخيمات اللاجئين أو في عمليات إعادتهم إلى مواطنهم في ظل ظروف مختلفة

- **Agricultural Rehabilitation – Mapping the linkages between humanitarian relief, social protection and development**
  http://www.odi.org.uk/hpg/papers/hpgreport22.pdf
  تتناول ورقة البحث هذه كيفية دعم سبل عيش الريفيين المتأثرين بالنزاعات وتركز على الأطراف الفاعلة الدولية التي بإمكانها تخطي التدخلات التقليدية لتأمين بعض المدخلات الزراعية الضرورية لمواجهة ضعف المجموعات الريفية ودعم سبل عيشها في البلدان الخارجة من نزاعات

- **Reducing the Risk of Disasters – Helping to achieve sustainable poverty reduction in a vulnerable world. DFID policy paper. 2006**
  تلخص هذه الورقة سياسات دائرة التنمية الدولية البريطانية حول الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، وتحدد العناصر الأساسية للحد من الكوارث وتوضح أهميتها.

- **Addressing Food Insecurity in Fragile States – Case studies from the Democratic Republic of the Congo, Somalia and Sudan.**
  Luca Alinovi, Günter Hemrich and Luca Russo, 2007. ESA Working Paper No. 07-21, Agricultural Development Economics Division. FAO.
  ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/ai028e/ai028e00.pdf
  هو عبارة عن دراسات حالة من جمهورية الكونغو الديموقرطية والصومال والسودان تركز على السياسات والبرامج والمسائل المؤسساتية المتعلقة بمخاطبة فقدان الامن الغذائي في حالات الأزمات المطولة والبلدان الهشة مع التركيز على مناطق النزاع وعلى كون المؤسسات غير الفاعلة هي السبب وراء انعدام الأمن الغذائي.

- **The Long Road Home – Opportunities and obstacles to the reintegration of IDPs and refugees returning to Southern Sudan and the Three Areas Report of Phase I.**
  Sara Pantuliano, Margie Buchanan-Smith and Paul Murphy. 2007. Humanitarian Policy Group Overseas Development Institute, London.
  http://www.odi.org.uk/resources/details.asp?id=2432&title=long-road-home-opportunities-obstacles-reintegration-idps-refugees-returning-southern-sudan-three-areas
  تسعى هذه الدراسة إلى فهم أهم العوامل التي تحدد عملية إعادة الدمج المستدامة ودور الفاعلين المختلفين في تحقيقها، مع التركيز على المعوقات والفرص الأساسية بما فيها التدخلات المختلفة (ومن ضمنها الزراعية)

■ **Healthy City Harvests – Generating evidence to guide policy on urban agriculture**
Donald Cole, Diana Lee-Smith and George Nasinyama (Editors), 2008. CIP/Urban Harvest and Makerere University Press.
http://www.uharvest.org/

يقدم الكتاب نتائج بحث عن المخاطر الصحية المحتملة الناتجة عن إنتاج المحاصيل والمواشي في المدينة إضافة إلى فوائد الزراعة الحضرية المتمثلة في الأمن الغذائي خصوصا أوقات الأزمات الغذائية العالمية والنمو السريع للمدن. ومع ان هذه الدراسة أجريت في مدينة كمبالا إلا انها تعبر كذلك عن واقع كل المدن الأفريقية الاخرى

■ **Agriculture in Urban Planning – Generating livelihoods and food security**
Mark Redwood (Editor), 2008.
http://www.idrc.ca/en/ev-133761-201-1-DO_TOPIC.html

يبحث هذا الجزء الذي كتبه عدد من الباحثين العاملين في مجال الزراعة الحضرية في الاستراتيجيات الملموسة لادماج الزراعة في المدن ضمن المشهد الطبيعي الحضري كما ينظر في مساهمة الزراعة الحضرية في تحقيق سبل العيش والأمن الغذائي

■ **African Indigenous Vegetables in Urban Agriculture**
C. M. Shackleton, M. Pasquini and A. W. Drescher (April 2009)
http://www.earthscan.co.uk/?TabId=56958&v=451875

يقدم الكتاب تحليلا شاملا للمعرفة الحالية بالقدرات المحتملة والتحديات المرتبطة بالأدوار والاستخدامات المتعددة للخضار الأصيلة ومساهمتها في سبل العيش من خلال الزراعة الحضرية في بلدان أفريقيا شبه الصحراوية.

■ **Integrated Municipal Solid Waste Management Manual in Latin America and the Caribbean**
IBAM, 2008. http://www.idrc.ca/en/ev-105372-201-1-DO_TOPIC.html

يتناول هذا الدليل المواضيع الأساسية لفهم وتحسين انظمة التنظيف الحضرية ويستعرض المسائل الإدارية والأسئلة المتعلقة بتحضير النفايات وتخزينها والتخلص النهائي منها مع الأخذ في عين الاعتبار النواحي الاقتصادية والمؤسساتية والسياسية والاجتماعية والقانونية

■ **Marketing Compost – A guide for compost producers in low and middle-income countries**
Jonathan Rouse, Silke Rothenberger and Chris Zurbrügg, 2008.
http://www.eawag.ch/organisation/abteilungen/sandec/publikationen/publications_swm/downloads_swm/marketing_compost_low.pdf

يقدم هذا الدليل مقاربة تسويقية لعملية التسبيخ بما يساعد منتجين السباخ على المضي بخيارات أكثر قابلية للحياة مكتفيا بتقديم التقنيات والمفاهيم الاساسية دون التطرق إلى كامل تفاصيل عملية التسويق .

■ **The State of Food Insecurity in the World 2008 – High food prices and food security threats and opportunities. FAO**
ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0291e/i0291e00.pdf

يثير هذا التقرير السنوي مسألة الوعي بمسألة الجوع العالمي وأسبابها الكامنة ، كما يرصد التقدم باتجاه تحقيق الأهداف التي أُعلنت في القمم الغذائية السابقة. ويركز التقرير هذه السنة على أسعار الغذاء المرتفعة وتأثيرها على السكان الأكثر فقرا.

■ **The Sphere Handbook - Humanitarian Charter and Minimum Standards in Disaster 2004**
http://www.sphereproject.org/component/option,com_frontpage/Itemid,200/lang,english/

يناقش الدليل التطورات الأخيرة في الممارسات الانسانية في مجالات المياه والاصحاح والغذاء والمأوى والصحة مستعرضا ردودا تعقيبية من ممارسين ومؤسسات أبحاث وخبراء في مواضيع الحماية والجندر والاطفال والأشخاص الضعفاء ومرضى الإيدز والكبار في السن.

■ **Women Feeding Cities – Mainstreaming gender in urban agriculture and food security. Practical Action.**
Alice Hovorka, Henk de Zeeuw and Mary Njenga (Editors), 2009.

يحلل هذا الكتاب المعد للباحثين وصناع السياسات أدوار النساء والرجال في إنتاج الغذاء الحضري وتصنيعه وتسويقة من خلال دراسات حالة من ثلاث مناطق نامية ويقدم مبادىء توجيهية وأدوات لتعميم موضوع النوع الاجتماعي

■ **Linking Relief, Rehabilitation and Development Programmes (LRRD) in Afghanistan. Assessment Post Crisis & Prospects of Urban Agriculture in Kabul. What place is there for agriculture in the rebuilding of a city? Case study of Kabul.**
Catherine Laillet and Peggy Pascal, 2006.
http://www.urd.org/fr/activites/recherche/fichiers/LRRD/Rural%20development/LRRD_Survey_Agro_Kabul_CL.pdf

تنظر هذه الدراسة إلى الاستراتيجيات التي تبناها المزارعون في كابول عبر التاريخ وإلى لوضع الحالي للزراعة الحضرية ويناقش دور الزراعة الحضرية ومستقبلها في سياق زيادة الضغط السكاني والطلب على الأرض التطور الحضري والمنافسة على المياه

■ **Refugee livelihoods – A review of the evidence**
Machtelt de Vriese, 2006. Evaluation and Policy Analysis Unit UNHCR.

تبحث هذه الوثيقة في استراتيجات اللاجئين لتخقيق سبل العيش (الحضرية والريفية) وعوامل نجاحها ومعوقاتها

■ **Cultivating Resilience – Lessons from the 2004 tsunami**
Melissa Harvey and Sathis Wijewardena in LEISA Magazine 24. 2008.
http://ileia.leisa.info/index.php?url=article-details.tpl&p[_id]=219109

تناقش هذه المقالة دور الحدائق المنزلية في سريلانكا بعد موجة التسونامي

تتمة صفحة ٤٠

العناصر المغذية الكبرى مثل الفوسفور والكربون والآزوت والكبريت. وتشمل النشاطات الزراعية ذات الصلة استعمال الأسمدة والسباخ والبراز أو النفايات المنزلية، او الصناعات الزراعية مثل صناعات محسنات التربة والأملاش أو مواد الخلط. وتبرزالحاجة إلى تأمين مصادر بديلة للأسمدة وتزداد أهميتها مع الارتفاع السريع الحاصل في أسعار الأسمدة والتراجع في توافر الفوسفات.

تتعاون رواف مع وايست WASTE المستشارين في مجال البيئة الحضرية والتنمية لإصدار هذا العدد. تملك وايست أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة في مجال إدارة النفايات والإصحاح. وهي تستند إلى المفهوم القائل بأن للنفايات قيمة اقتصادية وبيئية واجتماعية، وانها يمكن في حال إدارتها بشكل جيد أن تولد فرصا وظيفية ومداخيل وتحسن سبل العيش، فيما تساهم إعادة استخدام المياه في تحسين البيئة عن طريق توفير المواد والمغذيات والطاقة. ويطبق المفهوم ذاته في مجال الاصحاح الذي يشمل بمفهومه المستدام كامل السلسلة من المرحاض إلى النقل إلى المعالجة وصولا إلى إعادة الاستخدام.

يهمنا تلقي مقالاتكم وخبراتكم الموثقة بشكل جيد والمتعلقة بإدارة المغذيات في مجال الزراعة الحضرية، ويمكنها أن تتضمن المواضيع التالية:

- دورات المخلفات الحضرية ومنهجيات احتساب المدخلات والمخرجات في مجال الزراعة الحضرية
- دور الزراعة الحضرية في إدارة النفايات: إعادة الاستخدام الآمن للنفايات العضوية الحضرية والمياه المبتذلة الحضرية، وإعادة تدوير المغذيات
- دور الزراعة الحضرية في التخفيف من الأثر البيئي في المدينة وفي الأنظمة اللامركزية لإعادة تدوير المغذيات (إغلاق الدائرة)
- الخبرات في مجال الزراعة المكثفة البيئية في السياق الحضري
- الوسائل المختلفة للتسبيخ ومساهمتها في إغلاق دوائر المغذيات: الأسباب الموجبة للتسبيخ وإمكانية تسويقه.
- دور المؤسسات (بما فيها الشركات الصغرى) في إدارة النفايات الحضرية وسلسلة الزراعة الحضرية ؛ دور السياسات في تحسين إعادة تدوير المغذيات.

المقالات

يجب أن تذكر المقالات بشكل واضح المفاهيم المستخدمة وعلاقتها بالزراعة الحضرية، وينبغي أن تشير إلى المكان الذي تم فيه اكتساب هذه الخبرات، والفاعلين الأساسيين، والآثار والأكلاف المتصلة، والمشاكل والتحديات التي اعترضتها والحلول التي تم التوصل إليها، إضافة إلى الدروس الأساسية المكتسبة والتوصيات للممارسين والمخططين أو صانعي السياسات على حد سواء.

يجب أن لا يتجاوز كل مقال ٢٠٠٠ كلمة (٣ صفحات)، ١٣٠٠ كلمة (صفحتان) او ٦٠٠ كلمة (صفحة واحدة)، ويُفضّل أن يكون مرفقاً بخلاصة ولائحة من خمسة مراجع كحد أقصى، وصورتين رقمية أو ثلاث أو صور عادية ذات نوعية جيدة (أكثر من ٣٠٠ dpi أو على شكل jpg يفضل أن يكون أكثر من ميغابايت واحد). يجب ان تكون المقالات مكتوبة بطريقة يمكن فهمها من جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المختلفين عبر العالم.

أعداد مجلة الزراعة الحضرية للعام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١

سيتم إصدار الأعداد التالية من مجلة الزراعة الحضرية، ونرحب أشد الترحيب بمساهماتكم واقتراحاتكم . من المفترض أن يركز

العدد ١١ على دور الزراعة الحصرية في تصميم المدينة المقاومة للكوارث

العدد ١٢ على إدارة المخلفات الحضرية

العدد ١٣ على «ربط المنتجين الحضريين بالأسواق: تطوير السلسلة للمنتجات الزراعية الحضرية»

مجلة الزراعة الحضرية

تُسَهِّل مجلة الزراعة الحضرية تشارك المعلومات حول آثار الزراعة الحضرية وتعزز التحليل والمناقشة حول المسائل الحساسة المتعلقة بتنمية هذا القطاع وتعمل على نشر الممارسات الجيدة في مجال الزراعة الحضرية.

تصدر مجلة الزراعة الحضرية ضمن برنامج «رواف» مدن تزرع للمستقبل المموّل من قبل DGIS الإدارة العامة للتعاون الدولي ـ هولندا ومركز البحوث للتنمية الدولية ـ كندا

تصدر مجلة الزراعة الحضرية مرتين سنويا على موقع الزراعة الحضرية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا www.urbanagriculture-mena.org

وموقع رواف www.ruaf.org وهي تتوافر باللغات الانكليزية والاسبانية والفرنسية والعربية والصينية والبرتغالية.

١٠

Urban Agriculture
Magazine - Arabic Edition

مجلّة الزراعة الحضريّة

العدد التاسع لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا حزيران ٢٠٠٩ : **استخدام المياه بشكل مستدام في الزراعة الحضرية**

تصدر وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU) النسخة العربية من مجلة «الزراعة الحضرية» بدعم من «شبكة الزراعة الحضرية والأمن الغذائي» (RUAF)، «روّاف».

تصدر حالياً مجلّة «لزراعة الحضريّة» بخمس لغات مختلفة (الإنكليزية، الفرنسية، الإسبانية، الصينية والبرتغالية). كما انّ المجلّة سوف تصدر بمعدل مرّتين في السنة.

رئيس التحرير: د. سلوى طعمه طوق

منسّق إقليمي لشبكة «روّاف»: م. زياد موسى

منسّقة إداريّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت: م. ديانا ابي سعيد

ترجمة وتدقيق لغوي: م. ريما كريديّة

تصميم وطباعة: dots

ESDU

وحدة التنمية البيئية والمستدامة، كلية الزراعة، الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان

P.O.Box. 11-0236
Riad El Solh 1107 2020
Beirut, Lebanon
Visitors' Address: Bliss Street, AUB, Beirut
Tel: +961.1.374374
Ext: 4458 or 4503
Fax: +961.1.744460
E-mail editor:
editor@urbanagriculture-mena.org
Website:
www.urbanagriculture-mena.org

Urban agriculture magazine
P.O.Box 64, 3830 AB Leusden
The Netherlands
Visitors' address
Kastanjelaan 5, Leusden.
Tel: +31.33.4326000
Fax: +31.33.4940791
e-mail: ruaf@etcnl.nl
website: www.ruaf.org

دعوة إلى المساهمات

حاليا نحن نسعى إلى مساهمات حول المواضيع التالية:
العدد ١١ على دور الزراعة الحضرية في تصميم المدينة المقاومة للكوارث
العدد ١٢ على إدارة المخلفات الحضرية
الرجاء إرسال مساهماتكم قبل ١٥ آذار ٢٠١٠

العدد ١١: دور الزراعة الحضرية في تصميم المدينة المقاومة للكوارث

سننظر في هذا العدد من مجلة الزراعة الحضرية في الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة الحضرية في بناء المدن المقاومة، وسنتعاون مع مركز المدن المقاومة والبنك الدولي في سبيل تطوير هذا العدد وتأليفه.

يهمنا أن نستقبل مقالاتكم وخبراتكم الموثقة بشكل جيد والمتعلقة بدور الزراعة الحضرية في بناء المدن المقاومة، على سبيل المثال:

- الحالات والخبرات التي تناقش ما تواجهه المدن من تهديدات وتظهر إمكانات وحدود والزراعة الحضرية في مجال بناء مدن أكثر قدرة على المقاومة.

- الحالات والخبرات التي تظهر مساهمة الزراعة الحضرية في محاربة الآثار السلبية للزيادة السريعة في أسعار الغذاء.

- تأثير المدن على التغيير المناخي بالإضافة إلى آثار التغيير المناخي على المدن، ودور الزراعة الحضرية في عملية التخضير والحد من الآثار السلبية.

- مدى الدور الذي تؤديه الزراعة الحضرية (أو الذي يمكن أن تؤديه) في التخفيف من الأثر البيئي أو الإيكولوجي للمدن.

- دور المؤسسات والسياسات في مواجهة هذه التحديات وبناء مدن أكثر مقاومة.

العدد ١٢: إدارة المخلفات الحضرية

يزداد الطلب على الغذاء في المدن، لا سيما على المنتجات الطازجة القابلة للتلف، مترافقا مع الزيادة في عدد السكان. تتجاوب الزراعة الحضرية مع هذه الزيادة باللجوء إلى الانتاج المكثف والمتواصل والاستفادة من واقع قرب الأسواق الاستهلاكية، علماً أن هذا الانتاج المكثف يعتمد إلى درجة عالية على توافر المغذيات والمياه. تواجه المدن التي تنمو بسرعة كبيرة تحديا يتمثل في توفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشفة والإصحاح من جهة وإدارة النفايات والمياه المبتذلة الحضرية بطريقة مستدامة من جهة أخرى. وفيما أضاء العدد (٩) من مجلة الزراعة الحضرية على موضوع المياه، يركز العدد المقبل من المجلة (١٢) على ناحية أخرى لا تقل أهمية وهي إدارة المخلفات.

تتميز البيئة الحضرية بتوفيرها مجموعة من الموارد ولا سيما النفايات العضوية والمياه المبتذلة التي يمكن استخدامها بشكل مباشر في مجال الزراعة الحضرية كمصادر للمغذيات. تمارس الزراعة الحضرية عادة في أماكن مكتظة سكانيا ما يوجب العمل على تجنب المخاطر الصحية والبيئية المحتملة المتصلة بها. وبما أن الاستعمال الكثير وغير الملائم للمواد الكيميائية الزراعية في البستنة الحضرية يمكن أن يؤدي إلى تلوث مصادر المياه والمياه الجوفية والمحاصيل ومياه الشفة، ينبغي العمل على تعزيز الزراعة المكثفة التي تطبق المبادىء والتقنيات البيئية وتستفيد بأفضل طريقة ممكنة من الموارد المتوافرة محليا بما يسمح بتحسين وصيانة خصوبة التربة والإنتاج ويتيح «إغلاق دائرة المغذيات» من خلال إعادة التدوير الآمنة وتحسين الفوائد البيئية للزراعة الحضرية. هناك علاقة وثيقة بين استخدام الموارد (المغذيات) وأنماط التخلص من النفايات في المدن، خصوصا أن هذه المدن غالبا ما تعتمد على المصافي الموجودة خارج حدودها. قطاع الزراعة إجمالا مهم في فهم عملية تدوير

(تابع في الصفحة ٣٩)